

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

تقييم جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب داخلياً وخارجياً من وجهة نظر العاملين في التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي خلال الفترة 2017/2012

إعداد الطالب
مصلح محمد العازمي

إشراف الدكتور
رافع الخريشه

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الدكتوراه
في علم الاجتماع / تخصص علم جريمة
جامعة مؤتة، 2018

تقييم جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب داخلياً وخارجياً... مصلح العازمي 2018

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب مصلح بن محمد عايد العازمي الموسومة بـ:

تقييم جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب داخلياً وخارجياً من وجهة نظر العاملين في التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي خلال الفترة 2017/2012

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **علم الجريمه.**

القسم: علم الجريمة

	التوقيع	التاريخ	
د.رافع عارف الحمد الخريشا		2018/5/3	مشرفاً ورئيسا
د.ولاء عبدالفتاح محمود الصرايرة		2018/5/3	عضواً
د.زيد محمود محمد الشمايلة		2018/5/3	عضواً
د.علاء عبدالحفيط مسلم المجالي		2018/5/3	عضوا

عميد كلية الدراسات العليا

د.هشام عثمان المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والديَّ الغاليين، براً ومحبة ...

إلى رفيقة دربي زوجتي العزيزة ...

إلى أبنائي الأعزاء ...

إلى أخوتي وأخواتي الكرام ...

إلى كل من شاركني فرحة النجاح ...

جميعاً أهدي لهم هذا العمل المتواضع

مصلح محمد العازمي

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى، الذي منَّ عليَّ، وأعانني ووفقني لإتمام هذه الدراسة.

أود أن أتوجه بوافر الشكر وعظيم الامتنان للدكتور رافع الخريشه على توجيهاته ونصائحه القيّمة، وعلى رحابة صدره وسعة أفقه، وعلى ما قدم لي من دعم ومساندة خلال مراحل إنجاز أطروحتي هذه، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الدكتور زيد الشمايلة والدكتورة ولاء الصرايرة والدكتور علاء المجالي.

وأتقدم بخالص الشكر الكبير إلى أسرة جامعة مؤتة ممثلة برئيسها، وموظفيها.

كما لا يفوتني أن أقدم خالص شكري وعرفاني إلى كل من ساهم أو قدم المساعدة والدعم من أجل الوصول إلى هذا العمل.

جزاهم الله جميعاً عني خير الجزاء

مصلح محمد العازمي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

قائمة الجداول

الرقم	عنوانه	الصفحة

قائمة الملاحق

الملخص

تقييم جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب داخلياً وخارجياً من وجهة نظر العاملين في التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي خلال الفترة 2017/2012

مصلح محمد العازمي

جامعة مؤتة، 2018

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب داخلياً وخارجياً من وجهة نظر موظفي التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة 2017/2012، وكذلك التعرف على طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً، إضافة إلى معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر موظفي التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي تجاه جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب داخلياً وخارجياً تُعزى إلى متغير (الخبرة، المؤهل العلمي، المؤسسة: التحريات المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي)، وتم اختيار عينة عشوائية لهذا الغرض تكونت (144) موظفاً.

توصلت الدراسة الحالية إلى عدة نتائج أهمها: أن مصدر التمويل الخارجي الرئيس للجماعات الإرهابية داخل المملكة هو إيران وحركة حزب الله الإرهابية. وأن المصدر الرئيس لتمويل الإرهاب داخلياً هي جرائم غسل الأموال، الاتجار بالمخدرات، السطو المسلح، الفدية من جرائم الاختطاف، التمويل بالأسلحة، كذلك أن وضع الخطط والإجراءات الوقائية تزيد من كفاءة العاملين في مؤسسة النقد العربي السعودي والتحريات المالية في مكافحة تمويل الإرهاب، وأهمية إدخال التقنيات الحديثة وتطوير البرامج المتخصصة وتوفير الإمكانات المادية والفنية تساهم في رفع كفاءة العاملين. وأهمية برنامج المناصحة، والرقابة على عمل الهيئات والجمعيات الخيرية.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات، أهمها: إنشاء تحالفات إقليمية ودولية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتشديد الرقابة على الحركات الإرهابية والأفراد الذين لهم صلة بالإرهاب ومموليهم، الدعوة إلى تضافر الجهود الدولية والإقليمية من أجل التركيز على مكافحة الدول الراعية للإرهاب وبخاصة خطر إيران وأذرعها في المنطقة، والعمل على عزلها سياسياً واقتصادياً، كذلك الحاجة إلى مواكبة التطور التقني في كافة المجالات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله، وتشديد الرقابة على التحويلات النقدية الكبيرة ومتابعتها من أجل التخفيف من جرائم تمويل الإرهاب.

Abstract

Evaluation of the Efforts of Saudi Arabia Kingdom in Fighting the Internal and External Funding Sources of Terrorism as Perceived by The Employees of financial investigations and the Arab Monetary Corporation during period 2012/2017

Muslih Mohammad Al-Azimi
Mutah University,2018

This study aimed at recognizing Evaluation of the efforts of Saudi Arabia Kingdom in fighting the internal and external sources of funding terrorism as perceived by the employees of financial detection by unit (FDU) and Saudi Arabian Money Corp (SAMC) during period 2012/2017, as well as the nature of terrorist threats that Saudi Arabian Security encounters internally and externally.

It also aimed at determining any statistically significant differences, as perceived by the respondents, that are attributed to the variables of experience and qualification of the employees of (FDU) and SAMC. The population of the study consisted of (2650) employees where the researcher selected a random sample of (144) employees.

The study concluded several results in that the main external source of funding terrorist groups in Saudi Arabia is Iran and Hizbollah, while the main internal source of funding terrorist groups is the crimes of money laundering, drugs trafficking, armed robbery, ransoms of kidnapping persons, support terrorism with arms. The study also found that setting plans and preventive procedures increase and enhance the efficiency of employees of (FDU) and (SAMC) in fighting the terrorism funding. It also focused on the importance of deploying the new technology and developing the dedicated programs and providing the material and technical potentials that contribute to enhancing the employees' efficiency. The study also stressed the importance of mutual advices and monitoring the actions of charitable persons and association.

The study suggested some recommendations, such as creation of regional and international alliances, enhancing the regional and international cooperation to increase the control over the terrorist individuals and groups who have links and connections with terrorist sources and supporters. The study also recommended the call for regional and international collaboration of efforts to focus on the countries that patron terrorism especially Iran and its allies in the region, besides isolating it politically and economically. The study stressed the importance of matching the technological development in all aspects related to fighting terrorism, besides increasing the control over transfer of large amounts of money, and tracking it to minimize the impacts of the terrorism crimes.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

يُعدّ الإرهاب ظاهرة موغلة في القدم، إذ عانت من هذه الظاهرة المجتمعات البشرية في جميع الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية واليونانية والرومانية والإسلامية والأوربية. إن أول منظمة إرهابية عرفها التاريخ هي منظمة "السيكاري" التي شكلها بعض المتطرفين اليهود في فلسطين نهاية القرن الأول الميلادي، والتي هدفت إلى بناء الهيكل. وفي أوروبا استخدم النبلاء عصابات إرهابية للإخلال بالأمن في ربوع إقطاعيات خصومهم، وشكّلت ثورات العبيد الذين كانوا يفرون من مقاطعات الأسياد ويشكلون جماعات وعصابات ظاهرة إرهابية هدفت للانتقام من الأسياد، من خلال قتلهم وسرقة أملاكهم. إلا أن الإرهاب في مظهره الحديث كان من ابتداء الثورة الفرنسية التي قامت في عهد "روبسبير وجان جيست" بقطع رأس (140) ألف فرنسي وسجن (300) ألف آخرين، ثم ظهرت أول المنظمات الإرهابية في نهاية القرن التاسع عشر في روسيا، حيث بدا الإرهاب جزءاً من العملية الاجتماعية عن طريق منظمتان هما "الأرض والحرية" عام 1876م، ومنظمة "الإرادة الشعبية" عام 1897م.(عرفة، 2009)

في التاريخ الإسلامي، كان احتلال القرامطة لمكة المكرمة سنة 930م من أشهر هذه الحوادث الإرهابية، حيث قتل حوالي ثمانين ألف حاج بين شيخ وامرأة وطفل، وقد أخذت تلك الحركة شكل منظمة سرية ذات طابع شيوعي قاعدتها الإحساء، حيث أباحوا سفك دماء خصومهم حتى لو كانوا مسلمين، وزرعوا الرعب في أنحاء العالم الإسلامي، ثم ظهرت فرقة الحشاشين، في بلاد فارس نهاية القرن الحادي عشر الميلادي، واشتهرت بأعمال القتل والإرهاب في العالم الإسلامي باسم الدين، حيث قتلوا أعداداً كبيرة من خيرة العلماء والقادة والأمراء، وكانت من أشد الفرق العربية عونا للصليبيين.(الشهراني،2010/أ)

وفي العهد الشيوعي السوفيتي أودع (13565) مسلم تركستاني المعتقلات، وأدت أعمال القتل منذ سنة 1919م حتى عام 1985م إلى تشريد أكثر من مليونين ونصف المليون من أهلها، ومات ثلاثة ملايين مسلم تركستاني جوعاً نتيجة استيلاء الروس على محاصيل البلاد، وتقديمها إلى الصينيين الذين تم توطينهم في تركستان، ولجأ عشرون ألف مسلم تركستاني إلى البلاد الإسلامية في الشرق الأدنى هرباً من الإرهاب الشيوعي ضدهم، ونتيجة لقانون مزج الشعوب في الاتحاد السوفيتي نفت روسيا (400) ألف مسلم تركستاني إلى أوكرانيا وأواسط روسيا، ليندمجوا في تلك الشعوب، ويقطعوا صلتهم بأوطانهم الأصلية.(التل،2000)

أما في منطقة الشرق الأوسط. فقد كانت "إسرائيل" أول من أدخل الإرهاب المنظم إلى تلك المنطقة في العصر الحديث، وذلك بعد احتلال اليهود لفلسطين، حيث أُنشئت منظمات لممارسة العنف والإرهاب في المنطقة بشكل عام وفي فلسطين على وجه الخصوص، مثل جماعات "شيترن"، "الأرجون"، "زخاي"، "الهاجاناه" وغيرها من الجماعات التي قامت بارتكاب جرائم إرهابية ضد سلطات الانتداب البريطاني عام 1948م، كما ارتكبت مذابح ضد الشعب الفلسطيني من أشهرها مذبحة دير ياسين وكفر قاسم، ونسفت فندق الملك داود بالقدس، وقامت باغتيال الوسيط الدولي "الكونت برنادوت". (شريف، 1997).

وإمعاناً من العدو الصهيوني في الإرهاب، فقد قام عام 1982م بعدوان وحشي على لبنان بشكل عام وضد منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني بشكل خاص، مما نتج عنه تدمير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وقصف وحشي لبيروت الغربية، إذ قُدّرت كميات المتفجرات التي أسقطتها القوات الإسرائيلية على بيروت الغربية ما يعادل قنبلتين نوويتين كاللتين أُسقطتا على اليابان عام 1945م، ثم جاءت مذبحة صبرا وشتيلا على أيدي مليشيا الكتائب اللبنانية بدعم من القوات الإسرائيلية وبلغت ضحايا تلك المذبحة حوالي ثلاثة آلاف قتيل مدني أعزل، وتلا ذلك مجزرة عين الحلوة، ثم مذبحة سحمر التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بالتعاون مع عصابة العميل انطوان لحد.(الشهراني،2010/أ).

أحداث 11/سبتمبر 2001

إن أهم ما يُميز أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م أنها أدّت إلى تحول كبير في نظرة الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى الإرهاب وسبل مواجهته والتصدي له، مما جعل الإرهاب إحدى السمات التي ميّزت القرن المنصرم، حيث اتسعت رقعة الأنشطة الإرهابية وزادت ممارساتها في العديد من مناطق العالم، لكثرة المنظمات الإرهابية وتنوّعها واستخدامها للعنف كوسيلة لتحقيق أهدافها، إضافة إلى وجود شبكات عديدة للجماعات الإرهابية على المستويين الداخلي والدولي، وسعيها للحصول على تمويل لتنفيذ أعمالها الإرهابية، ولعدم تمييزها بين المدنيين والعسكريين. (متولي، 2006)

لقد أعلنت الدول الكبرى في أحداث الحادي عشر من سبتمبر شعار "تجفيف المنابع المالية للإرهاب"، بغرض حرمان ما أسمتهم بـ"الإرهابيين" من مصادر التمويل المستخدمة في تنفيذ عملياتهم حول العالم، مركزة بشكل خاص على تتبع الشبكة المالية لزعيم تنظيم القاعدة آنذاك أسامة بن لادن، الذي اتهمته بالوقوف وراء تلك التفجيرات، وبأنه الممول الرئيسي للإرهاب في العالم. وفي سبيل ذلك أصدرت الولايات المتحدة القوانين، واتخذت الإجراءات على المستويين الداخلي والخارجي، ووجهت أصابع الاتهام هنا وهناك، وطلبت من دول العالم المختلفة الاشتراك في هذه الحملة مستخدمة سلاح الترهيب والترغيب من أجل حثها على المشاركة في حربها على ما تسميه بـ"الإرهاب"، وأخذت تتوارد الاتهامات الأمريكية لبعض الدول والمؤسسات والأفراد بـ"تمويل الإرهاب"، وقد وُضعت الكثير من البنوك والشركات والجمعيات في الدول العربية والإسلامية في دائرة الاتهام بتمويل الإرهاب، وأصبح عليها أن تقدم أدلة براءتها وإلا خضعت للعقاب والحصار.(آل هادي، 2016)

يمكن القول بأن رقعة الأعمال الإرهابية قد ازدادت وتيرتها بشكل متسارع بعد ما شهدته منطقة الشرق الأوسط من حروب وأحداث عصفت بها، وخاصة الحرب الأمريكية على أفغانستان 2001م، والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وثورات الربيع العربي وما تلاها من تطورات مجريات الأحداث في العديد من دوله مثل ليبيا،

والحرب الدائرة في سوريا واليمن، حيث أدت تلك الحروب والأحداث إلى ظهور العديد من الحركات المسلحة، وأدى انتشار السلاح بشكل غير مسبوق بأيدي جماعات مختلفة إلى تزايد مضطرد في الأعمال الإرهابية، وما حدث ويحدث حالياً في العديد من دول المنطقة التي تشهد اضطرابات من اقتتال داخلي وتفجيرات ومجازر جماعية يحمل بعضه صبغة طائفية، أو قومية، أو عنصرية، هو نتاج تلك الحروب والأحداث، بل أن تلك الجرائم الإرهابية امتدت حتى دول أخرى، منها على سبيل المثال لا الحصر- التفجيرات التي هزت مدينة بالي في إندونيسيا، تفجيرات العاصمة الأردنية عمان، تفجيرات العاصمة البريطانية لندن، تفجيرات العاصمة الفرنسية باريس والتفجيرات العديدة التي شهدتها عدة مدن تركية.(Bacevich,2017)

إن منطقة الخليج العربي شأنها شأن أي منطقة أخرى، لم تكن بمعزل عما تعرض له العالم ومنطقة الشرق الأوسط من أعمال إرهابية، حيث تعرضت العديد من دول الخليج العربي إلى أحداث إرهابية مأساوية استهدفت المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين راح ضحيتها العديد من الأبرياء. وقد طالت تلك الأعمال الإجرامية العديد من دوله في فترات مختلفة، تورطت فيها خلايا وأفراد يرتبطون بحزب الله اللبناني وإيران، وآخرين يرتبطون بتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية.(قناة الجزيرة،2016)

كان للأحداث التي عصفت بالمنطقة وخاصة ما يتعلق منها بالحرب في سوريا، وكذلك قيادة المملكة العربية السعودية للتحالف العربي الإسلامي من أجل إعادة الشرعية في اليمن أثر كبير في استهداف أمن المملكة، إذ أن تلك الأحداث أدت إلى دخول عدد من الإرهابيين ممن ينتمون إلى جماعات متطرفة تنتسب إلى الإسلام من أجل القيام بأعمال إرهابية داخل المملكة العربية السعودية، وقد قامت تلك الجماعات بجرائم إرهابية عديدة منها القيام بتفجيرات في الأماكن العامة والمناطق السكنية ودور العبادة، وكذلك استهداف رجال الأمن، أو استهداف المدن السعودية الحدودية المجاورة لليمن بالقصف الصاروخي من أسلحة تلك الجماعات الإرهابية.

لقد جعلت الأعمال الإرهابية المملكة العربية السعودية تكثف من جهودها في التصدي لظاهرة الإرهاب، وبخاصة فيما يتعلق بتجفيف مصادر تمويله، وتُعد التجربة السعودية رائدة تحظى بتقدير محلي ودولي نظراً لنجاعتها ومعالجتها الناجحة عبر جهود كبيرة مبنية على أسس علمية عميقة. ويأتي هذا الدور الرائد للمملكة بسبب خبرتها التراكمية التي باتت أنموذجاً يُحتذى بعد أن طالتها هذه الظاهرة وعانت من هجمات إرهابية في الماضي وعملت منذ زمن طويل على مقاومة هذه الآفة الخطيرة. وتعددت الهجمات في أشكالها وصورها ما بين اختطاف وتفجيرات وهجمات انتحارية. إن أهم وأبرز الجهود تمثلت في تحصين الحدود وإحكام الرقابة عليها لمنع التسلل والتهريب حيث أن معظم الأسلحة والمتفجرات التي ضبطت بحوزة المجموعات الإرهابية قد دخلت للمملكة عن طريق التهريب من بعض الدول المجاورة. ونشر قوائم للمطلوبين أمنياً في قضايا إرهابية لتكثيف عمليات البحث عنهم وملاحقتهم مع إشراك المواطنين في محاربة الإرهاب الذي يهدد أرواحهم ومقدراتهم وأمنهم عبر رصد مكافآت مالية لمن يدلي بمعلومات أو يبلغ عن الإرهابيين أو يسهم في إحباط عمل إرهابي وذلك بالكشف عن الخلية أو المجموعة التي تخطط للقيام به.(صحيفة اللواء، 2016)

لقد نالت جهود المملكة العربية السعودية في محاربة الإرهاب استحسان المجتمع الدولي من خلال التزامها بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وتوقيعها على الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب وتمويله، واعتمادها إستراتيجية شاملة تعتمد المواجهة الفكرية والمناصحة بنفس درجة الاهتمام بالتعامل الأمني، والإجراءات القانونية في محاكمة المتهمين بارتكاب الجرائم الإرهابية، وتعددت جهود المملكة في محاربة الإرهاب على المستويين الدولي والعربي لتعزيز التعاون بين كل الدول والشعوب من أجل تجفيف مصادر تمويل ودعم الجماعات الإرهابية وتفعيل الآليات الدولية في هذا الشأن. (صحيفة الشرق الأوسط، 2010)

اتخذت المملكة العربية السعودية عدداً من الإجراءات الفعالة والهادفة إلى محاربة الإرهاب ومكافحة تمويله بشكل خاص، فبعد أحداث 11/سبتمبر تم تشكيل

تحالف يضم أكثر من (100) دولة لمكافحة الإرهاب، وكانت المملكة شريك في هذا التحالف، حيث قامت المملكة بتجميد حسابات فروع مؤسسة الحرمين في الصومال والبوسنة، كما قامت بتجميد ممتلكات أحد كبار مساعدي بن لادن زعيم القاعدة وهو وائل جليدان. كما أسست المملكة هيئة عليا للرقابة على جميع الجمعيات الخيرية والتبرعات والمساهمات أُطلق عليها اسم "الهيئة السعودية العليا للإغاثة والأعمال الخيرية" من أجل متابعة نشاطات الجمعيات الخيرية في السعودية والتأكد من وصول المساعدات إلى المستفيدين منها، كما أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي في المملكة تعليمات للبنوك السعودية من أجل إنشاء لجنة إشراف للقيام بمراقبة التهديدات التي يشكلها الإرهابيون، وتنسيق كل الجهود لتجميد الممتلكات للأشخاص والجهات التي يتم تحديدها. كما أصدرت تعاميم للبنوك بقواعد مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال، وإجراءات أخرى كثيرة من أجل ضمان عدم وصول التمويل الذي يشكل البنية الأساسية للإرهاب.(الموسى، 2011)

2.1 مفاهيم الدراسة الإجرائية

تقييم: هي عملية جمع الأدلة أو البيانات للحكم على مدى تحقيق مستوى الأداء أو الهدف.

جهود المملكة: هي جميع الوسائل والطرق والأساليب الأمنية والعسكرية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والفكرية والتقنية التي استخدمتها المملكة العربية السعودية من أجل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب.

تجفيف: هي اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية والاحترازية والتنفيذية اللازمة من أجل وقف ومنع وصول التمويل والدعم المادي واللوجستي للإرهابيين.

مصادر: هي الجهات أو الأطراف التي تقدم الدعم والتمويل للإرهابيين، سواءً من داخل المملكة العربية السعودية أم خارجها، أو كان ذلك المصدر متمثلاً بدول، مؤسسات، هيئات، جمعيات، حركات، جماعات أو أفراد.

تمويل الإرهاب: هو الدعم أو التزويد أو الإمداد الذي يتلقاه الإرهابيين بكافة أشكاله

المادية أم اللوجستية، وسواءً تمثل بالمال أو الأسلحة أو الأفراد أو المعلومات من أجل التخطيط أو تسهيل أو تنفيذ أعمال إجرامية.

وقد عرّفه نظام جرائم الإرهاب وتمويله الصادر في المملكة العربية السعودية بالمرسوم الملكي رقم (م/16) بتاريخ 1435/2/24هـ بأنه "كل فعل يتضمن جمع أموال، أو تقديمها أو أخذها، أو تخصيصها، أو نقلها، أو تحويلها –أو عائداتها– كلياً أو جزئياً لأي نشاط إرهابي فردي أو جماعي، منظم أو غير منظم، في الداخل أو في الخارج، سواءً أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، من مصدر مشروع أو غير مشروع، أو القيام لمصلحة هذا النشاط أو عناصره بأية عملية بنكية أو مصرفية، أو مالية أو تجارية، أو التحصيل مباشرة أو بالوساطة على أموال لاستغلالها لمصلحته، أو للدعوة والترويج لمبادئه، أو تدبير أماكن للتدريب، أو إيواء عناصره، أو تزويدهم بأي نوع من الأسلحة أو المستندات المزوّرة، أو تقديم أية وسيلة مساعدة أخرى من وسائل الدعم والتمويل مع العلم بذلك؛ وكل فعل يشكّل جريمة في نطاق إحدى الاتفاقيات الواردة في مرفق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وبالتعريف المحدد في تلك الاتفاقيات".

وقد عرفته المادة الأولى 9 / من الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بأنه((جمع أو تقديم أو نقل الأموال بوسيلة ومباشرة أو غير مباشرة لاستخدامها كليا أو جزئيا لتمويل الإرهاب الوارد بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب مع العلم بذلك.(عوين، 2017)

كما عرفته المادة (1/2) من الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب لعام 1999م بنصها "يرتكب جريمة بمفهوم هذه الاتفاقية كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة وبشكل غير مشروع، وبإرادته بتقديم أو جمع أموال بنية استخدامها وهو يعلم أنها ستستخدم كليا أو جزئيا للقيام: أ- بعمل يشكل جريمة في نطاق إحدى المعاهدات الوارد في المرفق وبالتعريف المحدد في هذه المعاهدات. بـ "بأي عمل آخر يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر أو إصابته بجروح بدنية جسيمة عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة

نشوب نزاع مسلح عندما يكون غرض هذا العمل بحكم طبيعته أو في سياقه موجها لترويع السكان أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو امتناع عن القيام به".

الإرهاب: هو كل عمل أو فعل أو تصرف يهدف إلى الإضرار، الترويع، الإيذاء، التخريب، الاعتداء أو التهديد للأنفس أو الأموال والممتلكات الخاصة والعامة موجه ضد أفراد، جماعات، مؤسسات ومنشآت ومرافق خاصة وعامة في الدولة.

3.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تحظى المملكة العربية السعودية بأهمية إستراتيجية على المستويين الإقليمي والعالمي، وذلك لأمور عدة، حيث أن أرضها تحوي الأماكن المقدسة التي يزورها المسلمين من شتى بقاع الأرض، كما أن موقعها الجيوسياسي أكسبها أهمية كبيرة على كافة المستويات: الدولية، الإقليمية، العربية والخليجية، وجعل منها دولة ذات حيّز استراتيجي كبير على خارطة العالم السياسة، إضافة إلى ما تمتلكه المملكة من خيرات وموارد اقتصادية حباها الله بها زادت من أهميتها على الصعيد الاقتصادي.

تتمثل مشكلة الدراسة فيما يلي:

1- صعوبة الوصول إلى بعض المعلومات، نظراً لخصوصية موضوع الدراسة الأمنية.

2- تتدرج الدراسة الحالية تحت إطار قضايا مكافحة جريمة الإرهاب، وهي من القضايا التي أصبحت في أولويات الدول والحكومات، وصارت تشكّل هاجساً للرأي العام السعودي والعربي. لذا، فإن تشريع وتطبيق القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله بطريقة صارمة ليست أمراً سهلاً، إذ أن هناك صعوبات تتعلق بتحديد مفهوم متفق عليه سواءً من قبل المجتمع الدولي أو على المستوى العربي. كما أن وجود دول وحكومات وأفراد تقوم بتمويل الجماعات الإرهابية بالأموال والأدوات والمعدات من أجل القيام بأعمال إرهابية يستدعي اتخاذ إجراءات فاعلة لمكافحة مصادر ذلك

التمويل، وهناك حالات قد تتطلب من أجل معالجة ذلك الأمر التدخل في سيادة بعض تلك الدول، أو وجود تجاوزات لحقوق الإنسان.

ولما كانت الدراسة الاستطلاعية تسعى إلى الإجابة على أسئلة بحثية، أكثر من محاولة إثبات أو نفي فروض ما، كونها استكشافية في موضوعها، وتهدف إلى تقديم معلومات أولية عن موضوع الدراسة الحالية، فإن دراسة الآراء أيضاً تميل إلى وضع أسئلة بحثية كبديل للفرضيات، وتتمحور تساؤلات الدراسة حول يلي:

1. ما طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً من وجهة نظر موظفي التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي؟
2. ما مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً من وجهة نظر موظفي التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي؟
3. ما مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً من وجهة نظر موظفي التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة 2017/2012؟
4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب وطبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو "طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً" تعزى لمتغيرات (الخبرة، والمؤهل العلمي، جهة العمل)؟
6. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو "مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً" تعزى لمتغيرات (الخبرة، والمؤهل

العلمي، جهة العمل)؟

3.1 أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1. التعرف على طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً.
2. بيان مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً.
3. توضيح مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً من وجهة نظر موظفي التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة 2017/2012.
4. معرفة ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب وطبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية.
5. معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو "طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً" تعزى لمتغيرات (الخبرة، والمؤهل العلمي، جهة العمل (التحريات المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي).

4.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة، كونها تقف على موضوع أصبح يشكل هاجساً كبيراً بالنسبة لكافة دول العالم، وعلى مختلف المستويات في الساحة الدولية، سواءً على المستوى العالمي، أو الإقليمي، أو الوطني، ألا وهو موضوع الإرهاب، وخاصة ما يتعلق منه بتجفيف مصادر تمويله، إذ إن الأحداث والحروب والثورات، وما نتج عنها من اضطرابات أمنية، قد زادت من وتيرة المخاطر الأمنية، وأصبحت تشكل خطراً

داهماً على أمن المملكة العربية السعودية. كما أنها أصبحت حديث الشارع اليومي، وأضحت أولويات النخب الدينية والسياسية والدولة بكافة عناصرها.

إن المناخ الإقليمي العام والذي يتسم بحالة من عدم الاستقرار نتيجة ما آلت إليه الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص، والتهديدات التي زادت وتيرتها بشكل كبير وسريع بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وثورات الربيع العربي التي بدأت في تونس أواخر عام 2010م، وسقوط بعض الأنظمة العربية كما حدث في مصر وليبيا، والحروب الجارية حتى الآن في سوريا واليمن، وبروز ما يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية. فإنه من المؤكد أن المملكة العربية السعودية كباقي دول المنطقة لم تكن بمعزل عن تأثير هذه الأحداث على أمنها سواءً الأمن الداخلي أو الخارجي، حيث أن تلك الأحداث قد أفرزت حركات وقوى إرهابية حاولت وتحاول النيل من أمن المملكة.

لذا، فإن هذه الدراسة ستقوم بإيضاح الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يتهددها داخلياً وخارجياً من خلال استطلاع آراء عينة الدراسة المكونة من موظفي التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة 2017/2012.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

حظيت ظاهرة الإرهاب العالمي خلال العقد الاخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين باهتمام متزايد من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وذلك نتيجة للآثار السلبية لتلك الظاهرة في حياة المجتمعات البشرية، لذا كان لا بد من معرفة الأسباب التي أدت إلى انحراف الفرد وانخراطه في الجرائم الإرهابية، والتوصل إلى تلك المعرفة ليست مهمة سهلة ويصعب حصر أسبابها، لأن الفرد الإرهابي عادة ما تحيط به ظروف متعددة، يكون أحدها أو بعضها، أو كلها مسؤولة عن هذا الانحراف. ويطلق على العلاقة بين السبب والنتيجة علاقة السببية.(النيص،2012)

إن الإلمام بطبيعة السلوك الإنساني العام والإحاطة ببعض أسباب وبواعث هذا السلوك هو من أهم المقدمات المنهجية التي يبدأ بها الباحث في ميدان أسباب الجريمة وعوامل الانحراف، وعلى الرغم من مختلف الجهود العلمية التي بذلت، والتي لازالت تبذل في كافة ميادين العلوم الإنسانية، فقد ظل موضوع هذا السلوك يفتقر إلى بعض الحقائق الأساسية التي ترسم للباحث إطارًا نظريًا علمياً يبدأ منه في تفسير مختلف العلاقات السببية أو الوظيفية الناشئة عن تفاعل الفرد مع ظروف البيئة التي يعيش فيها، وهذا الأمر بالذات يجعل ظاهرة السلوك الإجرامي هي الأخرى تعيش حالة خاصة من التعقيد والغموض والجريمة من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات وعانت منها على مر الزمن، والجريمة ليست شيئا مطلقا بمعنى أنها تدل على فعل ثابت له أوصاف محدودة ولكنها شيء تحدده عوامل كثيرة منها الزمان والمكان والظروف الاجتماعية والثقافية ومن ثم تزايدت أهمية دراسة السلوك الإنحرافي والجريمة.(بوالماين،2008)

تهدف عمليات تمويل الإرهاب الداخلي إلى الإخلال بالنظام العام للمجتمع الوطني للدولة أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شأن ذلك إمداد

الجماعات الإرهابية للقيام بأعمال إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح .ولكن لا يشترط أن يحصل الإخلال بالنظام العام والأمن العام ويترتب الضرر بالفعل للمجتمع، بل يكفي أن تتوافر لدى الإرهابيين النية أو ما يسمى بالقصد الخاص نحو ذلك.(الحقباني،2009)

يمكن القول بأن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، جعلت المجتمع الدولي يعيد النظر في الإجراءات والتشريعات الوطنية والدولية من أجل مكافحة الإرهاب وتمويله. فقد اضطرت مؤسسات خيرية أمريكية عدة إلى وقف نشاطها بسبب القوانين المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب، وقد أثرت هذه القوانين بوجه خاص في المؤسسات الخيرية الإسلامية التي يسيّرها مسلمون والتي تنشط من أجل مساعدة الجماعات المسلمة في الولايات المتحدة وفي الخارج، حيث خضع منذ تلك الأحداث ما يزيد على (40) مؤسسة خيرية للتحقيق وجُمِّدت أصولها، وقد اتُخذت هذه الإجراءات في حالات كثيرة دون أن تتوفر أية أدلة ودون محاكمة، وأصبح كثير من المسلمين لا يرغبون في التبرع بالمال للمؤسسات الخيرية خشية التعرض لتهمة دعم الإرهاب، وقد طلبت بعض المنظمات المسلمة من السلطات الأمريكية أن تزودها بقائمة بالمؤسسات الخيرية "المأمونة" التي يمكن أن تتبرع لها بالمال. إلا أن السلطات الأمريكية لم تقم بذلك خشية –على ما يبدو– من إساءة استعمال هذه القائمة لتمويل الإرهاب.(عرفة، ٢٠٠٩)

تختلف الوسائل المستخدمة من قبل الإرهابيين وشركائهم للحصول على الموارد المالية من مصادر غير قانونية عن تلك الوسائل المستخدمة من قبل المنظمات الإجرامية التقليدية، ومع إنه من المنطقي ظاهرياً أنه في حال الحصول على التمويل من مصادر شرعية، فلن تكون هناك حاجة لغسل الأموال، إلا أن الجماعات الإرهابية تحتاج إلى حجب أو إخفاء الروابط التي تربط بينها وبين مصادر تمويلها الشرعية، مما يعني أن على الجماعات الإرهابية أن تجد طرقاً لغسل هذه الأموال دون جذب انتباه السلطات،

لدراسة النشاط المالي المرتبط بالإرهابيين، استنتج خبراء فريق العمل المالي أن الإرهابيين ومنظماتهم التي تدعمهم عادةً ما يستخدمون الطرق ذاتها التي تستخدمها الجماعات الإجرامية من أجل غسل الأموال.(محمد،2005)

لقد عانت المملكة العربية السعودية من الإرهاب مثلما عانت منه العديد من الدول، والذي أوقع ضحايا أبرياء، سواءً من المدنيين المقيمين أو الوافدين إلى المملكة، أو من أفراد الأجهزة الأمنية والجيش، لذا، كانت المملكة العربية من السباقين إلى مكافحة الإرهاب وتمويله، وكان لها دور ريادي في المجتمع الدولي بهذا الشأن، وذلك من خلال عقد المؤتمرات والتعاون الثنائي سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي، وكذلك من خلال إقرار التشريعات والقوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب وتمويله. فقد قامت المملكة بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) عام ٢٠٠١ م.

أما داخلياً. فإن جهات عديدة بالمملكة تعمل على مكافحة تمويل الإرهاب، وفي مقدمتها وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية التابعة لها .ومن أهم الجهات ذات المسؤولية في مكافحة تمويل الإرهاب مؤسسة النقد العربي السعودي التي اتخذت عدداً من الإجراءات الإشرافية والرقابية ذات العلاقة بموضوع مكافحة تمويل الإرهاب، ومنها: إصدار قواعد وإرشادات مكافحة تمويل الإرهاب لعدة جهات مالية، وتحديث قواعد مكافحة تمويل الإرهاب الصادرة للبنوك ومحلات الصرافة، وكذلك تحديث قواعد فتح الحسابات البنكية والقواعد العامة، واستكمال برنامج عمل البنوك المحلية بتحديث بيانات جميع العملاء من خلال التحقق من الوثائق.(مؤسسة النقد العربي السعودي،2009)

طبيعة ودور التمويل في إنشاء ودعم التنظيمات والحركات الإرهابية واستمرارها

لا يمكن الحديث عن الإرهاب دون الحديث عن التمويل، لأن هذا الأخير هو بمثابة الدم في الجسم بالنسبة للعمليات الإرهابية، حيث يأتي المال في مقدمة حاجيات التنظيمات الإرهابية، سواءً لإعداد عناصرها وتدريبهم، أو توفير الوسائل اللوجستية من حيث الإقامة، والملبس والمأكل، والتنقل، أو اقتناء الأسلحة والمتفجرات.(طالب،2011)

يعتبر تمويل التنظيم الإرهابي من أهم المراحل لإنشاء التنظيم الإرهابي واستمرار عمله. وقد عمدت التنظيمات الإرهابية في إطار وعيها بأهمية التمويل في المحافظة على كيانها وضمان استمرارية نشاطها الإجرامي، إلى تنويع مصادر تمويلها، بالاعتماد على مصادر مشروعة من خلال المشاريع الاقتصادية والاستثمارات التي تقوم بها، بالإضافة إلى الأموال التي تحصل عليها من الجمعيات أو الجهات المساندة لها. ومصادر غير مشروعة، وهي كثيرة ومتنوعة، ومن أهمها الأموال المتحصل عليها من جرائم غسل الأموال، وتجارة المخدرات والأسلحة وتزوير النقود واختطاف الرهائن وطلب الفدية للإفراج عنهم، والسرقة والسطو المسلح، وغيرها.(مومن،2014)

تضم تنظيمات الجماعات المتطرفة العديد من الأفراد ممن يمارسون نشاطهم الإرهابي وفق الأصول الإدارية من تخطيط وتنظيم وآليات محددة لكافة أفراد التنظيم، وهذا يتطلب توافر إمكانات مادية تعينهم على أداء المهام والواجبات، التي تتطلبها طبيعة عمليات وأهداف الجماعات المتطرفة، والتي من أهمها، تكاليف نشر الفكر والأهداف الإرهابية والتخطيط والتنظيم، والدعاية والترغيب في تجنيد الأتباع، وشراء الأسلحة والمتفجرات ، والمواد التي تتطلبها العمليات الإرهابية، والتدريب والتموين، والنفقات اليومية لعناصر التنظيم، والاتصالات، والتمويل لذات العمليات(الشهراني، 2010/ب).

إن المال هو شريان الحياة المغذي للجماعات الإرهابية، وبعض العمليات الإرهابية قد لا تحتاج إلا إلى القليل من المال والجهد معاً، إلا أن أي عمل إرهابي منظم له أهداف متعددة، يتطلب توفير المال دون انقطاع، وتُعدّ عمليات تمويل الجماعات الإرهابية بمثابة منظومة من الإجراءات التي يتم من خلالها تحويل أموال من مصادر ليست بالضرورة غير مشروعة للقيام بنشاطات إرهابية لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية جسيمة.(المرواني،2014)

ونظراً لأهمية موضوع تمويل الإرهاب، فقد أولت مختلف الدول اهتماما بهذه الظاهرة، وقامت أغلبها بتجريم الوسائل المعتمدة في تمويل العمليات الإرهابية،

وإدماجها ضمن إستراتيجية مكافحة الإرهاب. وانتقل الاهتمام بهذا الجانب إلى المستوى الدولي حيث صدرت الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1999م، إلا أن موضوع تمويل الإرهاب ازداد أهمية عقب أحداث 11/سبتمبر 2001 التي صدر بعدها القرار رقم (1373) عن مجلس الأمن في الجلسة (4385) عام 2001م والذي جاء بمجموعة من الالتزامات ذات الطابع التشريعي والهادفة إلى تجريم ومتابعة جميع أشكال الدعم والتمويل المقدم للإرهابيين.

لقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11 سبتمبر السياسة الأمريكية كذريعة من أجل تحقيق بعض أهدافها تحت مُسمى "مكافحة الإرهاب"، حيث قامت بزيادة تواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط، وحقيقة الأمر أن هدف وجود القوات الأمريكية المنتشرة في القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط جاء من أجل خدمة مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وتتمثل تلك المرتكزات في أمن إسرائيل، وتامين النفط، وحماية الأنظمة الحليفة، إضافة إلى حماية الولايات المتحدة لمصالحها السياسية والاقتصادية.(شميلة، 2006)

لذا، اعتمدت الولايات المتحدة على سياسات الخلخلة بهدف التأثير على استقرار المنطقة، حيث جرت الكثير من التحولات في الشرق الأوسط بعد الأحداث، سببت في اضطراب سياسي، وأمني، واقتصادي في شتى أنحاء المنطقة، ومارست الولايات المتحدة عدة سياسات ولعبت عدة أدوار، كان لها تأثير على النواحي الأمنية المختلفة في العديد من أقطار المنطقة، من أجل تهيئة المنطقة لمرحلة أخرى. إذ قامت بإنشاء العديد من القواعد العسكرية بالمنطقة تهدف إلى ضمان تواجد عسكري أمريكي دائم في صورة قواعد عسكرية، وبذلك يتحقق لها السيطرة على أكبر مخزن نفطي في العالم الموجود في العراق والخليج العربي. كما أن هذا التواجد يهدف إلى الحفاظ على أمن الحليف الأمريكي الأقرب لها وهي "إسرائيل".(أبو عجيلة،2010)

السمات المميزة لعمليات تمويل الإرهاب

تتمثل أبرز السمات المميزة لعمليات تمويل الإرهاب، في وجود تشابه بين

عمليات تمويل الإرهاب الدولي وعمليات تمويل الإرهاب الداخلي من حيث الطبيعة الذاتية للفعل، فكلا النوعين يقتضي استخدام وسائل مادية لدعم الجماعات الإرهابية، وبذلك يدخل في نطاق عمليات تمويل الإرهاب الدولي جميع الأفعال الإرهابية التي تحتوي عنصر خارجي أو داخلي، سواءً ارتكبت هذه الأفعال من فرد أو مجموعة من الأفراد أو من سلطات دولة معينة، وسواءً أكانت بناءً على تدبير أو تحريض أو تشجيع أو مساعدة دولة من الدول أم لا.(قيراط،2012)

من الصعب إثبات ارتباط مصادر تمويل الإرهاب بالجريمة الإرهابية، حيث تتم عمليات التمويل بسرية تامة، أياً كانت الوسائل المستخدمة لعمليات التمويل، ولا يحتمل ضبط تلك المصادر بسهولة، إذ أن تنقلات الأموال لا يجب أن تظهر للعلن، والأموال الضرورية قد لا تأتي من عملية إجرامية، بل ربما يكون مصدرها دول أو منظمات شرعية تستطيع القيام بتمويل نشاطات الجرائم الإرهابية، ومن ثم هناك إخفاء للمصدر والمكان الذي تذهب إليه تلك الأموال. إن تمويل الجماعات الإرهابية للقيام بالأعمال الإرهابية لا يقتصر على الأموال، بل يتضمن أيضاً الأدوات العينية بما في ذلك الأسلحة بمختلف أنواعها (تقليدية، نووية، كيماوية، جرثومية)، وسواءً كانت موجهة لارتكاب جرائم القتل أو الأذى المادي بالجسم أو ضد الممتلكات العامة (أعمال تخريب، تدمير للممتلكات العامة والخاصة، الإحراق، الإغراق، التهديد بإحداث شيء من ذلك)، أو بالإخلال بالأمن العام، وتعريض الجمهور والمرافق والممتلكات للخطر، ويجوز أن تقع أعمال الإمداد هذه من فرد أو جماعة أو منظمة أو من إحدى الدول الممولة للإرهاب. (السيد، 2012)

تتحدد طبيعة عمليات تمويل الجماعات الإرهابية بسمات وخصائص أساسية تميّزها عن غيرها من الأفعال الإجرامية الأخرى، ومن أهمها ما يلي: (المرواني،2014)

1. تتميّز تركيبة التنظيمات الإرهابية بالمرونة التي تجعلها قادرة على الاستجابة السريعة للتحديات الأمنية في مجال المواجهة، وإخضاعها للتعلم والتكيّف، وتنويع الأنشطة، والاستفادة من عناصره المتخصصين في مجال التنقية

المعلوماتية.

2. تتميّز عمليات تمويل الجماعات الإرهابية بخاصية الخفاء، كون طبيعة التمويل بكافة صوره تتطلب السرية التامة، لضمان صعوبة إثبات ارتباط الممولين بأي نشاط إجرامي.
3. هدف التمويل لدى الجماعات الإرهابية هو التنفيذ لغاياتها من الأعمال الإرهابية سواءً كانت فورية أو مستقبلية، على المستويين الداخلي والخارجي.
4. لا تقتصر عمليات التمويل على الإمداد الداخلي للجماعات الإرهابية، بل أصبح يأخذ بُعداً دولياً، وذلك بقيام أشخاص أو جماعات يقيمون في دول أخرى بإمداد الجماعات المتطرفة بالأموال والمعدات والأدوات اللازمة لتنفيذ العمليات الإرهابية.
5. يوجد اختلاف بين تمويل الإرهاب وغسل الأموال من حيث الهدف، كون الجماعات التي تقوم بغسل الأموال تسعى لكسب المالي في المقام الأول، بينما الجماعات الإرهابية تسعى لتحقيق أهداف غير مالية، كتجنيد الإرهابيين، وتمويل العمليات الإرهابية، والدعاية للقضية التي يسعون لتحقيقها.

متطلبات عمليات تمويل الإرهاب:

أولاً :جمع الأموال

يمكن للأفراد والجماعات والمنظمات الإرهابية تحصيل الأموال بهدف تمويل الإرهاب من مصادر مشروعة أو غير مشروعة، وفي المتطلبات الثلاث اللاحقة: النقل أو التخزين أو الإنفاق، فإنه يمكن تتبع واكتشاف والربط بين الأطراف والمؤسسات والمصادر والوجهات النهائية لهذه الأموال، ويعتبر جمع الأموال من المصادر غير المشروعة، خطوة أكثر خطورة من درجات اللامشروعية؛ لأنها مجرّمة بالاشتقاق من الجريمة الأصلية.

ثانياً: نقل وتحويل الأموال

تخضع المؤسسات المالية المرخصة في الدول الصناعية الكبرى مثل البنوك، شركات التأمين، مكاتب الاستيراد والتصدير، شركات الوساطة المالية، شركات بطاقات

الائتمان..الخ إلى قوانين محكمة وتخضع لرقابة حكومية. وتكمن المشكلة الأساس بوجود مؤسسات مالية في دول العالم الثالث، يتم إنشاؤها بقيود قانونية أقل منها في الدول الصناعية الكبرى، ويصعب تقييد التحويلات المالية منها إلى الدول الكبرى. ويمكن تحديد ثلاثة أنظمة بديلة أو قنوات مالية يتم الانتفاع من خدماتها في العالم الثالث وهي: (الطراونة،2008)

1- نظام مبادلات السوق السوداء، الذي تطور في أمريكا اللاتينية ويستفيد منه حالياً تجار المخدرات.

٢- النظام الصيني أو الشرق آسيوي، ويستخدم للعمليات غير الشرعية كالدخل المتأتي من المشاريع أو العوائد المتأتية من تجارة المخدرات.

٣- نظام الحوالة، ويحظى بكثير من الاهتمام لوجوده في الدول العربية وجنوبي إفريقيا وجنوب آسيا، وبالرغم من منعه قانونياً إلا أنه يستخدم بكثرة خاصة في الهند. وقد ارتبط نظام الحوالة بالمخدرات، والاتجار بالبشر، والإرهاب، الفساد، التهريب، ويزداد الإقبال على استخدام هذا النظام لأنه يكلف أقل من البنوك الرسمية، ولفاعليته وإمكان الاعتماد عليه، بالإضافة إلى أنه لا يحتاج إلى أية وثائق. وقد ازداد الاهتمام منذ الهجمات الإرهابية بالأنظمة غير الرسمية لتحويل المال حول العالم وخاصة الولايات المتحدة في بنظام الحوالات، وسبب ذلك هو الدور المزعوم لنظام الحوالات في تمويل النشاطات الإرهابية.

ثالثاً: حفظ وتخزين الأموال

قد تكون الأموال التي يموّل بها الإرهاب أكثر فائدة في شكلها النقدي، غير أن حفظ أموال كثيرة بهذه الوسيلة قد يكون صعباً، كما أن تحويلها أصعب. وفي معظم الأحيان، لذا فقد حدثت تحولات واضحة في طريقة تلقي الأموال باستخدام التقنية، حيث تشير التقارير الى وجود مؤشرات لاستخدام نظام M-payment ، وبعض خدمات الدفع بالهواتف المحمولة لنقل الأموال إلكترونيًّا، علاوة على إمكانية توظيف إمكانات نقل وتخزين الأموال عبر أنظمة دفع الكترونية مثل cash U أو.e-gold ، وهناك دلائل على إمكان حدوث بعض هذه العمليات في بعض الدول التي لا يوجد فيها نظام مالي صارم،

خاصة في مجال استخدام الهواتف الجوالة التي تبدو أكثر جاذبية لتحويل الأموال وبصورة عامة فقد كانت الإنترنت ذات أثر واضح في تسهيل الحصول على التمويل بالنسبة للإرهابيين، حين وفرت الشبكة وسائل رخيصة وسريعة وأقل خطورة للمرسل والمستقبل.(الشهري،2007)

رابعاً: الإنفاق

يعتبر إنفاق الأموال والمتحصلات على النشاطات الإرهابية هو المرحلة الأخيرة من دورة التمويل، ومن الضروري أن يكون هناك مرونة كافية للإنفاق لتقليل الاتصالات بين أعضاء التنظيم أو العصابة ومستوياتها القيادية والتنفيذية، وفي الوقت نفسه التحكم الشديد في الموارد لندرتها أولاً وللخوف من الاكتشاف ثانياً. وهناك ثلاثة أنواع من النفقات التي يتطلبها النشاط الإرهابي:(الشهراني،2010/ب)

1- الإنفاق التشغيلي مثل الإنفاق على نشر الفكر والتجنيد والتدريب والتموين اليومي لمتطلبات الحياة، مثل الغذاء والملابس والسكن والتنقل وغيرها.

2- الإنفاق من أجل شراء الأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد وأدوات التخزين.

3- الإنفاق على عمليات إرهابية بعينها.

مراحل تمويل جرائم الإرهاب: (النفيعي،2011)

أ- **الإيداع أو التوظيف**

تتضمن هذه المرحلة إدخال الأموال في النظام المالي، وعادة ما يكون ذلك من خلال مؤسسة مالية. ويمكن تحقيق هذا بإيداع أموال نقدية في حساب مصرفي، ويتم تقسيم المبالغ النقدية الكبيرة إلى مبالغ أصغر وأقل ظهوراً تودع مع مرور الوقت في فروع مختلفة لمؤسسة مالية واحدة أو مؤسسات مالية متعددة، وقد يحدث في هذه المرحلة استبدال عملة بأخرى، وتحويل الأوراق النقدية ذات القيمة الصغيرة إلى أوراق نقدية أكبر قيمة. كما يتم تحويل الأموال غير المشروعة إلى أدوات مالية كالحوالات البريدية أو الشيكات، مع مزجها بأموال مشروعة اتقاء للشك والريبة.

ب- التمويه

عندما تكون الأموال المستخدمة في تمويل الإرهاب غير مشروعة، فإن دخولها

إلى النظام المالي، يشكل المرحلة الثانية من هذه المراحل، حيث يتم تحويل أو نقل الأموال أو الأوراق المالية، أو عقود التأمين إلى مؤسسات أخرى وزيادة ابتعادها عن المنشأ الإجرامي حيث يمكن بعد ذلك استخدامها في شراء أوراق مالية أخرى، أو عقود تأمين أخرى أو أدوات استثمار قابلة للتحويل بسرعة، ثم تباع بعد ذلك من خلال مؤسسة أخرى. كما يتم تحويل هذه الأموال في أي شكل من أشكال الأدوات القابلة للتداول كالشيكات والحوالات البريدية أو السندات لأمر حاملها، أو يتم تحويلها إلكترونياً إلى حسابات أخرى في مناطق إدارية مختلفة، وقد يقوم غاسلو الأموال لتمويه مصدر المبلغ المحول بدفعه مقابل سلع أو خدمات، أو بتحويله إلى شركة وهمية.

جـ- الإدماج

تتم هذه العملية من خلال توجيه الأموال لتمويل الأنشطة والعمليات الإرهابية، وإمداد الإرهابيين وتنظيماتهم بهذه الأموال للقيام بهذه العمليات.

علاقة تمويل الإرهاب بالجريمة المنظمة

هناك علاقات وثيقة بين جماعات الإرهاب وجماعات الإجرام المنظمة بمختلف صورها، سواءً في صورة تجارة المخدرات أو السلاح أو الاتجار بالبشر من أجل توفير الدعم المالي المطلوب مقابل خدمات تؤديها جماعات الإرهاب لجماعات الجريمة المنظمة، وهنا، فإن القاسم المشترك يكون حاضراً بين الجماعات الإرهابية، وعصابات الجريمة المنظمة أي أن التداخل بين عصابات الجرائم المنظمة والجماعات الإرهابية يصل في بعض الأحيان إلى حد التحالف الوثيق، غير أن ذلك لا يعني في كل الأحوال أن الجريمة المنظمة والإرهاب المرتبط بالعنف هما حالة واحدة، بل يظل لكل منهما غايته ومنهجه، كذلك أسلوب مكافحته ورقابته وقمعه، فعصابات الجريمة المنظمة عندما تلجأ إلى أساليب واستراتيجيات وخطط إرهابية تهدف منها إلى الحصول على الأرباح أو لحماية نفسها من الملاحقة والاعتقال.(الابشري، 2007)

وفي مقابل ذلك فإن الجماعات الإرهابية عندما تتبع أساليب واستراتيجيات وخطط الجريمة المنظمة، فإنها تسعى للحصول على المال من أجل تمويل عملياتها

الإرهابية وأنشطتها للوصول إلى أعلى درجات القوة والتسلط، وتبقى الغاية لدى كلا الطرفين مختلفة تماماً وبعيدة عن بعضها البعض. (السيد، 2012)

مصادر وأساليب تمويل الإرهاب

إن تمويل الجرائم الإرهابية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بغيره من الجرائم الأخرى، والتي تُعدّ في نظر التشريعات من الأعمال غير المشروعة، حيث تخالف تلك الأعمال نص القانون وتهدد أمن واستقرار المجتمع بصفة عامة، وتتنوع مصادر تمويل الإرهاب تبعاً لنوع الإرهاب، إذ أن هناك مصادر عدة يتم من خلالها تمويل الإرهاب، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر تجاه تعدد تلك المصادر، إلا أنه يمكن القول بأن هناك نوعين أساسيين من تلك المصادر التي يتبعها ممولوا الجرائم الإرهابية في تمويل ودعم وإمداد الجماعات الإرهابية بالأموال والأدوات اللازمة للقيام بعملياتهم الإجرامية، ويتم تمويل الإرهاب من خلال مصدرين رئيسين هما: (عرفة،2009)

1- التمويل عن طريق الأموال النقدية والعينية التي تقدمها بعض الدول الكبرى.
تحصل بعض الجماعات الإرهابية على الدعم المالي من مؤسسات وأجهزة وحكومات أجنبية، لتتمكن من الاستمرار في نشاطاتها والمحافظة على بقائها والحصول على الأسلحة اللازمة للقيام بعملياتها، وتوفير التدريب الملائم والمستمر لأعضائها، وتجنيد بعض العناصر التي تقتنع بأفكارها في مختلف الدول من أجل الاستعانة بها عند اللزوم لتنفيذ مشروعها الإجرامي. ويعتبر هذا النوع من التمويل هو الأخطر نظراً لما يوفره من دعم قوي للمنظمات الإرهابية، خاصة وأن التمويل الذي تشرف عليه أو تقوم به دول يصعب السيطرة عليه في أحيان كثيرة، وعادة ما يكون ذلك التمويل شاملاً الدعم المالي والأسلحة والتدريب والحماية.. وغير ذلك.

2- التمويل عن طريق الأموال النقدية والمواد العينية التي يقدمها بعض الأفراد والجماعات والمؤسسات، كما أن هناك مصادر أخرى لا تقل أهمية في تمويل الإرهاب، ويأتي على شكل تدريب الجماعات الإرهابية للقيام بأعمال

تخريبية، وتمويل الإرهاب من جرائم تجارة المخدرات، وكذلك تمويل الإرهاب من جرائم السطو المسلح، وتمويل الإرهاب من خلال جرائم الاختطاف.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة لم تعد الدول مصدراً لتمويل الإرهاب، بل أصبحت أموال جماعات الإجرام المنظم، وخصوصاً الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة المصدر الرئيس للتمويل، ومن الجدير بالذكر أن مصطلح الإرهاب الممول بالمخدرات ظهر عام 1980م، عندما لوحظ وجود علاقة مباشرة بين عصابات الإجرام المنظم التي تتولى إنتاج المخدرات وصنع منتجاتها وتهريب العقاقير المخدرة وترويجها، وبين الجماعات الإرهابية في كولومبيا وبيرو. كما أن تنظيم القاعدة متورط بشدة في تجارة الهيروين. وقد حقق ملايين الدولارات سنوياً من تلك التجارة.(عيد،2005)

3- تمويل الإرهاب من جرائم غسل الأموال

تعود العلاقة الوثيقة بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأسباب عدة، منها: التشابه بين طرق الإرهابيين ووسطائهم في غسل الأموال وإخفائها مع الطرق المستخدمة من قبل الكثير من تجار المخدرات والمنظمات الإجرامية في غسل أموالهم غير المشروعة، حيث يستخدم كل منهم ذات المعاملات المالية، بما فيها تعاملهم مع الشحنات النقدية السرية لتحويل الأموال من مكان لآخر، والسبب الآخر يعود إلى أن المؤسسات التي تقوم بالمشاركة في جهود مكافحة تمويل الإرهاب هي بذاتها التي تتعامل مع أموال المجرمين، وإن كان ذلك بقدر معين من إعادة هيكلتها، لذا كانت الأساليب المستخدمة في غسل الأموال هي ذاتها بصورة أساسية تلك المستخدمة في إخفاء مصادر تمويل الإرهاب واستخداماته. فالأموال التي يتم استخدامها في تمويل الجماعات والتنظيمات الإرهابية يمكن أن تنشأ عن مصادر مشروعة أو عن أنشطة إجرامية أو عن كليهما.(Fitzgerald,2004)

4- تمويل الإرهاب من جرائم تقليد وتزوير العملات الورقية والمعدنية

يعتبر تقليد وتزوير العملات الورقية والمعدنية مصدراً جديداً للتمويل الإرهاب، وخصوصاً الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، والسندات المالية، إضافة إلى تقليد الأختام والعلامات التجارية، والتي أصبحت مدرة للمال، مما أغرى الجماعات الإرهابية وعصابات الإجرام المنظم بممارسة هذا النشاط.(عيد،2005)

5- تمويل الإرهاب من خلال الشبكة العنكبوتية (إلكترونياً)

لكي يتحقق الدور الفاعل للشبكة العنكبوتية في تمويل الجماعات المتطرفة ، لابد من حدوث التقاء آمن بين العناصر المتطرفة لتبادل الأفكار والآراء ، وتحديد استراتيجياتهم وخططهم، وما تتضمنه من نشر أفكار ومبادئ وأهداف يسعون إلى تحقيقها ، وهذا لن يتم بصورة تقليدية أو عادية، بل لا بد من اللجوء إلى أسلوب أكثر دقة وأمناً، وذلك من خلال شبكة المعلومات التي أصبحت من أكثر الوسائل استخداماً في مختلف المجالات، وخاصة في مجال تمويل الإرهاب والإرهاب الإلكتروني، ولعل الانفراد في استخدام الشبكة العنكبوتية في الجرائم بصفة عامة، وبتمويل الجماعات المتطرفة بصفه خاصةٍ؛ قد منح الشبكة العنكبوتية القوة والتأثير وميّزها بخصائص جعلها أكثر سهولة وأمناً وتميّزاً بين طرق تمويل الإرهاب كافة(المرواني،2014)، إذ أن باستطاعة أي مستخدم للشبكة العنكبوتية إجراء العمليات المالية (إيداع، تحويل، سحب) من خلال تلك الشبكة في أي وقت وزمان ومكان.

طبيعة التهديدات الإرهابية التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً

نظراً للمكانة التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية على خارطة العالم الجيوسياسية، وكذلك الدور الريادي الذي تضطلع به في صيانة الأمن الخليجي والعربي والإقليمي، ومواقفها من بعض القضايا الإسلامية والعربية، فإن هذا الأمر جعلها هدفاً للإرهابيين، سواءً كانوا أفراداً أو منظمات أو حتى دول، ومن أهم تلك التهديدات:

أولاً: التهديدات الداخلية

هناك العديد من مصادر التهديد الداخلي التي كانت ولا تزال تشكل خطراً على أمن المملكة العربية السعودية، ومن تلك التهديدات: الحركات والتنظيمات التكفيرية الإرهابية، جرائم تجارة المخدرات، الجرائم الإلكترونية، وهي على النحو الآتي:

1- الحركات والتنظيمات التكفيرية الإرهابية (مهدد داخلي وخارجي)

تسعى تلك الحركات من خلال العمليات الإرهابية التي تقوم بها داخل المملكة سواءً باستخدام الأسلحة على مختلف أنواعها أو عن طريق إعداد المتفجرات إلى إلحاق الأذى والضرر إما بالمواطنين، المقيمين، المؤسسات العامة والخاصة، وقوى الأمن والجيش،

لقد مرت العمليات الإرهابية في المملكة بالعديد من المراحل والتحولات إلا أن مرحلتها الثالثة تقريبا بدأت عام 1990م، حيث كانت بداية التكوين الفكري التكفيري للإرهاب واتصفت بالانتقال من مرحلة التخطيط والإعداد والتجهيز للتنفيذ واستغلال الظروف السياسية في المنطقة في ذلك الوقت إبان أحداث الغزو العراقي للكويت في 2 آب 1990م الحرب الأفغانية ضد الاتحاد السوفييتي، فجاءت طلائع نتاج الفكر المتشدد لاستهداف المملكة حيث تم حينها تفجير سيارة مفخخة في الرياض في 1995/11/14م، واستهداف مكتب تطوير وتدريب الحرس الوطني السعودي في منطقة العليا أودى بحياة (6) قتلى خمسة منهم أميركيون وواحد فلبيني، و60 جريحاً.(الغنيم،2016)

ولقد توالت الهجمات الإرهابية على المملكة خلال الأربعة عشر عاماً الماضية، حيث بلغت (145) عملية إرهابية، نتج عنها استشهاد (422) شخصاً من بينهم (193) إرهابياً، فيما أصيب (1194) شخصاً من بينهم (43) إرهابياً، واستشهد خلال هذه العمليات (125) من رجال الأمن وأصيب (400) آخرين, فيما استشهد (58) مواطناً وأصيب (316) آخرين، أما المقيمون الذين لقوا مصرعهم إثر تلك الأحداث فقد بلغ عددهم (92) شخصاً, وأصيب (435) آخرين من عدة

جنسيات وبعدة مواقع.(السكينة،2016)

وتقوم تلك الحركات بالتحريض ضد المملكة قيادة وشعباً وكافة الطوائف التي تخالفهم في الأيديولوجية داخل المملكة. وكذلك القيام بأعمال إرهابية داخل المملكة من أجل خلق الفتن الطائفية. وكان نتاج ذلك الخطاب التكفيري تفجيرات إرهابية لبعض تجمعات المصلين ودور العبادة، حيث بلغ عدد الجرائم الإرهابية التي استهدفت مساجداً وتجمعات للمصلين (7) تفجيرات إرهابية داخل المملكة، أسفرت عن مقتل (58) شخصاً، وإصابة (185) آخرين. وكان أول تلك التفجيرات الإرهابية في 22 أيار 2015م، حيث قام انتحاري بتفجير نفسه داخل المسجد في بلدة القديح في مدينة القطيف مما أسفر عن مقتل (21) شخصا، أما آخر تلك التفجيرات –حتى إعداد الدراسة الحالية– فقد كان التفجير الإرهابي الذي استهدف مسجداً في مدينة الإحساء شرق المملكة بتاريخ 2016/2/29م، وهو التفجير السادس منذ بدء تلك الحوادث الإرهابية.(السكينة،2016). ومن أبرز تلك الحركات التي وجدت لها داخل المملكة العربية السعودية من يتبنى أفكارها ويسير في نهجها من أصحاب النفوس الضعيفة والأهواء الضالة:

أ– تنظيم القاعدة في جزيرة العرب

بعد اشتداد الحملة الأمنية السعودية على أعضاء تنظيم القاعدة في السعودية، تسرب عدد كبيرة من كوادرها إلى اليمن، وفي مطلع عام 2009م أعلن إرهابيون يمنيون وسعوديون التوحد تحت مظلة مشتركة إيذاناً باعتزام التنظيم العمل كمركز للإرهاب الإقليمي تحت مسمى "تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية". وكانت الجماعة في البداية تركز على استهداف المصالح الأميركية والغربية في شبه الجزيرة العربية لكنها أصبحت الآن تتبنى إستراتيجية عالمية. (الرشيد،2015)

تطورت عمليات التنظيم بعد ذلك لتشمل المملكة العربية السعودية، ومن أهم الخصوصيات التي ينفرد بها تنظيم جزيرة العرب، أنه التنظيم الفرعي الأول الذي تفرع عن القاعدة، وأنه نشأ بأمر مباشر من قائدها، أسامة بن لادن. وكانت ولادته على أيدي محاربين سابقين من السعوديين الأفغان. وقد انفرد التنظيم بآلية

إعلامية مكنته من الانتشار في بيئة كانت جاهزة لإفراز متعاطفين ومن ثم أعضاء فاعلين معه. وربما كان للجانب التمويلي أهمية حيث استفاد ذلك التنظيم من عمليات مشروعة وأخرى غير مشروعة لضخ التمويل اللازم لتنفيذ عملياته والإنفاق على حملاته. وكذلك فإن قصر دورة نشاط التنظيم- نسبيا- حيث أن عمر عملياته لم يتجاوز من السنوات عدد أصابع اليد الواحدة، يُعدُّ خصيصة أخرى انفرد بها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.(مركز المسبار،2007)

ب- تنظيم الدولة **الإسلامية (داعش)**

نشأ التنظيم في العراق والشام ويُعرف اختصاراً بـداعش، وهو تنظيم مسلح يتبع الأفكار السلفية الجهادية، ويهدف أعضاؤه -حسب اعتقادهم- إلى إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة، وزعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي. انبثق تنظيم داعش من تنظيم القاعدة في العراق الذي أسسه أبو مصعب الزرقاوي في عام 2004م، عندما كان مشاركًا في العمليات العسكرية ضد القوات التي تقودها الولايات المتحدة والحكومات العراقية المتعاقبة في أعقاب غزو العراق عام 2003م.(أبو رمان، أبو هنيه،2015)

بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على مساحات واسعة من الأراضي في شمالي العراق وسورية منذ منتصف 2014م ، تعاظمت المخاوف من أنْ يتحوّل العراق إلى قاعدة للإرهاب تهدد بلدان المجلس، وهناك خطر تمدد نفوذ التنظيم إلى بلدان مجلس التعاون، لا سيما المملكة العربية السعودية. إذ أعلن زعيمه أبو بكر البغدادي في تسجيل صوتي في تشرين الثاني عام 2014م عن امتداد دولة الخلافة إلى السعودية وبلدان أخرى وعن قبوله بيعة المسلمين له في تلك البلدان. ونظراً إلى الخطورة التي بات يشكّلها التنظيم المتطرف لا على الأمن الإقليمي فقط، وإنما على الأمن الدولي كله، فقد انخرطت معظم أقطار الخليج في الائتلاف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، لمكافحة التنظيم وسط العديد من الإشكاليات والتساؤلات المثارة بشأن هذا الائتلاف، سواءً من حيث أطرافه أو مهامه أو مدى فعاليته. ولكن حتى مع قيام الائتلاف بكسر شوكة داعش، فمن دون إعادة بناء مؤسسات الدولة في العراق،

وتأسيس نظام سياسي فعّال على أسس المواطنة وسيادة القانون والمشاركة، سيظل الوضع العراقي يفرز تأثيراتٍ سلبية في الأمن والاستقرار في منطقة الخليج. وثمة مخاوف، بعد أن ينتهي الخطر الداعشي أن تندلع حرب أهلية واسعة النطاق بين السنة والشيعة أو بين العرب والأكراد.(El-Dessouki,2013)

في خطاب ألقاه (دانيال غليزر) مساعد وزير الخزانة الأمريكي لشؤون تمويل الإرهاب لدى "مكتب الإرهاب والاستخبارات المالية"، ضمن سلسلة محاضرات في إطار برنامج (ستاين) لمكافحة الإرهاب الطويل الأمد في معهد واشنطن. ذكر فيه أن مصادر تمويل ما يُعرف بـ"تنظيم الدولة" تتأتى بشكل رئيسي من ثلاثة مصادر. أولًا، النفط والغاز في الأراضي التي يسيطر عليها بحيث أدرّ بيع هذه الموارد نحو (500) مليون دولار خلال عام 2015م من خلال عمليات بيع داخلية بشكل أساسي، ثم المصدر الثاني الذي حصل عليه التنظيم من خلال فرض الضرائب والابتزاز. فبصفته كيانًا يملك أراض، يجمع التنظيم ضرائب مختلفة ورسومًا من السكان الخاضعين لسيطرته، وبلغت قيمتها (360) مليون دولار خلال عام 2015م. أما المصدر الثالث من مصادر التمويل. فقد حصل عليه التنظيم عندما استولى على الموصل في عام 2014م، إذ نجح في نهب أكثر من (500) مليون دولار نقدًا من خزانات المصرف المركزي. غير أن هذا المصدر ليس منبع تمويل متجددًا. وعمومًا، تفوق الثروة الهائلة التي جمعها "داعش" من هذه المصادر التمويل الخارجي والأنشطة غير الشرعية الأخرى إلى حدّ كبير.(Glaser, 2016)

2- جرائم تجارة المخدرات

لقد أصبح ما يعرف أحيانًا باقتصاد المخدرات في تنامٍ مطرد نتيجة عمليات إنتاج وتسويق المخدرات التي تنتظم في إطارها بعض الدول، وبعض المؤسسات، وعصابات إجرامية منظمة، ينال كل منها نسبة من الثراء غير المشروع تؤثر تأثيرًا عميقًا ومهدرًا لإمكانات النمو الاقتصادي والاجتماعي. يضاف إلى ذلك ما يرتبط بهذه التجارة من تمويل ودعم أنشطة إرهابية وأعمال غير مشروعة.(الطيب،2006)

وتشير الإحصاءات المنشورة عن كمية المخدرات التي تم ضبطها في

المملكة –على سبيل المثال لا الحصر– خلال عدة أشهر (المحرم، صفر، ربيع الأول، وربيع الآخر) عام 1434هـ/2013م تمكنت دوريات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات من القبض على كمية من المخدرات تقدر قيمتها السوقية بـ(1.313.721.825) ريالاً سعوديًا، ومن ضمن ما تم ضبطه حوالي(7) كيلوغرام من مادة الهيروين،(14) طنًا من الحشيش المخدر،و (158) جراماً من مادة الكوكايين.(وزارة الداخلية، 2013)

وخلال شهر رجب 1434هـ/2013م، تمكنت دوريات حرس الحدود بمنطقة نجران من ضبط (312) كيلو جرامًا من الحشيش المخدر، كما تمكنت من ضبط (560) كيلو جرامًا من الحشيش المخدر (دوريات حرس الحدود،2013)

3- الجرائم الإلكترونية

ارتبطت ثورة المعلومات بتقنية المعلومات من خلال استخدام الحاسبات الإلكترونية ونظم الاتصالات الحديثة التي استفادت منها البشرية قاطبة وسهلت تعاملاتها، إلا أن هذه الاستفادة الإيجابية واكبها أيضا ممارسات سلبية تمثلت في الاستخدام غير المشروع لهذه التقنيات الذي أسفر عن ظهور جرائم جديدة لم تكن موجودة سابقاً وتمس أمن المجتمع أفرادًا ومؤسسات، وأصبح يطلق عليها بصفة عامة (الجرائم الإلكترونية)وهي نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ فعل إجرامي، وهذه الجرائم تعتمد على استغلال وسائل الاتصال وشبكات المعلومات بهدف إلحاق الضرر بالآخرين. ومن أنواع الجرائم التي ترتكب عن طريق الشبكة العنكبوتية، على سبيل المثال لا الحصر، جرائم السطو على البنوك من خلال التلاعب في حسابات العملاء، وغسل الأموال، وتزوير البيانات، وتجارة المخدرات، والجرائم الجنسية من خلال عرض الصور والأفلام الفاضحة، وإدخال فيروسات في المواقع الإلكترونية لتدميرها، ونسخ البرامج الإلكترونية الأصلية.(حجازي،2004)

ومن الأسباب التي يمكن أن تستغلها الجماعات الإرهابية للتمويل إلكترونياً عبر الشبكة العنكبوتية، ما يلي:(المرواني،2014)

1- عدم وجود جهة مركزية موحدة تتحكم فيما يُعرض على الشبكة العنكبوتية

وتسيطر على مدخلاتها ومخرجاتها.

2- سهولة قيام الأفراد والجماعات ببث ما يريدونه على الشبكة دون رقابة، وإن وُجدت فهي تنحصر في منع الوصول للمواقع المحجوبة، إضافة إلى صعوبة اكتشاف مصادر التمويل، لوجود المتخصصين في مجال التقنية من أفراد الجماعات الإرهابية في التعامل مع الشبكة العنكبوتية.

3- نقص الخبرة لدى بعض المؤسسة الأمنية والقضائية في التعامل مع جرائم الشبكة العنكبوتية.

4- سهولة استخدام الشبكة العنكبوتية، وانخفاض تكلفة استخدامها.

5- عدم وضوح الهوية الرقمية للمستخدم، ما يجعل عناصر تمويل الجماعات الإرهابية أكثر قدرة على التخفي بأسماء وشخصيات وهمية بعيداً عن أعين الرقيب، ويزيد من حرية استخدام تلك العناصر للشبكة العنكبوتية.(الصغير، 2008)

6- وجود خاصية مهمة في الشبكة العنكبوتية، وهي أنها عابرة للدول والقارات، مما يساعد على نقل المعلومات وتبادلها بين أفراد الجماعات الإرهابية دون الحاجة إلى اجتماعات يحدّها زمان ومكان مُعين.

لقد أصبحت الجرائم الإلكترونية من أخطر الجرائم في العصر الحاضر في العالم أجمع، وتتعرض لها جميع الدول؛ فعلى سبيل المثال ورد في تقرير جرائم الشبكة العنكبوتية لعام 2011م الذي نشره الفرع الألماني لشركة أمن تكنولوجيا المعلومات (سيمانتك) بأن الشركة قدرت قيمة الخسائر المتكبدة سنويًّا جراء جرائم الشبكة العنكبوتية في جميع أنحاء العالم بـ(114) مليار يورو، وبـ(388) مليار يورو تبعات تلك الجرائم. وفي بداية عام 2011م كشفت الحكومة البريطانية أن جرائم الشبكة العنكبوتية تكبد اقتصادها ما يزيد على (43) مليار دولار في العام الواحد. وفي عام 2013م ألقت أجهزة الأمن في المملكة العربية السعودية على أحد الـ(هكر) يقوم بعمليات ابتزاز بصور يحصل عليها من خلال عمليات اختراق إلكترونية، كما أوضحت دراسة أجرتها شركة الخليج للحاسبات أن دول الخليج العربية تعتبر أحد الأهداف الرئيسة للجرائم

الإلكترونية (حامد،2015)

ووفقاً لخبير بالشؤون الأمنية وشبكات التواصل الاجتماعي فإن الإرهاب الإلكتروني يستهدف (17) مليون سعودي عبر الشبكة العنكبوتية (صحيفة الوطن السعودية،2016)

ثانياً: التهديدات الخارجية

1- خطر التهديد الإيراني

يمثل التهديد الإيراني خطراً إرهابياً حقيقياً لأمن المملكة العربية السعودية، وذلك بالنظر إلى سياسة إيران التوسعية، وأهدافها المعلنة حول تصدير الثورة، والتدخلات التي تقوم بها في دول الإقليم، وإشعال الحروب الطائفية وتمويلها مالياً وعسكرياً وبشرياً، وتتعدد تلك التهديدات التي تتضمن تهديداً مباشراً لدول مجلس التعاون منها على سبيل المثال تهديد أحد المسؤولين الإيرانيين المملكة أن إيران ستقوم بضرب السعودية إذا أعطى المرشد الأعلى علي خامنئي الأوامر بضرب السعودية، وأن لدى إيران (200) صاروخ جاهزة لإطلاقها باتجاه السعودية من أصفهان. وقد صدر تأكيد للسلطات الأمنية السعودية حول تورط رسمي إيراني في العمليات الإرهابية بالقطيف، وصولاً إلى الاعتداءات على السفارة السعودية في طهران والقنصلية في مشهد في مطلع كانون الثاني 2016م، احتجاجاً على صدور أحكام قضائية تقضي بإعدام (47) متهماً في تهم ترتبط بالإرهاب وتهديد أمن المملكة من بينهم رجل دين شيعي سعودي، الأمر الذي حدا بالمملكة إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع إيران.(كشك،2016)

يمكن إجمال أبرز التهديدات التي يمثلها الخطر الإيراني على أمن المملكة العربية السعودية بما يلي:

أ- خطر الأسلحة غير التقليدية وتهديد أمن المضائق

تمتلك إيران برنامجاً نووياً متطوّراً نسبياً، ما يثير شكوك المملكة العربية السعودية ودول الإقليم في استهدافه إنتاج السلاح النووي. ويزيد من خطورة هذا البرنامج ما يحيط به من غموض، الأمر الذي يعزّز قدرة إيران على الردع

والتهديد.(IHS Jane’s,2012)

علاوة على ذلك، فإن التوازن العسكري في منطقة الخليج مختل لمصلحة إيران، ويتعاظم اختلاله من الناحية الواقعية؛ نظراً إلى غياب التكامل والتبادلية بين القوات المسلحة لبلدان مجلس التعاون.(Cordesman,2014)

تمتلك إيران قدرات كيميائية وبيولوجية عسكرية، وربما نجحت في تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية لتحميلها على الصواريخ البعيدة المدى، كما تمتلك إيران كذلك قدرات صاروخية باليستية كبيرة ومتنامية، ونجحت في شراء نظم صاروخية باليستية كاملة من الخارج، وتطوير نظم محلية ذات قدرات معتبرة. وعلى الرغم من أنّ الصواريخ الإيرانية محدودة الدقة والاستدامة، إلا أنّها قد تستخدم لضرب أهداف حضرية. (Cordesman,2008)

وتعدّ التهديدات الإيرانية من أكثر التهديدات واقعية واحتمالية لأمن المملكة وبلدان الخليج، وتشمل العمليات المسلحة المنخفضة أو متوسطة المستوى، وحرب الترهيب، والهجمات الإرهابية. وفي هذا الخصوص، يُشار إلى التهديدات التي تمثّلها فيالق الحرس الثوري، وخاصةً وحدة النخبة البحرية فيها المعروفة باسم قوة القدس، للملاحة في الخليج العربي. كما يُشار أيضاً إلى وجود شبكة إرهابية مرتبطة بإيران في بلدان مجلس التعاون تتألف من مليشيات وخلايا، وشبكة تخابر وتجسّس، ورجال دين، وشركات مالية ومؤسسات أعمال.(Abdul-Ghaffar,2012)

ويندرج في إطار التهديدات أيضاً الصراعات بالوكالة من خلال استخدام فاعلين من غير الدول، واستغلال الطائفية والإثنية والقبلية، والهجمات ضد البنى التحتية لإنتاج النفط والمنشآت الاقتصادية الحيوية، والاختبارات الصاروخية والفضائية، والتدريبات والمناورات العسكرية، وثمّة جانب آخر للتهديد الإيراني، وإنْ قلّت مصداقيته، يتعلّق بإغلاق مضيق هرمز أو تعطيل الملاحة فيه. غير أنّ احتمالات تنفيذه، وإنْ بدت محدودة جداً، تظل قائمة، مما قد يخلّف آثاراً كارثية على أمن المملكة خاصة وعلى الخليج بشكل عام.(الدسوقي،2015)

وقد شهد خليج عدن البوابة الجنوبية لمضيق باب المندب تحركات للبوارج

الحربية الإيرانية، حيث تشير بعض التقارير إلى أن هذه البوارج باتت تعبر المضيق بصفة مستمرة، وأنها على تواصل دائم مع جزر أرخبيل حنيش اليمنية، وأخرى تابعة لإريتريا، تتخذ منها إيران قواعد عسكرية للحرس الثوري الإيراني، ويتم تخزين الأسلحة فيها. (عبدالقادر،2015)

ب- دعم وتمويل الجماعات والمليشيات الطائفية الإرهابية لإحداث الفوضى في البلدان العربية

تقوم إيران بتمويل ودعم وإسناد الجماعات الإرهابية المسلحة في كل من اليمن والمتمثلة بجماعة الحوثي، وفي سوريا من خلال مشاركة مليشياتها الطائفية الشيعية التي جلبتها من دول مختلفة، وتقوم بتمويلها ودعمها بقوات عسكرية من الحرس الثوري الإيراني في المعارك الدائرة هناك، إضافة إلى هيمنتها على الأوضاع السياسية في العراق ودعمها لمليشيات طائفية تحول دون استقرار العراق مثل الحشد الشعبي الشيعي، ودعمها كذلك لحركة "حزب الله" الإرهابية التي تهيمن على القرار السياسي في لبنان، وتتجه أيضاً إلى استعمال المليشيات الحوثية التي قامت بانقلاب على الحكومة الشرعية في اليمن وسيطرت على العاصمة اليمنية ومناطق واسعة من اليمن وميناء الحديدة على البحر الأحمر، بغرض الهيمنة على باب المندب.(الكتبي،2014).

وقد أكّدت شواهد كثيرة حجم الوجود الإيراني في اليمن، منها تأكيد نائب رئيس هيأة الأركان في القوات المسلحة اليمنية وجود خبراء إيرانيين مع الحوثيين يقومون على تجهيز صواريخ سكود، بالإضافة إلى تطوير صواريخ "فولجا أرض جو" التي كانت لدى وحدات الدفاع الجوي وتهيئتها لضرب أهداف جوية"، وقامت قيادة التحالف في اليمن في أيلول 2015م باعتراض سفينة صيد إيرانية في بحر العرب على بعد (150) ميلاً جنوب شرق مدينة صلالة العمانية وعلى متنها (14) إيرانياً وأكثر من (100) قطعة من القذائف والصواريخ المضادة للدبابات وأنظمة توجيه نيران ومنصات إطلاق مما يعد دليلاً جديداً على دعم إيران للحوثيين. (كشك،2016).

لقد ظلّ العراق مصدراً أساسياً لعدم الاستقرار في منطقة الخليج؛ فقد أصبح حديقةً خلفية للنفوذ الإيراني؛ مما وفّر لطهران عمقاً استراتيجياً، وزاد من جوانب ومعدلات تهديدها لأمن المملكة، وما يفاقم هذا التهديد وجود شكل من أشكال المحاور بقيادة إيران يضم العراق وسورية وحزب الله اللبناني والحوثيين في اليمن، واندلاع جولة جديدة من الاقتتال الطائفي في إقليم الشرق الأوسط كله. إضافة إلى ما يوفره الوجود الإيراني في كل من سوريا والعراق، وهو ما أكده رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال (جوزيف دنفور) بقوله "أكثر من (3000) فرد إيراني يقاتلون في كل من سوريا والعراق".(كشك،2016)، وأبرز المنظمات الإرهابية التي تقوم إيران بدعمها وتمويلها تمويلاً استخباراتياً وأمنياً ومالياً وعسكرياً من أجل زعزعة أمن المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي والمنطقة حركة الحوثي الإرهابية / اليمن، ومنظمة حزب الله الإرهابية / لبنان، المليشيات الطائفية الإرهابية في العراق ومنها قوات الحشد الشعبي، وسوريا منها أبو الفضل العباس.

2- خطر تهديدات الحرب الأهلية اليمنية وإفرازاتها

لقد مثّل الوضع في اليمن تهديداً خطيراً وحقيقياً لأمن المملكة والخليج. وتضمنت أبعاد هذا التهديد في نشاط تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في جنوب اليمن، وسيطرة الحوثيين على مناطق واسعة من البلاد، والاقتتال بين الأخيرين والقبائل في الشمال والوسط، وتصاعد أنشطة الحراك الجنوبي. في ضوء انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية، وعدم وضوح آفاق لحلٍّ سياسي للأزمة اليمنية، وتنامي الدعم الإيراني للحوثيين، كل ذلك جعل الاحتمالات مفتوحة، وأخطرها تأسيس دولة في اليمن الشمالي تابعة لإيران، وانفصال جنوبي اليمن، أو اندلاع حرب أهلية.(الدسوقي،2015).

كما شكّلت تلك الحرب على المملكة ودول المنطقة عبئاً أمنياً إضافياً بالنظر إلى ما تمثله من زيادة المخاطر الإرهابية التي ربما تتعرض لها المملكة نتيجة زيادة أعداد اللاجئين، الذين يعبرون الحدود باتجاه المملكة، إما بطريقة شرعية أو غير شرعية، والذين ربما يحاول البعض منهم دخول البلاد من أجل إحداث فتن وقلاقل،

أو القيام بأعمال إرهابية. وقدّرت الأمم المتحدة نزوح الآلاف عن مناطق سكناهم في ظل تفاقم الأزمة الإنسانية في شهر النزاع الثاني.

أ- خطر التنظيمات الإرهابية في اليمن

ويرجع عدم الاستقرار الأمني في اليمن إلى عنصرين تقليديين بارزين هما :تمرد جماعة الحوثيين في الشمال بالقرب من الحدود السعودية الجنوبية، والعنصر الثاني هو تنظيم القاعدة الذي يعمل على تنمية نشاطه بشكل متزايد في المجتمع اليمني خلف الاستقطاب القبلي في بعض الأحيان؛(Buzan,1982)

ثم ظهر في المشهد اليمني عنصراً أكثر حداثة وهو الثورة اليمنية التي حدثت في ربيع 2011م وإصابة الرئيس اليمني آنذاك علي عبدالله صالح في حادث تفجير مفخخ داخل القصر الرئاسي وانتقاله للعلاج في المستشفيات السعودية. لقد تفجر النزاع المسلح بين الحكومة اليمنية ذات الأغلبية السنية وجماعة الحوثي الشيعية التي تزعمها رجل الدين الشيعي حسين الحوثي، الذي قُتل فيما بعد في قصف جوي لمخبأه في محافظة صعدة. وبالرغم من وجود بعض المبادرات للوساطة بين الطرفين، إلا أن هذه الوساطة قد فشلت، واندلعت على إثرها جولة خامسة من العنف الواسع استخدمت فيه القوات الحكومية الأسلحة الثقيلة.(آل رشيد،2012)

وبعد خلع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن الحكم، وانتخاب الرئيس هادي عبدربه رئيساً لليمن، تحالفت جماعة الحوثي والرئيس اليمني المخلوع صالح وتم إخضاع معظم الأراضي اليمنية لسيطرة تحالفيهما، الأمر الذي شكّل خطراً على المملكة العربية السعودي، بسبب الارتباط العقائدي والعسكري بين جماعة الحوثي وإيران، حيث تهدف الأخيرة إلى توسيع نفوذها وتهديد أمن المملكة. لذا، لجأت المملكة العربية السعودية إلى تشكيل تحالف من أجل إعادة الشرعية في اليمن.

(1) حركة الحوثي الإرهابية

في عام 1991م نشأ تنظيم ما يُسمى بـ"الشباب المؤمن" أو "أنصار الله"، أو ما بات يُعرف بجماعة الحوثي في بعض مناطق محافظة صعدة في اليمن كمنتدى للأنشطة الثقافية، بعد أن انشق مؤسسه عن حزب الحق الذي تأسس عام 1990م،

أي بعيد إعلان الوحدة اليمنية والسماح الدستوري للتعدّدية السياسية والثقافية على يد بدر الدين الحوثي. وقد بدأت مرحلة التنظيم المسلح للحركة منتصف عام 2004م، حيث تحوّل التنظيم إلى ميلشيا عسكرية ذات بُعد أيديولوجي. وقد خاض عدة حروب مع الجيش اليمني.

وقد خاضت المملكة حربا ضد الحركة في مطلع تشرين الثاني عام 2009م، عندما شنت هجوما على مقاتلين حوثيين سيطروا على جبل الدخان في منطقة جازان جنوب غربي المملكة، وتمكنت قوات سعودية برية بمساعدة سلاح الجو السعودي من حرس الحدود بطردهم، حيث قامت تلك المجموعة الإرهابية بإطلاق النار على سكان القرية، وكان عدد تلك المجموعة يقدر بالمئات، مما دفع بالمملكة حينها إعلان الحرب على الحوثيين، لتنتهي بهزيمة الحوثيين ودحرهم من الأراضي السعودية في كانون الثاني 2010م.(قناة بي بي سي،2009)

وبعد انقلاب حركة الحوثي الإرهابية على الشرعية في اليمن في شهر أيلول 2014م، واستيلائهم على عدة مدن يمنية من بينها العاصمة صنعاء، بدعم من الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح وقواته. رأت المملكة ومعها دول الخليج أن استيلاء ميليشيا إرهابية مدعومة من إيران وهي حركة الحوثي على دولة تقع على حدودها الخلفية أي اليمن" أمراً خطيراً وغير مقبول، وأنه لا بد من التحرك لوضع حد للتدخل الإيراني في الشؤون العربية."، كما أن المملكة وحكومات دول الخليج قررت التدخل مضطرة لوقف استيلاء الحوثيين على اليمن بناء على معلومات استخباراتية، وبحسب تلك المصادر فإن أنظمة المراقبة بالأقمار الصناعية كشفت نقل نحو (300) صاروخ سكود في اليمن تحت سيطرة المتمردين بالقرب من الحدود السعودية، وأن مدى الصواريخ يتجاوز (300) كيلومتر ما يجعلها قادرة على استهداف العديد من المدن السعودية. إضافة إلى أن تقديرات مجلس التعاون الخليجي التي أشارت إلى أنه قبل بدء التحالف بقيادة السعودية شن حملته الجوية لطرد المتمردين كان هناك نحو 5 آلاف مدرب إيراني وعراقي في اليمن يساعدون الحوثيين.(غاردنز ، 2015)

لقد كان تحالف الحوثي صالح، تحالف مصالح بحت، بعيداً عن القواسم المشتركة بينهما، حيث اضطر كل منهما الدخول فيه لتحقيق مصلحته عبر الاستقواء بالطرف الآخر وتقوية نقاط ضعفه عبر هذا التكامل العسكري والسياسي. غير أنه بموجب المبادرة الخليجية التي تضمنت الانتقال السلمي للسلطة وانتخاب عبدربه منصور هادي مباشرة من قبل الشعب في شباط (فبراير) 2012م خلفا له، وقدّم صالح كل إمكانيات الدولة العسكرية والسياسية لخدمة الحوثيين وتحت تصرفهم، مقابل استخدامه لهم كأدوات لتحقيق كل الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها.(الحمادي،2017)

اتجهت الأزمة السياسية والأمنية في اليمن بخطوات سريعة نحو الحل العسكري، بعدما استنفذت جميع الحلول الدبلوماسية، ولم تجد المملكة العربية السعودية خيارًا آخر غير اللجوء إلى الحل العسكري، خاصة أن عامل الوقت كان في صالح حركة الحوثيين المسلحة وفي صالح استمرار إيران في إمدادهم بالمال والسلاح اللازمين لبسط نفوذهم وفرض سيطرتهم على كامل اليمن. وجاء التدخل العسكري بعد أن طلب الرئيس اليمني التدخل عسكريًا لوقف تقدم الحوثيين ومنع سيطرتهم على الدولة اليمنية، مما أعطى شرعية للعملية العسكرية التي تمت بتحالف عشر دول بقيادة المملكة. (عبدالقادر،2015)

إن الخطر الذي تمثله جماعة الحوثي على أمن المملكة يتمثل في أن سيطرة الحوثيين على مضيق باب المندب سوف تعني مباشرة "تعزيز الحلم الإيراني لإكمال الطوق على الحزام السني بعد تمددهم في العراق وسوريا لتكتمل حلقة الطوق عبر البحر الأحمر، لتجد دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية نفسها وجها لوجه مع إيران التي أصبحت ضيفاً في البحر الأحمر عبر اليمن. (عبدالقادر،2015)

(2) خطر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب

ارتبط تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وهو تنظيم مسلح بتنظيم القاعدة الذي أسسه أسامة بن لادن، ويتخذ من الأراضي السعودية واليمنية مسرحا لعملياته. وقد نشأ هذا التنظيم إثر اندماج بين تنظيميْ القاعدة في كل من السعودية واليمن في

بدايات عام 2009م، بعد تشديد السلطات السعودية ملاحقة عناصر التنظيم داخل الأراضي السعودية، مما دفع بهم إلى اللجوء إلى الأراضي اليمنية, مستفيدين من الوضع الأمني المتدهور في البلد وحالة حرب الحوثيين في الشمال ومطالبة الحراك بالانفصال في الجنوب.، ويتبنى التنظيم التوجه السلفي الجهادي.(قناة الجزيرة، 2014)

قبل اندماج الفرعين السعودي واليمني قام تنظيم القاعدة بعدد من العمليات في الأراضي السعودية أبرزها، هجوم بسيارة مفخخة على إدارة للحرس الوطني أدى إلى مقتل ستة أشخاص من بينهم خمسة أميركيين في فبراير/شباط 1995م. كما شن هجوما عنيفا بشاحنة مفخخة على قاعدة عسكرية أميركية بالخبر خلف (19) قتيلاً وحوالي (500) جريح في حزيران 1996م. وهاجم مسلحون مقر القنصلية الأميركية بمدينة جدة وقتلوا خمسة من عمال القنصلية. وفي عام 2005م قامت القوات السعودية بعملية واسعة على معاقل التنظيم, ووجهت له ضربة موجعة إثر مقتل عدد من قادته ومقاتليه واعتقال عدد آخر، وهو ما أدى إلى تراجع عمليات التنظيم خاصة الكبيرة منها.(هيغهامر،2013)

إثر إعلان اندماج الفرعين السعودي واليمني وتشكيل "قاعدة الجهاد في جزيرة العرب" قام التنظيم بعدة عمليات كان أغلبها داخل الأراضي اليمنية وفي الأراضي السعودية، وتمثلت أبرز عملية في محاولة الاغتيال التي تعرض لها الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية السعودي آنذاك في 28 آب 2009م بمدينة جدة.

3- خطر منظمة حزب الله الإرهابية

تأسس تنظيم حزب الله في عام 1982م في لبنان بدعم وتمويل وتدريب إيراني، وجاءت التنظيم كرد فعل على الغزو الإسرائيلي للبنان. وهو تنظيم لبناني شيعي يتبع عقائدياً ولاية الفقيه في إيران، ويتمتع بتسليح كبير يجعله يتفوق على الدولة اللبنانية، ويهيمن على القرار السياسي فيها. وقد نشأ على غراره حركات تحمل نفس الاسم في دول مختلفة منها حزب الله السعودي. وقد صنفته المملكة كحركة إرهابية، وقامت بإدراج أربع شركات وثلاثة لبنانيين ضمن لائحة الإرهاب، لارتباطهم

بأنشطة تابعة للحزب ، وتزويدهم حركة الحوثي الإرهابية بمعدات عسكرية. وتعهدت المملكة بأنها ستستمر في تصنيف كيانات تابعة للحزب كإرهابية وفرض عقوبات عليها ما دام يقوم بنشر الفوضى وعدم الاستقرار ونشر هجمات إرهابية وممارسات أنشطة إجرامية وغير مشروعة في العالم. وكانت المملكة واليمن اتهما حزب الله بالضلوع مباشرة في تدريب الحوثيين والتخطيط لعمليات إرهابية في الأراضي السعودية.(صحيفة الشرق الأوسط،2016)

تعرضت السعودية لهجمات إرهابية من قبل خلية إرهابية ينتمي أفرادها إلى حزب الله، وهو ما عرف بمسمى «حزب الله الحجاز» الذي يوصف بأنه الذراع العسكرية لمنظمة الثورة الإسلامية التي تهدف لنشر أسس وأفكار الثورة الخمينية، وتتلقى دعما مباشراً من إيران.(الرشيد،2015)

يأتي تمويل الحركة من إيران بشكل رئيسي. وقد سعت وزارة الخزانة الأمريكية جاهدةً إلى عزل الحزب عن النظام المالي العالمي من خلال إقرار "قانون مكافحة تمويل «حزب الله» دولياً" في عام 2015م للحيلولة دون نفاذ هذه الجماعة إلى النظام المالي اللبناني.(Glaser, 2016)

أما المصدر الآخر للتمويل وهو مصدر مالي فيأتى من خلال تجارة المخدرات الذي يأتي للحركة من زراعة المخدرات في مناطق الجنوب اللبناني. فقد فرضت السلطات الأمريكية قيوداً على بعض التنظيمات الإرهابية ومنها "حزب الله" بموجب القانون الأمريكي المعروف بـ"حظر التمويل الدولي عن حزب الله". من أجل تجفيف تمويل الخلايا الإرهابية الصغيرة أو الإرهابيين الأفراد أو ما يعرف بـ"الذئاب المنفردة" في المنطقة.(مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2017)

4- تنظيم القاعدة في العراق

أُسس تنظيم القاعدة في العراق الذي يعرف أيضا باسم "دولة العراق الإسلامية" في نيسان 2004م على يد الأردني أحمد الخلايلة، الشهير بـ"أبو مصعب الزرقاوي"، والذي تعهد في العام نفسه بولاء جماعته لأسامة بن لادن. وقد استهدف تنظيم القاعدة في العراق قوات التحالف وكذلك المدنيين بالاستعانة بتكتيكات مثل

السيارات المفخخة والمفجرين الانتحاريين وقتل الرهائن عبر قطع رؤوسهم وغيرها من الوسائل في محاولة للضغط على الدول والشركات الأجنبية لمغادرة العراق ودفع العراقيين للتوقف عن دعم الولايات المتحدة والحكومة العراقية وجذب المزيد من الكوادر إلى صفوفها، وفقا لمعلومات ووثائق المركز الوطني لمكافحة الإرهاب في أميركا. (الرشيد،2015)

5- خطر التنظيمات الإرهابية القادم من القرن الأفريقي

أثرت الصراعات القبلية وعدم الاستقرار في القرن الإفريقي في البيئة الإستراتيجية الجنوبية بالنسبة للملكة العربية السعودية ودول الخليج بصفة عامة، ومن ثم فإن هذه الحالة من عدم الاستقرار أثرت بالضرورة وبشكل مباشر في الأمن السعودي والخليجي؛ خاصة الوضع القائم في الصومال منذ عام 1993م، المتميز بانهيار الدولة واشتداد الصراع القبلي. لقد شكلت البيئة الصومالية المناخ المناسب لعمل تنظيم القاعدة ونشاطها في مجال التدريب والتجنيد وتطوير مصادر التمويل. واتخاذ الصومال قاعدة لإرسال المقاتلين لمهاجمة المصالح السعودية والأجنبية داخل الإقليم السعودي وتهديد الملاحة البحرية في منطقة الخليج وباب المندب، وحتى المساعدة على تمويل تنظيم القاعدة وجماعة طالبان في أفغانستان وباكستان التي تقاتل القوات الأطلسية هناك.(آل رشيد،2012)

يتمثل الخطر القادم من القرن الإفريقي في تحوّل القرن الإفريقي إلى ملاذ آمن لتجنيد الإرهابيين ومجال حيوي للقيام بالتخطيط الهادئ للعمليات الإرهابية الكبرى داخل السعودية وباقي دول الخليج، من قبيل تفجير ناقلات النفط والمراكز العسكرية الحساسة. إضافة إلى ذلك. فقد ظهرت أدلة تثبت أن المتشددين من منطقة الخليج قد سافروا إلى شرق إفريقيا لمساندة أنشطة منظماتهم. ويدخل في هذا الإطار، اتهام أشخاص من مواطني الخليج العربي بمهاجمة سفارتي الولايات المتحدة الأميركية في كينيا وتنزانيا في عام 1998م، ووفقا لتقارير الاستخبارات الأميركية والبريطانية، أن الشخصان اللذان قادا الشاحنة المعبأة بالمتفجرات نحو السفارة الأميركية في نيروبي كانا من جنسية خليجية وعضوا آخر من تنظيم القاعدة، وهي العملية التي أدت إلى مقتل (213)

شخص وجرح أكثر من (4500) شخص. مثل هذه الأدلة التاريخية تصلح لأن تكون مؤشرا على انطلاق العمليات الإرهابية ضد الأمن الخليجي من القرن الإفريقي، ويعود السبب في ذلك إلى عاملين رئيسين، هما:(بوس،2009)

1-التقارب الجغرافي بين دول الخليج ودول القرن الأفريقي.

2- وجود أهداف جذب كثيرة للعمل الإرهابي في المنطقة مثل الوجود العسكري الأجنبي الذي تعج به المنطقة، وقابلية المنطقة العالية للعطب مثل وجود الأبراج التجارية العالية التي لا تحتاج سوى سيارة مفخخة واحدة لتوقع عدد كبير من الضحايا والأضرار الاقتصادية.

وهو المعنى الذي أكدّ عليه العديد من المحللين الإستراتيجيين من أمثال زبجينيو بريزنسكي) المستشار الأمني للرئيس الأمريكي جيمي كارتر، والحقيقة أن هناك العديد من المبررات التي تزيد من احتمال تنامي التهديد الإرهابي القادم من القرن الإفريقي نحو منطقة الخليجي:

أ- وجود احتمال كبير حول تحوّل الصومال إلى ملاذ آمن للإسلاميين المتشددين، في ظل استمرار حالة الصراع على السلطة وانسحاب القوات الإثيوبية وإعلان حركة الشباب الصومالية الإسلامية المتمردة اليوم سيطرتها على كثير من الأراضي الصومالية

لقد أشارت العديد من التقارير إلى أن بعض زعماء حركة الشباب في الصومال تدربوا في أفغانستان، بما يؤكد أن بلدان القرن الإفريقي تمثل جزءا فاعلا من شبكة تنظيم القاعدة ويشكلون خطرا عالي الاحتمال على منطقة الخليج، ولاسيما أن شبكة نشاط تنظيم القاعدة منتشرة خارج منطقة القرن الإفريقي.

ففي عام 2005م، أدرجت وزارة الداخلية السعودية أسماء أربعة شبان أفارقة من تشاد وموريتانيا في قائمة الإرهابيين المطلوبين العاملين في الخارج، ويهددون بشكل جدي أمنها القومي.

ب -إن وجود تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والذي قام بعمليات إرهابية في كل من اليمن والسعودية، وهي الدول القريبة جغرافيا من منطقة القرن الإفريقي، يثير القلق حول إمكانية وجود ارتباطات تنظيمية ولوجستية للقاعدة بين إفريقيا ومنطقة الخليج. لقد

تم تأكيد هذه الروابط من خلال تصريح أحد قادة القاعدة في جزيرة العرب– وهو أبو أسامة، عضو المجلس العسكري للقاعدة وقائد ألوية اليمن -الذي نشرته صحيفة الوسط اليمنية، أن أكثر من (300) شاب من أرض اليمن هم أعضاء في القاعدة؛ انضموا إلى عمل القاعدة في أفغانستان والعراق والصومال في عام 2008م.

6- الخطر الإسرائيلي

لقد أدى احتلال فلسطين، والحروب العربية الإسرائيلية التي تلت ذلك الاحتلال إلى زعزعة استقرار المنطقة، وخلق حالة صراع متجذر فيها، والانتهاكات التي قامت بها إسرائيل من قتل وتهجير للفلسطينيين وتدنيس المقدسات، والتي ما زالت حتى يومنا، والذي يُعرض على شاشات التلفزة وفي وسائل التواصل الاجتماعي من مشاهد مؤلمة لما يقوم به الجيش الإسرائيلي من حماية لبعض المستوطنين الذين يقتحمون المسجد الأقصى، إضافة إلى الحفريات التي تتم أسفله بزعم البحث عن الهيكل، وبناء المعابد اليهودية حوله، والاقتحامات اليومية لباحات المسجد الأقصى، كل ذلك يزيد من تأجيج الصراع وسخونة الأحداث في فلسطين، ويخلق حالة دائمة من عدم الاستقرار في المنطقة، واستمرار حالة اللاسلم واللاحرب قائمة بين العرب والإسرائيليين.

تحاول "إسرائيل أن تجعل من نفسها الراعي الأول للمصالح الأمريكية في المنطقة.وتمتلك من أسلحة الردع (صواريخ أرض–أرض بعيدة المدى، قوات جوية متطورة)، ما يجعلها قادرة على توجيه ضربات جوية وصاروخية إلى عمق الدول الخليجية. كما تمتلك "إسرائيل" إمكانات الردع النووي وفوق التقليدي. ولا تخفى مطامع "إسرائيل" في نفط الخليج، كما أنها ترفض إخضاع منشآتها النووية للتفتيش. وتكمن خطورة "إسرائيل" أنها تشكّل تهديداً مباشراً ليس فقط لأمن المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي، وإنما للأمن الإقليمي كله، وتتمثل أهم أبعاد هذا التهديد بترسانة أسلحة نووية متطورة تمتلكها، قُدرت بـ(200–500) قنبلة نووية متنوعة الحجم، ووسائل إطلاق عبر صواريخ متوسطة وبعيدة المدى؛ مما يضع كل الأقطار العربية في مرمى أي هجوم إسرائيلي، وهذه الأسلحة ليست بغرض الردع أو

التخويف وحسب، بل بغرض الاستخدام حالة الضرورة.(Steinbach,2009)

إضافة إلى ما ذكر، فإنه يمكن القول بأن احتلال "إسرائيل" لفلسطين يعتبر سبباً رئيساً في تغذية حالة التطرف لدى العديد من الشباب العربي والمسلم، وهو غالباً ما يكون أحد المبررات إن لم يكن المبرر الوحيد الذي يسوقه دعاة التطرف والإرهاب لدى أولئك الشباب من أجل تحفيزهم للقيام بأعمال إرهابية ضد أوطانهم وأبناء جلدتهم بزعم أن تحرير الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين في فلسطين يبدأ من تحرير أوطانهم من الحكام المستبدين – بزعمهم.

العلاقة بين جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب وطبيعة التهديدات التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية.

تعتبر المملكة الهدف الإستراتيجي لكل المنظمات الإرهابية لأنها قلب العالم الإسلامي، لذا يلجأ الإرهابيون إلى إثارة البلبلة من خلال تكفير العلماء، واستغلال ثورات الربيع العربي في الاتجاه المعاكس، وإثارة الفوضى لتنفيذ أجندتهم. وبحسب أحد الخبراء في الشؤون الأمنية فإن استهداف المملكة من قبل الإرهابيون يعود إلى الغصة التي يشعرون بها نتيجة الجهود الأمنية التي قامت بها المملكة وأدت إلى تفكيكهم داخلها، مما أضطرهم إلى الهروب إلى اليمن.(الزيادي، 2016)

تعرضت المملكة لـ(30) عملية إرهابية خلال أقل من عام واحد، أي بما معدله عملية إرهابية واحدة كل (12) يوماً. لقد سعى تنظيم "داعش" إلى ضرب الوحدة الوطنية للمجتمع السعودي.(السهيمي،2016)

كما أن النظام الإيراني يغذي الإرهاب في المملكة، وذلك من خلال محاولة زعزعة الأمن، حيث سجلت حالات محاولات تهريب المتفجرات إلى الأراضي السعودية والتي ضبطتها مصلحة الجمارك العامة خلال الأعوام الماضية ارتفاعاً نسبته 570%، أي خمسة أضعاف خلال عام 2015م عن العام الذي سبقه، كما أن هناك نحو ثمانية ملايين معرف في موقع التواصل (تويتر) تستهدف السعودية عبر تغريدات تحريضية، والتي طالت كذلك علماء الدين والرموز الاجتماعية وأعضاء مجلس الشورى والإعلاميين.(العطر، السلمي،2016)

اتخذت المملكة موقفاً تصعيدياً ضد حزب الله اللبناني المرتبط بإيران، إذ أصدرت وزارة الداخلية السعودية بياناً صنفت فيه 12 قيادياً من الحزب ضمن لائحة الإرهاب، وذلك بسبب مشاركة الحزب في القتال في كل من اليمن وسوريا على وجه التحديد، وكذلك دعمه وتدريبه لشبكات إرهابية في البحرين. وقد تم الاستناد إلى نظام جرائم الإرهاب وتمويله والمرسوم الملكي (أ/44)، الذي يستهدف الإرهابيين وداعميهم، حيث تم تجميد أصول تابعة لتلك الأسماء، وحظر التعامل معهم.(دياب،2015)

إن أسباب استهداف حركة الحوثي في اليمن للمنشآت المدنية ومساكن المدنيين في الحد الجنوبي من المملكة يعود إلى أسباب عدة، فشعور الحوثيين بالإحباط نتيجة ضربات عاصفة الحزم وإعادة الأمل الموجعة، كما أنها محاولات من الحركة لإيقاف غارات قوات التحالف من خلال إخافة المواطنين من أجل الضغط على الحكومة من أجل وقف تلك الغارات. إضافة إلى أن عمليات انتقامية بسبب دور المملكة في محاربة إرهاب الحوثيين وضرب خطوط تمويلهم وإمدادهم.

وفي تصريح لوزير الخارجية السعودي عادل الجبير في حواره مع وكالة (بلومبرج) الاقتصادية ذكر فيه بأن المملكة قامت بحملة اعتقالات جاءت لإحباط خطة متطرفة كان المتطرفون يعملون على تنفيذها، بعد تلقيهم تمويلات مالية من دول أجنبية، وأن عدداً منهم كانوا يعملون مع دول أجنبية ويتلقون تمويلاً منها، من أجل زعزعة استقرار المملكة. وأشار إلى أن إيران هي الراعي الأول للإرهاب في العالم، وهي تشكّل تهديداً خطيراً للمنطقة برمتها.(فهمي،2017)

جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب داخلياً وخارجياً خلال الفترة 2017/2012

تقوم المملكة العربية السعودية بجهود كبيرة لمكافحة الإرهاب على كافة الأصعدة لاسيما وهي إحدى الدول التي اكتوت في السنوات الأخيرة بنار الإرهاب، وقد اتخذت المملكة عدة تدابير لمواجهة الإرهاب، وإقامة برامج تطبيقية للقضاة والمحققين حول كيفية مواجهته وقطع مصادر تمويله والطرق المتبعة من قبل الجماعات الإرهابية

لتبادل المعلومات والتدرب على أحدث الطرق المستجدة في مكافحته من اجل أن تكون هناك فاعلية أكثر في التصدي لتلك الجماعات.

جاءت جهود المملكة من خلال اعتمادها إستراتيجية شاملة تعتمد المواجهة والمناصحة بنفس الدرجة والاهتمام بالتعامل الأمن، والإجراءات القانونية في محاكمة المتهمين بارتكاب الجرائم الإرهابية. وقد تنوعت تلك الجهود على جميع المستويات الدولية والإقليمية والعربية والخليجية من أجل تعزيز التعاون بين كل الدول والشعوب وقطع مصادر تمويل ودعم الجماعات الإرهابية وتفعيل الاتفاقيات في هذا الشأن (قيراط،2012).

وقّعت المملكة العربية السعودية الكثير من الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب وقطع مصادر تمويله، والتزمت كذلك بتنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن في هذا المجال، وصادقت على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة منها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب، واتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربي لمكافحة الإرهاب بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع دول عربية وإسلامية وصديقة بشأن مكافحة الإرهاب.

ومن أبرز جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب على المستويين الداخلي والخارجي خلال الفترة 2017/2012 ما يلي:

أولاً: جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب داخلياً

تعتبر جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب وتمويل الجماعات الإرهابية تجربة نوعية، نتيجة لتفاقم خطورة الأعمال الإرهابية على أراضيها، والتي أصبحت تخلف آثاراً مدمرة على الأفراد والممتلكات، وتثير الرعب والخوف بلا تمييز. وقد ازدادت وتيرة العمليات الإرهابية مع بداية القرن الحادي والعشرين، وترتبت عليها خسائر مادية وبشرية جسيمة، فالمكانة المتميزة للمملكة في إطار منطقة الخليج، إضافة إلى وجود معارضين لتوجهاتها الدينية أو الاقتصادية أو السياسية، دفع بعض الجماعات الإرهابية إلى محاولة هز أمنها واستقرارها، بقصد

التشكيك في صحة ومصداقية تلك التوجهات.

وقد كانت العمليات الإرهابية التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية في سبعينيات وبداية ثمانينات القرن الماضي مجرد لفت نظر إلى بعض من تلك المطالب السياسية والعقائدية، مثل حادث الاعتداء على المسجد الحرام عام 1979م. إلى أن ظهر ما يُسمى بالإرهاب الجديد، الذي أصبح قادراً على استخدام منظمات تسليحية أكثر تطوراً وتعقيداً.. يستهدف بدرجة كبيرة الجانب السياسي للدولة بدافع الباعث الأيدلوجي السياسي للأعمال الإرهابية، سواءً فيما يتعلق بالسيادة الداخلية أو الخارجية للدولة. ولعل من أنواع الأعمال الإرهابية في المجال السياسي الضغط على الحكومة قصد مراجعة بعض الخيارات والقرارات السياسية مثل: دعوى المطالبة بإخراج المشركين من أرض الجزيرة العربية، بصورة عامة ومن المملكة على وجه التحديد. ما يجعل المقيمين من الأجانب من الدبلوماسيين والسياح ومن في حكمهم أهدافاً وضحايا للإرهابيين في كثير من الحالات.(المرواني، 2014)

يعتبر الدعم المالي أكثر صور تمويل الإرهاب انتشاراً، ومن خلاله يتم تمويل الإرهاب أيضاً بالأسلحة والتدريب، إذاً فالمال هو أكثر صور التمويل التي يجب مكافحتها، فإذا ما تمت السيطرة على الأموال التي تعتبر مصدر التمويل الأول للجماعات الإرهابية بطرق مشروعة أو غير مشروعة، فإن هذا يعني التضييق على تلك المنظمات، وحرمانها من مصدر تمويلها الأول. لذا، فإن المؤسسات المالية والمصرفية تعتبر أكثر الجهات مسؤولية في هذا الجانب، وعليها يقع الدور الأكبر تجاه مواجهة عمليات تمويل الإرهاب.(الموسى،2011)

من أجل ذلك، فقد اتبعت المملكة العربية السعودية جهوداً وطنية في الداخل، ودولية على المستوى الإقليمي والعالمي من أجل مكافحة الإرهاب وتمويله أسهمت إلى حد كبير في تجفيف منابع الإرهاب وتمويل الجماعات الإرهابية، ومحاربة التبريرات الفكرية والأيديولوجية للتطرف، ومن تلك الجهود:

1- تطوير التشريعات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

حظيت جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب باهتمام كبير من قبل معظم

الدول والمنظمات والهيئات الدولية، وذلك عبر اتخاذ وسائل معينة لمحاربة كلتا الجريمتين من خلال تفعيل أو استحداث وتطوير التشريعات والقوانين ،أو من خلال المعالجات الأمنية والرقابية، وذلك نظراً لما تمثله تلك الجريمتين من خطورة متزايدة سواءً على المستوى الوطني أو الدولي، لذا بدأ الاهتمام يظهر أكثر فأكثر بما يُعرف الآن بجريمة تمويل الإرهاب مقارنة بجريمة غسيل الأموال، بسبب ما تخلفه جريمة الإرهاب من أثر على المجتمع متمثلاً ذلك في الخسائر في الأرواح والممتلكات، إضافة إلى أثرهما السلبي على الاقتصاد الوطني والنظام العالمي بشكل عام. ورغم أن ظاهرة غسيل الأموال قديمة نسبياً، إلا أن وسائلها تطورت وحجم الأموال المحرمة المتعامل بها ازداد في الوقت الذي أصبحت فيه تمر بمراحل معقدة، على نحو يجعل من الصعوبة اكتشافها أو تعقبها.

ترتبط ظاهرة غسيل الأموال بصلة وثيقة بتمويل الأعمال الإرهابية ، ولإدراك التنظيمات الإرهابية أهمية التمويل من أجل المحافظة على كيانها وضمان استمرارية نشاطها الإجرامي، لذا، فقد عمدت إلى تنويع مصادر تمويلها، بالاعتماد على مصادر مشروعة من خلال المشاريع الاقتصادية والاستثمارية، إضافة إلى الأموال التي تأتيها عبر الجمعيات أو الجهات الداعمة لها، وكذلك عبر مصادر غير مشروعة، ومتنوعة، ومن أهمها الأموال المتحصل عليها من جرائم غسيل الأموال، وتجارة المخدرات والأسلحة وتزوير العملة واختطاف الرهائن وطلب الفدية عنهم، والسرقة والسطو المسلح، وغيرها.(عوين، 2017)

ومن أجل مكافحة الإرهاب ومنع المنظمات الإرهابية من امتلاك الوسائل اللازمة لتنفيذ عملياتها ومنعها من الحصول على مكان آمن لتنظيم عناصرها والتخطيط لعملياتها الإرهابية، كان لا بد من اتخاذ إجراءات تشريعية وأمنية وفكرية وقانونية فاعلة لمنع تلك المنظمات الإرهابية من الحصول على التمويل اللازم وعدم تمكينها من امتلاك الوسائل والأدوات والأسلحة التي تستخدمها في عملياتها ضد المدنيين الآمنين والمؤسسات الوطنية.

إن الأسباب والعوامل التي تقف خلف انتشار الجرائم الإرهابية في كثير من

الدول مختلفة، إلا أن العامل الأساسي الذي يقف وراء تلك الجرائم، هو تسهيل تجنيد الإرهابيين وعمليات شراء وتوزيع الأسلحة المستخدمة في تلك الجرائم، وإيواء الإرهابيين، الأمر الذي ما كان ليتم لولا التمويل الذي تحصل عليه الجماعات الإرهابية، بحيث يمكن القول أن القضاء على التمويل بأشكاله المادية يؤدي إلى القضاء على الجريمة الإرهابية أو الحد منها بدرجة كبيرة جدا ،وهو الأمر الذي حدا بالعديد من الدول في حربها على الإرهاب إلى اتخاذ خطوات وإجراءات هامة من أجل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب. (عوين، 2017)

لذا، فقد حدد نظام مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية بقرار مجلس الوزراء رقم (167) بتاريخ 1424/6/20هـ دور البنوك والمؤسسات المالية وغير المالية وما هو مطلوب منها عمله في مادته الثالثة أنه يُعدّ مرتكباً جريمة غسل أموال كل من فعل أي من الأفعال الواردة في المادة الثانية من نفس النظام أو اشترك فيه من رؤوساء مجالس إدارات المؤسسات المالية وغير المالية أو أعضائها أو أصحابها أو موظفيها أو ممثليها المفوضين أو مدققي حساباتهم أو مستخدميها، ممن يتصرفون بمقتضى هذه الصفات، مع عدم الإخلاء بالمسؤولية الجنائية للمؤسسات المالية وغير المالية عن تلك الجريمة إذا ارتكب باسمها أو لحسابها، كما نصّت المادة الخامسة من ذات النظام بأنه مجهول أو وهمي، ويجب التحقق من هوية المتعاملين استناداً إلى وثائق رسمية، وذلك عند بداية التعامل مع هؤلاء العملاء، أو عند إجراء صفقات تجارية معهم بصفة مباشرة أو نيابة عنهم، وعلى تلك المؤسسات التحقق من الوثائق الرسمية للكيانات ذات الصفة الاعتبارية التي توضح اسم المنشأة وعنوانها وأسماء المالكين لها والمديرين المفوضين بالتوقيع عنهم مما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.(الدعرمي،2006)

لقد انفرد النظام السعودي بإدخال شركات الاستثمار والشركات التجارية والمهنية والمنشآت الفردية كجهات مخاطبة بأحكام النظام شأنها شأن المؤسسات المالية التقليدية (البنوك ومحلات الصرافة) في المسؤولية الجنائية عن عمليات غسيل الأموال، وهو إجراء احترازي واسع رغبةً في القضاء على هذه

الجريمة.(الصالح،2007)

قامت هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية بتطوير قواعد مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/13) بتاريخ 1433/5/11هـ، حيث أصدر مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ 2013/12/24 قراراً يضمن حماية الأشخاص المرخص لهم وعملائهم من العمليات غير القانونية التي قد تنطوي على غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي نشاط إجرامي.(هيئة السوق المالية، 2013)

2- الرقابة على أعمال الجمعيات الخيرية والأهلية

تم تأسيس الهيئة السعودية العليا للإغاثة والأعمال الخيرية، وهي هيئة عليا للرقابة على جميع الجمعيات الخيرية والتبرعات والمساهمات مقرها لندن، لمتابعة نشاطات الجمعيات الخيرية في السعودية، والتأكد من وصول المساعدات للمستفيدين منها، من خلال إجراءات عملية لمتابعة ومراقبة التبرعات والمساهمات من وإلى الجمعيات الخيرية، بما في ذلك أعمالها في الخارج. إضافة إلى ذلك، كما أمرت مؤسسة النقد العربي السعودي جميع المصارف والمؤسسات المالية في المملكة بوقف جميع التحويلات المالية للجمعيات الخيرية لأي حسابات خارج المملكة. (كوردسمان، عبيد، 2014)

وقد قامت تلك الرقابة للحيلولة من أن تستخدم أعمال تلك الجمعيات الخيرية والأهلية كوسائل لتمويل الأنشطة الإرهابية، من خلال تنظيم عمل تلك الجمعيات، وإيقاع العقوبة على المخالفين، وفقاً للتشريعات المتعلقة بعملها سواءً داخل أو خارج المملكة، وكذلك إنشاء هيئات رقابية للأعمال الخيرية مثل الهيئة الأهلية للإغاثة والأعمال الخيرية في الخارج، لتتولى عمليتي الإشراف والمتابعة لتلك الأعمال، وتنظيم العمل الخيري والإغاثي.(المرواني،2014)

3- الرقابة المالية والمصرفية

اتخذت المملكة العربية السعودية عدة إجراءات من أجل تفعيل الرقابة المالية والمصرفية. وقد جاءت تلك الإجراءات عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر،

حيث بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي باتباع سياسات مالية جديدة من خلال الاحتفاظ بالبيانات الخاصة بالحسابات الموجودة لديها وتقديمها للجهات المختصة في حال طلبها، ووضع ضوابط رقابية للبنوك بشأن عمليات فتح الحسابات ومزاولة العمليات المصرفية، والتحقق من هوية العميل والاحتفاظ ببيانات كافية عن العملاء والعمليات التي يقومون بها، وتمثلت الإجراءات والمهام الأساسية للرقابة المالية والمصرفية فيما يلي:

أ- قيام مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار تعليمات إلى البنوك السعودية لإنشاء لجنة إشراف للقيام بمراقبة التهديدات التي يشكلها الإرهاب، وتنسيق كل الجهود لتجميد ممتلكات الأشخاص والجهات التي يتم تحديدها، وقامت المؤسسة بإصدار دليل قواعد مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (كوردسمان، عبيد، 2014)

ب- إصدار مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة التجارة تعليمات وإرشادات للقطاعين المالي والتجاري في المملكة لمكافحة غسل الأموال من أجل تطبيق الأنظمة الحالية بشكل أفضل.

ج- أصدرت وزارة التجارة القرار رقم (1312)، والذي يهدف إلى منع ومكافحة غسل الأموال في القطاع غير المالي.

د- تشكيل وحدة للمعلومات المالية المتخصصة (FIU) في قسم الأمن ومكافحة المخدرات في وزارة الداخلية.

هـ- إجراء الجهات الرقابية السعودية تفتيش دوري على البنوك للتأكد من التزامها بالأنظمة والقوانين، واتخاذ إجراءات صارمة بحق المخالفين. إضافة إلى إنشاء لجنة دائمة لمسؤولي البنك من أجل مراجعة الأنظمة والإرشادات وتقديم التوصيات حول أي تعديلات.

و- تدريب عناصر في البنوك والمؤسسات المالية وأقسام الأمن والتحقيق في وزارة الداخلية وممن لهم علاقة بالقانون في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، وتطوير برامج تدريب خاصة للقائمين على البنوك وأعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام

والقضاة وموظفي الجمارك ومسؤولين آخرين.

ز- تطبيق البنوك السعودية ومؤسسة النقد العربي السعودي نظام تقرير على الشبكة العنكبوتية لتحديد توجهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمساعدة في صنع السياسات والمبادرات الأخرى.

4- إستراتيجية المناصحة

تهدف إستراتيجية المناصحة إلى معالجة العناصر الكاملة التي سهلت ظهور وتطور العنف، من خلال الفهم الصحيح للإسلام، وتنطلق هذه الإستراتيجية من خلال النقاط التالية:

أ- افتقار الإرهابيين إلى الشرعية، وتشويههم لصورة الإسلام الحقيقية.

ب- التركيز على شرح الأسس الشرعية التي تقوم عليها العقيدة الإسلامية الصحيحة.

ج- تعتبر أن الكثير من الشباب الذين ضُللوا ذوي نوايا حسنة يمكن إعادتهم إلى الطريق المستقيم.

د- مساعدة الشباب من أصحاب النوايا الحسنة في فهم ماهية رسالة الإسلام الحقيقية. (قيراط،2012)

5- استحداث برنامج الوقاية والتوعية الثقافية والفكرية

يتضمن هذا البرنامج إستراتيجية محاربة الإرهاب من خلال ما يلي:

أ- تشكيل إدارة الإرشاد على مستوى وزارة الداخلية لتوعية الجمهور بأخطار الإرهاب ونشر القيم الصحيحة للإسلام.

ب- تشجيع المؤسسات الرسمية للأنشطة الثقافية والرياضية.

ج- وضع برنامج ديني بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية بهدف الإشراف ومتابعة المواد التعليمية والخطاب الديني، بحيث تتناسب مع مستلزمات المرحلة.

د- وضع وزارة التربية خطط وأنشطة عبر المدارس تهدف إلى تربية وتنشئة جيل على القيم الصحيحة ونبذ العنف وتعزيز قيم الأخوة والتسامح.

هـ- التوعية الإعلامية لتشجيع الجمهور على التعاون مع رجال الأمن ورفض

الأفكار والأعمال الإرهابية، ونشر ملصقات تحوي صور ضحايا الإرهاب. (قيراط،2012)

5- مكافحة جرائم الإرهاب الإلكتروني

منذ عام 1996م، أصدرت المملكة العربية السعودية بعض الأنظمة واللوائح والتعليمات والقرارات لمواجهة الاعتداءات الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني، ونصت تلك الأنظمة على عقوبات في حال المخالفة لهذه الأنظمة والتعليمات واللوائح، كقرار مجلس الوزراء رقم (163) الذي نص على إصدار الضوابط المنظمة لاستخدام الشبكة العنكبوتية والاشتراك فيها، ومن ذلك:(عبدالغني،2008)

أ- الامتناع عن الوصول أو محاولة الوصول إلى أي من أنظمة الحاسبات الآلية الموصولة بشبكة الإنترنت، أو إلى أي معلومات خاصة، أو مصادر معلومات دون الحصول على موافقة المالكين أو من يتمتعون بحقوق الملكية لتلك الأنظمة والمعلومات أو المصادر .

ب- نص القرار على تكوين لجنة دائمة برئاسة وزارة الداخلية وعضوية وزارات: الدفاع، والمالية، والثقافة والإعلام والاتصالات وتقنية المعلومات، والتجارة، والشئون الإسلامية والتخطيط، والتعليم العالي، والتربية والتعليم، ورئاسة الاستخبارات، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وذلك لمناقشة ما يتعلق بمجال ضبط واستخدام (الإنترنت) والتنسيق فيما يخص الجهات التي يراد حجبها، وعلى الأخص ما يأتي:

1. الضبط الأمني فيما يتعلق بالمعلومات الواردة أو الصادرة عبر الخط الخارجي للإنترنت والتي تتنافى مع الدين الحنيف والأنظمة.
2. التنسيق مع الجهات المستفيدة من الخدمة فيما يتعلق بإدارة وأمن الشبكة الوطنية. وهذا القرار يبين مبادرة المملكة العربية السعودية وسعيها لتنظيم التعاملات الإلكترونية وضبطها.
3. كما قامت المملكة العربية السعودية بعقد دورات تدريبية، حول موضوع مكافحة جرائم الحاسب الآلي بمشاركة مختصين دوليين.

كما أن هناك عقوبات أخرى خاصة ببعض الجرائم التي تحدث من خلال الوسائل الإلكترونية، نص عليها الأمر الملكي رقم (أ/44)، وبيان وزارة الداخلية الملحق به، حيث يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث أعوام، ولا تزيد على 20 عاما، كل من أيد – كائنا من كان– التنظيمات، أو الجماعات، أو التيارات، أو التجمعات، أو الأحزاب ، أو إظهار الانتماء لها، أو التعاطف معها، أو الترويج لها، أو عقد اجتماعات تحت مظلتها، سواءً داخل المملكة أو خارجها، ويشمل ذلك المشاركة في جميع وسائل الإعلام المسموعة، أو المقروءة، أو المرئية، ووسائل التواصل الاجتماعي بشتى أنواعها، المسموعة، أو المقروءة، أو المرئية، ومواقع الشبكة العنكبوتية، أو تداول مضامينها بأي صورة كانت، أو استخدام شعارات هذه الجماعات والتيارات، أو أي رموز تدل على تأييدها، أو التعاطف معها، وإذا كان مرتكب أي من الأفعال المشار إليها من ضباط القوات العسكرية، أو أفرادها، فتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس أعوام، ولا تزيد عن 30 عاماً.(صحيفة الوطن السعودية،2016)

6- الإجراءات الوقائية والضربات الاستباقية

وهي ما تُعرف بتدابير الأمن الوقائي، التي تهدف إلى حفظ الأمن للمواطنين بمنع وقوع الجريمة، وكذلك تُعرف بالتدابير الاحترازية الوقائية أو العلاجية لمكافحة الجريمة قبل وقوعها. ويقتضي تنفيذ الضربات الاستباقية توفر القدر المناسب من المعلومات لأنها خط الدفاع الأول عند وقوع العمليات الإرهابية، والتعامل مع الإرهابيين يتوقف على درجة النجاح التي يحققها جهاز الأمن في معرفة المعلومات الكافية، وفي الوقت المناسب إلى جانب عنصر المفاجأة والتنبؤ.(المرواني،2014)

لقد انتهجت أجهزة الأمن السعودية أسلوب وطريقة الضربات الاستباقية كإجراءات أمنية وقائية تهدف إلى ضبط الإرهابيين، وما يمتلكونه من أسلحة ووسائط إلكترونية تستخدم كأدوات في التمويل سواءً بتقديم الأموال عبر الشبكة العنكبوتية، أو تقديم وتبادل المعلومات والخبرات ذات الصلة بالأعمال الإرهابية.. وأسفرت الإجراءات الوقائية والضربات الاستباقية عن إحباط وضبط عدد من العمليات

الإرهابية خلال الفترة (2003-2009م)، حيث بلغ مجموعها (38) ضربة استباقية في مختلف مناطق المملكة. وقد تنوعت بين ضبط خلايا إرهابية وأعداد المطلوبين أمنياً بمداهمة أوكارهم وضبط أسلحة وذخائر وأموال كانت بحوزتهم، ووسائط إلكترونية كانت تستخدم لتمويل أنشطتهم، والقبض على من يؤويهم أو من يتستر عليهم، ومراجعهم الدينية التي تحضهم على الفكر التكفيري.(المرواني، 2011).

7- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

تعتبر أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية من الأكاديميات الرائدة في العلوم الأمنية، حيث أصبحت أحد المعالم المتميزة في المنطقة العربية في مجال الدراسات العليا والبحوث والدورات التدريبية، وهي تقوم بدورها في تأدية رسالتها في التعليم والبحث العلمي وخدمة أمن المجتمع العربي بمفهومه الشامل. ولقد تنامت تاريخياً الجهود للتصدي لجرائم الإرهاب وتمويله.

كما أولت الجامعة ظاهرة الإرهاب وسبل التصدي لها اهتماماً كبيراً حيث تضمنت مناهجها الدراسية الموضوعات العلمية في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله وأجيزت العديد من الرسائل العلمية لمرحلة الماجستير حول مكافحة الإرهاب.(بوساق،2015)

وللجامعة العديد من الإصدارات المحلية العربية للدراسات الأمنية والتدريب وهي علمية محكمة تصدر عن مركز الدراسات والبحوث وقد أصدرت 29 عدداً لمكافحة الإرهاب. كما شاركت الأكاديمية في (366) لقاء ومؤتمراً علمياً من ضمنها مؤتمرات حول مكافحة الإرهاب.

ويمكن تلخيص أهداف الأكاديمية في:

1- إثراء البحث في مجال الدراسات العلمية الخاصة بالوقاية من الجريمة وترسيخ مبادئ التكامل الأمني العربي في حدود معطيات الشريعة الإسلامية الغراء.
2- التعريف بأحكام التشريع الجنائي الإسلامي وما تضمنه من مبادئ ونظم تطبيقه متكاملة وإبراز مميزاته وفاعليته في القضاء على المشكلات المعاصرة.
3- تنمية وتوثيق الروابط مع المؤسسات العلمية والأكاديمية وتبادل الخبرات.

4- ويقدم موضوع الإرهاب ومكافحته ضممن المواد الدراسية المدروسة في الخطط التعليمية للتخصصات المختلفة التي تقدمها الأكاديمية لطلبة برامج الماجستير والدبلومات ومن تلك المواد المرتبطة بالإرهاب ومكافحته ما يلي:

أ- مادة التعاون الأمني العربي والتي يقدم منها الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب.

ب- مشكلات الأمة المعاصرة وأشكال الإرهاب وتدابير مواجهته.

ج-مادة المهارات الأمنية وتقدم نماذج لعمليات أمنية تستعمل المهارات الأمنية في مكافحة الإرهاب.

كما نظمت الأكاديمية محاضرات علمية وزعت على عدد من الدول العربية والتي تحمل العناوين التالية – العنف السلوكي – العمل الأمني المشترك لمكافحة جرائم الإرهاب الدولي.

8- إجراءات أخرى من أجل مكافحة الإرهاب وتمويله:

أ- إجراءات أمنية وتشريعية:

1. إفراد محاكمة الإرهابيين بجهاز قضائي خاص.
2. تطوير أجهزة مكافحة الإرهاب.
3. تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية المعنية بمكافحة الإرهاب. (أحمد،2006)
4. إنشاء لجنة لممثلين عن سبع وزارات ووكالات حكومية لإدارة القضايا القانونية وغيرها والمتعلقة بنشاطات تمويل الإرهاب.
5. إنشاء التحريات المالية (FIV)، وتتبع لوزارة الداخلية وفقاً لنظام غسل الأموال لملاحقة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال، وتعمل بالتنسيق مع وحدة غسيل الأموال في مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد أصبحت عضواً في مجموعة (الإيجمونت) عند اجتماعها في الدوحة عام 2009م.
6. تطبيق كافة التوصيات الأربعين لمكافحة غسيل الأموال والتوصيات التسع الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن فريق العمل المالي

(FATF)، ووضع تشريعات وتعليمات للقطاع المصرفي والمالي. (الطويان،2015)

7. إصدار نظام جرائم الإرهاب وتمويله بالمرسوم الملكي رقم (م/16) بتاريخ 1435/2/24هـ، والذي يُعدّ نظاماً إجرائياً يوازن بين الأخطار التي تقود إليها تلك الجرائم، وبين حماية حقوق الإنسان.
8. الرقابة الإلكترونية للمواقع الإلكترونية وغرف الدردشة التي يمكن أن يتم من خلال تجنيد الإرهابيين أو تمويلهم، أو بث أفكار دعائية وتضليلية بهدف التأثير على أفكار الشباب السعودي، وكذلك نشر أسماء المشتبه بهم بهذا الشأن.(ديوان المساءلة،2013)
9. إنشاء قنوات مفتوحة بين وزارة الداخلية ومؤسسة النقد العربي السعودي لتسهيل سبل التعاون والاتصال لمكافحة عمليات تمويل الإرهاب وغسل الأموال، وإنشاء لجنة دائمة لمكافحة غسل الأموال مكونة من ممثلين من عدد من الجهات الحكومية لدراسة كافة المواضيع المتعلقة بغسل الأموال، وإنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال في مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) وفي البنوك المحلية السعودية، مهمتها التأكد من عدم استغلال النظام المصرفي في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.(الطويان،2015)

ب- إجراءات مالية:

1. تطبيق نظام الإفصاح على المسافر الذي يحمل مبالغ نقدية أو أوراق مالية قابلة للتحويل أو معادن ثمينة تفوق قيمتها (60.000) ريالاً أو ما يُعادل (16.000) دولاراً أمريكياً.(الطويان،2015)
2. حظر فتح حسابات بنكية لغير المقيمين بالمملكة من أفراد أو شركات قبل أخذ موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، وبناءً على مبررات مقبولة لديها.

ج- إجراءات ثقافية وفكرية وتدريبية إرشادية

1. إنشاء قناتين فضائيتين متخصصتين في مكافحة الإرهاب، وهما: قناة "السعودية ضد الإرهاب"، على القمر (نايلسات)، تردد (11315) عمودي. وقناة "المخطط الصفوي"، على تردد (10923) عمودي.
2. دعم الأنشطة الإلكترونية التي تقوم بها "حملة السكينة"، وهي منظمة غير حكومية مستقلة تتحاور مع مستخدمي الإنترنت الذين قاموا بزيارة مواقع إلكترونية متطرفة. (ديوان المساءلة،2013)
3. تنفيذ برامج تدريبية خاصة بالبنوك والإدعاء العام والقضايا ومصلحة الجمارك، بالتعاون مع جامعة نايف للعلوم الأمنية وكلية الملك فهد ومدينة التدريب بالأمن العام، من قبل خبراء من مؤسسة النقد العربي السعودي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.(الطويان،2015)
4. إستراتيجية إعادة تأهيل الموقوفين بسبب دعمهم للإرهاب أو التطرف، لدمجهم من جديد في المجتمع، وإجراء برامج إعادة التأهيل داخل السجون السعودية، وفي بيوت انتقالية خارج السجون تعرف بمراكز النقاهة. (ديوان المساءلة،2013)

تتكون إعادة تأهيل الموقوفين في المملكة من ثلاثة برامج مترابطة، تهدف إلى الوقاية وإعادة التأهيل وتوفير النقاهة بعد الإفراج عن المعتقلين. وقد أسفرت تلك الإستراتيجية لاسيما برنامجا إعادة التأهيل ومكافحة التطرف عن نتائج إيجابية ومثيرة جداً. إذ أن معدلات العودة إلى الإجرام وإعادة الاعتقال منخفضة إلى حد كبير، ولا تتجاوز نسبة 1-2% تقريباً.(بوشيك، 2008)

5. قرارات مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة حول رفض وإدانة الإرهاب (نظمي،2009)

ثانياً: جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب خارجياً.

تعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي أولت التصدي لظاهرة الإرهاب اهتماماً بالغاً على مختلف المستويات، وقامت بخطوات جادة في مكافحة

هذه الظاهرة محليا وإقليميًا ودوليًا وأسهمت بفعالية في التصدي لها وفق الأنظمة الدولية، ليجتمع العالم على أهمية مكافحة الإرهاب الذي طال وباله المملكة والعديد من دول العالم دون أن ينتمي لدين أو وطن، حيث واصلت المملكة جهودها في استئصال شأفة الإرهاب بمختلف الوسائل، والتعاون مع المجتمع الدولي في جميع المحافل الدولية التي ترمي إلى مواجهة هذه الظاهرة واجتثاثها، وتجريم من يقف خلفها.

لقد أظهرت المملكة التزاماً كاملاً بالقرارات الدولية وتلك الصادرة عن مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله ومنها ما يتعلق بتجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر الأسلحة بحق جميع الأشخاص والكيانات المدرجة على القائمة الموحدة للجنة العقوبات بمجلس الأمن، وتوثيق التعاون مع الدول والمنظمات الدولية من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب وخاصة لجان الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب ومجموعاتها الفرعية وفريق الرصد التابع لها، ولجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب القرار (1373) لسنة 2001م، ومديريتها التنفيذية.(المرواني،2014)

كما أكّدت المملكة العربية السعودية على أهمية وجود تضامن إقليمي ودولي لمكافحة الإرهاب وتمويله، وضرورة تضافر الجهود من أجل ذلك، حيث عقدت العديد من المؤتمرات والقمم الدولية على أراضيها، كما شاركت في العديد منها التي أقيمت خارج المملكة، ومنها –على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: إقامة المؤتمرات والقمم والاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله، ومنها:

أ- القمة الخليجية–الأمريكية / الرياض 2017م

نظمت المملكة العربية السعودية أعمال القمة الخليجية–الأمريكية، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز والرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ 21 أيار 2017م. وقد حضر أعمال القمة قادة دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في العاصمة السعودية الرياض. وقد عُقدت القمة في مركز الملك عبدالعزيز

للمؤتمرات، وتكتسب أهمية كبيرة حيث تبحث مكافحة الإرهاب وتمويله والتدخلات الإيرانية في المنطقة، بالإضافة إلى ملفات هامة أخرى، كما شهدت تلك القمة توقيع مذكرة تفاهم لمراقبة مصادر تمويل الإرهاب، وكذلك تبادل مذكرات تفاهم بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة لتأسيس مركز لاستهداف تمويل الإرهاب.(وكالة الأنباء السعودية،2017)

وتُعد هذه ثالث قمة خليجية–أمريكية بعد قمة كامب ديفيد 2015م، وقمة الرياض 2016م، في حين تعد القمة الخليجية–الأمريكية الأولى منذ تولي الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية ترامب منصبه في 20 كانون الثاني 2016م.(الخليج أونلاين،2017)

ب– القمة العربية الإسلامية–الأمريكية "إعلان الرياض"

عقدت القمة العربية – الأمريكية على هامش القمة الخليجية–الأمريكية التي تم عقدها في العاصمة السعودية الرياض، وذلك بحضور قادة أكثر من (50) دولة عربية وإسلامية. وقد دعت الدول المشاركة في القمة لتجفيف منابع تمويل الإرهاب والتنظيمات المتطرفة في إطار رؤية تلك الدول للقضاء على الفكر المتطرف الذي يهدد أمن واستقرار دول المنطقة.(جمعة،2017)

وقد كشف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز خلال أعمال القمة عن عدم تهاون دول مجلس التعاون الخليجي مع ممولي الإرهاب والتنظيمات المتطرفة في المنطقة، مؤكدًا على أنه ستجرى ملاحقة دول المجلس لكل من يمول ويدعم الإرهابيين لتنفيذ مخططاتهم في المنطقة. كما دعا الرئيس الأمريكي ترامب كافة الدول العربية والإسلامية إلى ضرورة تجفيف منابع تمويل الإرهابيين وطردهم من بلادهم، وأضاف أن الدول المشاركة في القمة الإسلامية والأمريكية ستوقع على اتفاق ملزم لها لتجفيف منابع الإرهاب، داعياً الدول العربية والإسلامية لعدم توفير ملاذ آمن للمتطرفين على أراضيها.(جمعة،2017)

وقد تضمن البيان الختامي للقمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية ، النقاط التالية: (سي أن أن،2017)

1. أكد القادة التزام دولهم الراسخ بمحاربة الإرهاب بكافة أشكاله والتصدي لجذوره الفكرية وتجفيف مصادر تمويله، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية بالتعاون الوثيق فيما بين دولهم.
2. ثمن القادة الخطوة الرائدة بإعلان النوايا بتأسيس (تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي في مدينة الرياض)، والذي ستشارك فيه العديد من الدول للإسهام في تحقيق السلم والأمن في المنطقة والعالم، وسوف يتم استكمال التأسيس وإعلان انضمام الدول المشاركة خلال عام 2018م.
3. رحب القادة بتأسيس مركز عالمي لمواجهة الفكر المتطرف ومقره الرياض، مشيدين بالأهداف الإستراتيجية للمركز المتمثلة في محاربة التطرف فكرياً وإعلامياً ورقمياً، وتعزيز التعايش والتسامح بين الشعوب.
4. نوه القادة بجهود الدول العربية والإسلامية في التصدي ومنع الهجمات الإرهابية، وتبادل المعلومات الهامة حول المقاتلين الأجانب وتحركاتهم في التنظيمات الإرهابية، والجهود التي تبذلها لمكافحة التطرف والإرهاب، وشددوا على أهمية الإجراءات المتخذة بهذا الشأن، وذلك بالتوازي مع التقدم نحو التوصل إلى تسوية سياسية للصراعات، معربين عن ارتياحهم للعمل مع الحكومة الشرعية والتحالف العربي للتصدي للمنظمات الإرهابية التي تسعى لخلق فراغ سياسي في اليمن.
5. رحب القادة باستعداد عدد من الدول الإسلامية المشاركة في التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب لتوفير قوة احتياط قوامها 34 ألف جندي لدعم العمليات ضد المنظمات الإرهابية في العراق وسوريا عند الحاجة، ورحبوا بما تم تحقيقه من تقدم على الأرض في محاربة داعش وخاصة في سوريا والعراق، وأشادوا بمشاركة الدول العربية والإسلامية ودعمها للتحالف الدولي ضد داعش.
6. بيّن القادة قيام دولهم بتفعيل القرارات الدولية ذات الصلة في مجال مكافحة الإرهاب، وتطوير المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية للقيام بمسؤولياتها

في هذا الصدد.

7. رحب القادة بما تم بخصوص فتح باب التوقيع على اتفاقية تعاون في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، تتضمن تأسيس مركز لاستهداف تمويل الإرهاب، الذي ستقوم المملكة العربية السعودية مشكورة باستضافته في مدينة الرياض.

جـ- المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب

نظمت المملكة العربية السعودية مؤتمراً دولياً لمكافحة الإرهاب بتاريخ 16 شباط 2013، وذلك بتعاون الأمم المتحدة مع مراكز مكافحة الإرهاب (تشجيع الشركاء على المساهمة في بناء القدرات) في مدينة الرياض، بحضور ومشاركة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة. وضمت قائمة المشاركين في المؤتمر الدول الأعضاء في المجلس الاستشاري لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وعددها (21) دولة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بصفة مراقب، و(28) مركزاً دولياً فاعلاً في مجال مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى حضور العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة.(الرياض، 2013)

وقد ناقش المؤتمر خلال أربع جلسات الركائز الأربع الأساسية للإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، التي تمثل محاور المؤتمر، وتشمل التدابير الرامية لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وتدابير منع الإرهاب ومكافحته.

ثانياً: التعاون الثنائي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية من أجل مكافحة تمويل الإرهاب

تستخدم المملكة العربية السعودية إستراتيجية بالتعاون مع الحكومة الأمريكية في مكافحة الإرهاب من خلال الجهود الدبلوماسية المتعلقة بالأمن لإنشاء تحالف نشيط ضد الإرهاب من خلال تعزيز قدرة الحكومة السعودية على مكافحة الإرهابيين ومنع الدعم المالي من الوصول إليهم. وتندرج هذه الأهداف ضمن الخطط الإستراتيجية لبعثة وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، ويعكسها تقرير صدر في 2018م عن أن المملكة العربية السعودية عضو مهم ومشارك نشط في التحالف العالمي لهزيمة ما

يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، حيث ذكر التقرير أن المملكة استمرت في الحفاظ على علاقة قوية لمكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة، ودعمت تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين، مشيراً إلى الرؤية الإستراتيجية المشتركة بين البلدين وجملة من المبادرات الجديدة لمكافحة الرسائل الإرهابية، وتعطيل تمويل الإرهاب التي صدرت خلال زيارة الرئيس الأمريكي للمملكة بتاريخ 2017/5/20.(وكالة الأنباء السعودية، 2018)

وأضاف التقرير السنوي للخارجية الأمريكية أن السعودية نفذت نظاماً لمتابعة عقوبات مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بالمجموعات الإرهابية، ووسعت البرامج الحالية لمكافحة الإرهاب والوسائل الموجهة لتأهيل المقاتلين الإرهابيين العائدين من صفوف الجماعات المتطرفة، واستفادت كذلك من إدراج قوانين وتشريعات خاصة بتمويل الإرهاب في قانون مكافحة الإرهاب الجديد لمواجهة تمويل الجماعات الإرهابية، وأنها كذلك حافظت على رقابة صارمة على القطاع المصرفي وشددت العقوبات المفروضة على تمويل الإرهاب. وأنها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية قطعتا شوطاً كبيراً ضد المتطرفين في عام 2017.

3- التحالف العربي لإعادة الشرعية في اليمن (عاصفة الحزم)

جاءت عاصفة الحزم نتيجة للتطورات في الشرق الأوسط بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص؛ وذلك عقب إعادة صياغة استراتيجيات العديد من الدول وعلاقاتها مع بعضها بعضًا.

لقد أدى الوضع الراهن في اليمن، وتطورات الأوضاع السياسية والأمنية فيه، إلى نشوء تحالف عربي جاء بعد مقررات القمة العربية الأخيرة، التي انعقدت في جمهورية مصر العربية؛ إذ أجمعت إرادات الغالبية العظمى من الدول العربية على تأييد عملية عاصفة الحزم، بل تجاوزت تلك القمة البيانات التقليدية إلى مرحلة صياغة عصر جديد للدول العربية، أساسُه الحفاظ على الأمن القومي العربي من خلال الإجماع على ضرورة مواجهة التمدد الإيراني في المنطقة، وعلى ضرورة تشكيل قوة دفاع عربية مشتركة تؤدي مهام الردع أولاً، ثم حماية الدول العربية في

حال جرى طلب ذلك. وقد قادت المملكة العربية السعودية وبمشاركة العديد من الدول العربية وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة الجهود من أجل إعادة الشرعية إلى اليمن، وإنهاء التمرد الذي قادته حركة الحوثي بالتحالف مع الرئيس المخلوع صالح.(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2015)

وضعت المملكة العربية السعودية هذه "العاصفة" تحت مظلة استعادة الشرعية الدستورية لحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي طلب سرعة التدخل ضد انقلاب الحوثيين وسيطرتهم على العاصمة صنعاء وغيرها من المدن اليمنية. وشكلت المملكة تحالفاً بقيادتها، ضم عشر دول عربية هي دول مجلس التعاون الخليجي الست، إضافة لمصر والأردن والمغرب والسودان، فضلاً عن باكستان. وبدأت عمليات "عاصفة الحزم" يوم 3/26 بعمليات جوية مكثفة على مواقع الحوثيين وحلفائهم (علي عبد الله صالح وأنصاره).(مرسي،2016)

ويأتي التحالف العربي بسبب تصريحات قادة إيران المعلنة حول أهدافهم من دعم الحوثيين. وهو السعي لتحويل اليمن إلى منطقة نفوذ إيرانية أسوة بغيرها من مناطق النفوذ التي خلقتها في أنحاء مختلفة من العالم العربي.(الهباس، 2015)

وكان ذلك واضحاً من خلال تحرك الحوثيين وسعيهم للسيطرة على مختلف المناطق اليمنية شمالاً وجنوباً، وتراجعهم عن القبول بمخرجات الحوار الوطني، وتحالفهم مع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، وإضافة إلى ذلك، فإن اليمن يعتبر بمثابة طوق إستراتيجي بالنسبة إلى السعودية وسلطنة عمان، لأسباب جيواستراتيجية واضحة. فإضافة إلى كونها تقع في الخاصرة الجنوبية للسعودية، فهي تشرف على مضيق باب المندب، وهو ممر مائي في غاية الأهمية بالنسبة إلى تجارة النفط والتجارة العالمية. بالتالي، فإن سيطرة الحوثيين على اليمن تشكل تهديداً لحرية الملاحة فيه، ويمكّن إيران في شكل مباشر أو غير مباشر أن تطوق الدول العربية من جهات عديدة، الأمر الذي كشف أبعاد مخطط مشروع التوسع الإيراني، فكان لابد من إجراء قوي كعامل ردع لإبعاد هذا الاحتمال.(بدرخان،2015)

4- جهود أخرى متنوعة للمملكة العربية السعودية على المستوى الدولي لمكافحة الإرهاب وتمويله.

1) المشاركة في اجتماعات مجموعة العشرين (G20)، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجموعة والمتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب.

2) التوقيع على الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (1373) بشأن تقديم تقرير إلى لجنة مجلس الأمن حول تطبيق أنظمة وتعليمات هذا القرار.

3) التوقيع على (9) من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب، وهي طرف في (6) منها.

4) تقديم تقرير دوري إلى اللجان التابعة لمجلس الأمن في الأمم المتحدة حول الإجراءات المتبعة في مكافحة الإرهاب.

5) إنشاء لجنة لمكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة، والتي تتكون من عناصر الاستخبارات والجهات الأمنية، والذين يجتمعون بشكل منتظم لتبادل المعلومات والمصادر لوضع خطط عمل لاجتثاث الشبكات الإرهابية من جذورها. كما أن المملكة العربية السعودية سعت إلى التعاون مع الولايات المتحدة من خلال الزيارات المتبادلة.(كوردسمان، عبيد، 2014)

6) دعم متطلبات عدة قرارات للأمم المتحدة تتعلق بمكافحة الإرهاب، ومنها:

1. تجميد أموال وممتلكات نظام طالبان وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (1267).
2. تجميد أموال أشخاص تم ذكرهم وفقاً لقرار مجلس الأمن (1333).

7) إقرار عدة استراتيجيات لمكافحة الإرهاب، منها:

1. الإستراتيجية الأمنية العربية.
2. الإستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات.
3. الإستراتيجية العربية الإعلامية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة.
4. الإستراتيجية العربية للحماية المدنية.

8) قيادة المملكة لتحالف قوات خليجية (درع الجزيرة) في البحرين.

9) مشاركة المملكة في التحالف الدولي ضد ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق (داعش).

10) قيادة المملكة للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب في كانون الأول 2015م، ويضم (35) دولة، ومركز قيادته في الرياض.

11) الانضمام والمصادقة على جميع الاتفاقيات الدولية الستة عشر لمكافحة الإرهاب وتمويله، وهي: (الطويان، 2015)

1. الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات /طوكيو.
2. اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات /لاهاي.
3. اتفاقية الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني /مونتريال.
4. اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفين الدبلوماسيين والمعاقبة عليها / نيويورك.
5. الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن / نيويورك. البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي.
6. الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني/ مونتريال.
7. اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية / روما.
8. البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري / روما.
9. اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها / مونتريال.
10. الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب / نيويورك.

11. الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل / نيويورك.
12. اتفاقية قمع الإرهاب النووي / نيويورك. اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية / فيينا.
13. اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية.
14. البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة الموجودة على الجرف القاري.
15. تعديلات اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

2.2 نظريات الدراسة

أما بالنسبة للنظريات المفسرة للسلوك الإجرامي لدى الأفراد والجماعات فهي كما يلي:

1- نظرية الصراع

تتأثر أي ظاهرة بما فيها ظاهرة الصراع الدولي، تتأثر في جانب كبير منها بالبيئة أو الوسط الذي تنشأ فيه. لذا، تتعدد الاتجاهات الفكرية في معالجتها للتغيرات المؤثرة في الصراع الدولي (فهمي،1990)، فليس من تفسير أو نظرية مقبولة لمختلف علماء الميادين الاجتماعية، تفسر ظاهرة الصراع وأسبابها. إلا أن من أبرز تلك النظريات التي حاولت تفسير وتحليل أسباب الصراع في العلاقات بين الدول حسب المدخل السيكولوجي، الذي يحتل مكانة بارزة في مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة الصراع، وتتركز التفسيرات السيكولوجية لهذه الظاهرة في ثلاث اتجاهات: (نزال،2010)

الاتجاه الأول: ويربط هذا الاتجاه بين النزعة إلى العدوان وبين الطبيعة الإنسانية نفسها :ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه، عالم النفس الشهير (سيجموند فرويد)، بتفسيره للدوافع المحركة لعملية النزاع والتصارع، على المستوى الدولي، في نطاق ما أسماه بنزعة الإنسان التدميرية، وضمن غريزة حب التسلط والسيطرة، ويؤيده في ذلك

كنيث ولتز (Walts)، عندما اعتبر أن الصراعات والحروب " تنتج عن مشاعر الأنانية وسوء توجيه النزعات العدوانية وأن أية أسباب أخرى تعتبر ثانوية(Walts,1965). ولكن هل الإنسان فعلاً يولد بغريزته عدوانياً؟ أم أن الدعاية والتعبئة الخاطئة والمؤثرات الإعلامية وغيرها هي التي تكسب الإنسان صفة الكراهية ومشاعر الحقد التي قد تسبب حالة الصراع والحرب بين الدول؟ فليس بالضرورة أن حب السيطرة والتسلط وحدهما قد يكونان وراء حالات الصراع والحرب.

الاتجاه الثاني، نظرية الإخفاق أو الإحباط: يزعم دعاة هذه النظرية، بأن الدافع إلى الصراع الدولي، ينتج عن الشعور بالإحباط النفسي، الذي يبلغ ذروة تأثيره في ظروف الأزمات، وبالأخص عند الفشل والإخفاق في تنفيذ الخطط التنموية القومية للدولة .ومن أبرز منظري هذا الاتجاه فلوجل (Flugel) الذي يعتقد "أن الدول التي تتحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة، تكون أقل استعداداً من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق.

أما الاتجاه الثالث، نظرية الشخصية القومية: وتبني هذه النظرية اعتقادها على وجود ما يطلق عليه بالطابع العدواني لبعض الطبائع القومية العامة، التي تشكل في تصورها القوة المحركة للصراعات والحروب الدولية .ويرى أصحاب هذه النظرية، أن المجابهة الفعالة للصراعات الدولية، والوقوف دون تفجر الحرب بسببها، يقتضي محاصرة هذه الأمم العدوانية.(مهنا ومعروف،1980)

وهو ما ينطبق في هذه الدراسة على الحالة العدائية التي تحاول من خلالها إيران فرض هيمنتها على المنطقة، حيث لا تزال حلم الدولة الفارسية أحد المرتكزات الرئيسة لأطماع إيران التوسعية.

2- نظرية تعبئة المصادر

ترى نظرية تعبئة المصادر أن توزيع المصادر داخل المجتمع ليس متساوياً، وبالتالي فهناك مجموعات تمتلك وتسيطر على مصادر أكثر من غيرهم، ولذلك تسعى كثير من الحركات الاجتماعية أن تتجاوز ضع المصادر لديها في سبيل

تحقيق ما تسعى إليه من تغيير داخل المجتمع.

ونظرية تعبئة المصادر تحاول فهم الطريقة والآلية التي تستطيع بها هذه الحركات تجاوز هذا الخلل في توزيع المصادر داخل كثير من المجتمعات.

إن المصادر التي ممكن أن تخدم الحركة الاجتماعية متعددة ومختلفة إلا أن أهم هذه المصادر:

1- القيادات التي تحمل فكر وأهداف الحركة.

2-المنظمة أو المؤسسة.

3- المال اللازم للحركة.

4-الأشخاص الذين يتبنون أو يتعاطفون مع فكر وأهداف الحركة.

وبالتالي فإن الناشطين أو القيادات لحركة معينة يسعون من خلال مصادرهم المادية أو بدعم من آخرين لتكوين منظمة أو مؤسسة تمثل فكر وأهداف الحركة، ومن ثمّ تحاول الحركة الاجتماعية من خلال هذه المنظمة أن تجمع المال والأنصار وتعبئهم لخدمة أهداف الحركة(Edwards and MaCarthy, 2007)

يمكن القول بأن هذه النظرية تقدم تفسيراً لبعض الحركات الإرهابية على ساحة الصراع الدولي، مثل تنظيم القاعدة، حزب الله، داعش، والحوثي، والتي تتبنى كل منها أفكاراً وأهدافاً، وتتسم بقوة التنظيم الداخلي، كما أنها تتلقى دعماً خارجياً، كما هو الحال في حركتي حزب الله والحوثي اللتان تتلقيان دعماً مالياً وعسكرياً من إيران، إضافة إلى الأشخاص الذين يتعاطفون مع تلك الجماعات.

3- نظرية انتقال الثقافة

يرى علماء هذه النظرية أن السلوك المنحرف كالعنف يتحدد بواسطة النسق الثقافي السائد، فالإطار المعرفي والأخلاقي يكتسبه الفرد من الثقافة العامة السائدة المحيطة به، فهناك بعض ثقافات تسمح بالسلوك المنحرف بل وتشجعه، ويكتسب الفرد هذا السلوك ويستدمجه ليصبح جزءاً من شخصيته. وهناك بعض الثقافات الفرعية في المجتمعات لا يرى فيها الآباء إن السرقة سلوك منحرف بل إنهم يشجعون أبناءهم على العمل بها. كما أن هناك دراسة في إحدى القرى في نيجيريا

تشير إلى أن العنف والاعتداء بين الجنسين ظاهرة عامة في المجتمع، فالثقافة النيجيرية تنظر إلى المشادات والضرب بين الزوجين كوسيلة طبيعية للتعبير عن الغضب ولإنهاء الخلاف بين الزوجين. (Newson,Richerson,Boyd,2007)

3- النظرية السلوكية

قدمت النظرية السلوكية تفسيراً للسلوك وأساليب السيطرة عليه، وأكدت أن السلوك العدواني نتاج البيئة، ويمكن السيطرة عليه عن طريق ضبط الظروف البيئية المحيطة بالفرد، وأوضحت هذه النظرية العوامل والدوافع والحاجات والميول التي تؤثر في السلوك العدواني للفرد، ويعد (سكنر) من رواد هذه النظرية، حيث ركز في كتاباته على السلوك الملاحظ ودور التعزيز في ضبط السلوك وتعديله.(Nye,2000)

ويرى السلوكيون أن العدوان شأنه شأن أي سلوك يمكن اكتشافه ويمكن تعديله وفقاً لقوانين التعلم، ولذلك ركزت البحوث والدراسات السلوكية في دراستها للعدوان على حقيقة وهي أن السلوك برمته متعلم من البيئة ومن ثم فإن الخبرات المختلفة التي اكتسب منها شخص ما السلوك العدواني قد تمّ تدعيمها بما يعزز لدى الشخص ظهور الاستجابة العدوانية كلما تعرض للموقف المحبط. (Harre&Lamb,1986)

وانطلق السلوكيون إلى مجموعة من التجارب التي أجريت بداية على يد رائد السلوكية «جون واطسون» حيث أثبت أن الفوبيا بأنواعها مكتسبة بعملية تعلم ومن ثم يمكن علاجها وفقاً للعلاج السلوكي الذي يستند على هدم نموذج من التعلم غير السوي وإعادة بناء نموذج تعلم جديد سوي. (الفسفوس،2006)

4- نظرية التعلم الاجتماعي

إن هذه النظرية لا تقل أهمية عن غيرها من النظريات التي تناولت السلوك العدواني بالدراسة والبحث ويعتبر (باندروا) المؤسس الحقيقي لنظرية التعلم الاجتماعي في العدوان حيث تقوم هذه النظرية على ثلاثة أبعاد رئيسية:

1- نشأة جذور العدوان بأسلوب التعلم والملاحظة والتقيد.

2- الدافع الخارجي المحرض على العدوان.

3- تعزيز العدوان. (Bandura&Huston,1961)

ويؤكد كل من (باندورا) و(هوستون) على أن معظم السلوك العدواني متعلم من خلال الملاحظة والتقليد وهناك ثلاثة مصادر يتعلم منها الطفل بالملاحظة هذا السلوك وهي التأثير الأسري وتأثير الأقران وتأثير النماذج الرمزية التي يعرضها التلفاز. ويشيرا إلى أن الأطفال يكتسبون نماذج السلوك التي تتسم بالعدوان من خلال ملاحظة أعمال الكبار العدوانية بمعنى أن الأطفال يتعلمون الأعمال العدوانية عن طريق تقليد سلوك الكبار، وأن تأثير الجماعة على اكتساب السلوك العدواني يتم عن طريق تقديم النماذج العدوانية للأطفال فيقلدونها أو عن طريق تعزيز السلوك العدواني لمجرد حدوثه. (Bandura&Huston,1961)

وتفترض نظرية التعلم الاجتماعي أن السلوك العدواني لا يتشكل فقط بواسطة التقليد والملاحظة ولكن أيضاً بوجود التعزيز وأن تعلم العدوان عملية يغلب عليها الجزاء أو المكافأة التي تلعب دوراً هاماً في اختيار الاستجابة بالعدوان وتعزيزها حتى تصبح عادة يلجأ إليها الفرد في أغلب مواقف الإحباط. وقد يكون التعزيز خارجي مادي مثل إشباع العدوان لدافع محبط أو مكافأة محسوسة أو إزالة مثير كريه أو تعزيز معنوي مثل ملاحظة مكافأة آخرين على عدوانهم.(الحزمي،2003)

5- نظرية التحليل النفسي للعدوان

يرى (مكدوجل) والذي يعد أول مؤيدي هذه النظرية للعدوان على أن العدوان غريزة فطرية ويعرفه بغريزة المقاتلة حيث يكون الغضب هو الانفعال الذي يكمن وراءها. ولقد افترض (فرويد) أن اعتداءات الإنسان على نفسه أو على غيره سلوك فطري غير متعلم تدفعه إليه عوامل في تكوينه الفسيولوجي لتصريف العلقة العدائية التي تنشأ داخل الإنسان عن غريزة العدوان وتلح في طلب الإشباع ويعتبر فرويد من مؤسسي هذه النظرية، فالنموذج الذي يقدمه فرويد هو خفض التوتر، حيث ينشط سلوك الفرد بفعل المهيجات الداخلية وتُجهّز عندما يتخذ إجراءاً مناسباً من شأنه أن يزيد أو يخفض المهيج.(Corey,2005)

ويرى فرويد أن البشر كائنات بيولوجية دافعهم الرئيسي هو إشباع حاجات الجسد، والإنسان مخلوق موجه نحو اللذة تدفعه نفس الغرائز التي تدفع الحيوانات،

ولقد اعتبر فرويد غريزة الحياة (أهمها عنده الجنس) وغريزة الموت (أهمها عنده العدوان) هي التي تُسيّر الحياة. وبالنسبة لغريزة الموت نجد أن فرويد يؤكد على أنها وراء مظاهر القوة والعدوان والانتحار والقتال لذا اعتبر غريزة الموت غريزة فطرية لها أهمية مساوية لغريزة الحياة من حيث تحديد السلوك الفردي، حيث يعتقد أن لكل شخص رغبة لا شعورية في الموت.(مجيد،2012)

العدوان عند فرويد سلوك غريزي يوجه لتدمير الذات، ولكن الفرد يتجنب تدمير ذاته عن طريق توجيه عدوانه تجاه الآخرين بميكانزمات الدفاع، وبهذا المعنى تُعدّ نظرية فرويد نظرية غريزية تنظر إلى العدوان كسلوك فطري غريزي لا بد منه، وهذا يعتمد على أسس بيولوجية يجعل منه سلوكا يناقض دور التعلم وأهميته في صياغة شكل ونمو الاستجابة العدوانية.(Corey, 2005)

ولقد ألحق فرويد العدوان بأنه يبدو كأحد الغرائز والدوافع التي تضمنت نظام اللاشعور والتي أطلق عليه "الهو". وفي بداية الأمر أدرك فرويد أن العدوان يكون موجهاً إلى حد كبير للخارج، ثم أدرك بعد ذلك أن العدوان يكون موجهاً على نحو متزايد للداخل منتهياً عند أقصى مدى إلى الموت. (الضيدان،2003)

3.2 الدراسات السابقة ذات الصلة

يوجد العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الإرهاب وتمويله. وقد حاولت هذه الدراسات وضع أطر خاصة يمكن من خلالها إدراك مفهوم الإرهاب وأشكاله وخصائصه وطرق تمويله. وهي كما يلي:

أولاً: الدراسات العربية

دراسة (المرواني، 2014)، بعنوان "تمويل الإرهاب إلكترونيا: التحديات وطرق المواجهة (التجربة السعودية). وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة تمويل الجماعات المتطرفة، وتحديد طرق وأساليب تمويل الجماعات المتطرفة إلكترونياً عبر الشبكة العنكبوتية، وكذلك التعرف على دور الشبكة العنكبوتية في تمويل الجماعات المتطرفة، إضافة إلى عرض لجهود الدول في مكافحة تمويل

الإرهاب وقمعه، وأخيراً التعرف على طبيعة تجربة المملكة العربية السعودية في المواجهة والتحدي لعمليات تمويل الجماعات المتطرفة إلكترونياً عبر الشبكة العنكبوتية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

1-تتنوع مصادر تمويل الجماعات المتطرفة، فقد يكون مصدر التمويل شخصاً طبيعيا أو اعتبارياً، يُقيم داخل الدولة أو خارجها، حيث يصعب تحديد مصدر التمويل بدقة يمكن أن تسهم في إحكام السيطرة على مصادر التمويل وتجفيفها وقمعها.

2-وجود علاقة بين تمويل الإرهاب وجريمة غسل الأموال من حيث نوع التمويل ومصدره، وكذلك اختفاء مصدر التمويل.

3-دور وأهمية الضربات الاستباقية في انحسار جرائم الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله.

4-الدور الفاعل والناجح للمملكة العربية السعودية في مواجهة الإرهاب وتمويل الجماعات المتطرفة.

دراسة العناني (2012). بعنوان "الإرهاب: الظاهرة والجهود الدولية لمنعها ومكافحتها ومواجهة مصادر تمويلها". هدفت الدراسة إلى بيان دور جريمة الاختطاف كأحد مصادر تمويل الإرهاب، وكذلك بيان أبرز الاتفاقيات الدولية والعربية بشأن مكافحة الإرهاب، وتوضيح أبعاد المواجهة الدولية للإرهاب من خلال مكافحة مصادر تمويله، وما تشكله جريمة الاختطاف واحتجاز الرهائن والقرصنة كأحد مصادر ذلك التمويل، واستعرضت نشأت محكمة الجنايات الدولية ودورها في النظر في جرائم الإرهاب، وطبيعة الجرائم التي تنظر فيه تلك المحكمة.

وخلصت الدراسة إلى نتائج، أهمها: وجود جهد دولي حثيث نحو منع ومكافحة الجرائم الإرهابية ومصادر تمويلها، وكذلك الحاجة للوصول إلى تنظيم عالمي لمنع ومكافحة كافة صور الجرائم الإرهابية وقمع مصادر تمويلها، إضافة إلى ضرورة تعزيز وتفعيل التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الإرهابية من خلال

اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير تشريعية وتنفيذية وقضائية من أجل تتبع مرتكبي الجرائم الإرهابية ومصادر تمويلهم، ضرورة إدراج الجرائم الإرهابية وتمويلها إلى محكمة جرائم الحرب.

دراسة آل رشيد (2012) بعنوان "السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج". هدفت الدراسة إلى بيان محددات الأمن في السياسة الخارجية السعودية ومصادر التهديد الأساسية، وخيارات الأمن المتاحة أمام صناع القرار في السياسة الخارجية السعودية، كما هدفت إلى بيان التحديات الإستراتيجية والأمنية في منطقة الخليج التي تواجه المملكة العربية السعودية، وطبيعة دور الأطراف الخارجية في أمن الخليج وتفاعل السياسة الخارجية السعودية مع هذا الدور، إضافة إلى بيان مدى تدخل المضامين غير التقليدية في صياغة مفهوم الأمن في السياسة الخارجية للمملكة، وحدود مفهوم الأمن فوق القومي أو المشترك كأداة مناسبة لتحليل السلوك الأمني في تلك السياسة.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن هناك تهديداً جدياً للاستقرار داخل المملكة العربية السعودية تمثل في ما يسمى بثورات الربيع العربي عام 2011م، وكذلك تنامي تهديد الجماعات الإرهابية، وكذلك خطر امتداد تهديدات الحرب الطائفية وبلوغها ذروتها، خاصة في ظل تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة.

دراسة النفيعي، (2011)، بعنوان "دور مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب". هدفت الدراسة إلى التعريف بالجهات المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب وحدود مسئولياتها، مع التركيز على دور مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب، باعتبارها جهة محورية في ذلك المجال، وتحديد مدى تكامل دور مؤسسة النقد العربي السعودي مع أدوار الجهات الأخرى، وتحديد وسائل آليات مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب، والتعرف على المعوقات التي تحد من فاعلية مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب، تمهيداً لوضع السبل المقترحة للتغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب ، وبيان ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة

إحصائية في رؤية المبحوثين لمكافحة تمويل الإرهاب باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

1-وجود تكامل مهم جداً بين دور مؤسسة النقد العربي السعودي مع أدوار الجهات الأخرى بالمملكة المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب، من حيث تبادل المعلومات ووجود تعليمات تنظيمية تحكم التنسيق مع تلك الجهات..

2-وضوح اختصاصات الأجهزة المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب ومؤسسة النقد، وأن التعاون بين الجانبين مناسب وفعّال.

3- وجود معوقات وصعوبات مهمة جداً تحد من فاعلية مؤسسة النقد العربي السعودي بمكافحة تمويل الإرهاب بدرجة قوية منها قلة البرامج التدريبية اللازمة لرفع كفاءة العاملين بمكافحة تمويل الإرهاب في مؤسسة النقد والبنوك وشركات الصرافة، وضعف إلمام موظفي البنوك وشركات الصرافة بأساليب تمويل الإرهاب، وتداخل جريمة غسل الأموال بجريمة تمويل الإرهاب، وكذلك ضعف التزام بعض المصارف الأجنبية العاملة في المملكة بالنظم والتعليمات الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب، وصعوبة اكتشاف جريمة تمويل الإرهاب عن طريق الحوالات المصرفية ووسائل الدفع الإلكتروني، إضافة إلى ضعف التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات حول تمويل الإرهاب.، وصعوبة مراقبة أنشطة الجمعيات الخيرية فيما يتعلق بمصادر الأموال التي تجمعها والمستفيدين منها.

4-صعوبة متابعة التزام البنوك وشركات الصرافة بالأنظمة والإجراءات الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب.

5-وجود سبل مهمة جداً للتغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب، منها: تطوير البرامج التدريبية وتنمية الكفاءات لموظفي مؤسسة النقد والبنوك وشركات الصرافة حول مكافحة تمويل الإرهاب، وإنشاء شبكة ربط ذات تقنية عالية بين مؤسسة النقد والبنوك وشركات الصرافة والمؤسسات المالية الأخرى للكشف عن جريمة تمويل

الإرهاب، وكذلك تشديد الرقابة على البنوك وشركات الصرافة للالتزام بالنظم والتعليمات الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب.، إضافة إلى عمل برامج إعلامية لتوعية المجتمع (المتبرعين بالأموال) حول عقوبة جريمة تمويل الإرهاب، وكذلك تفعيل الرقابة على أنشطة الجمعيات الخيرية فيما يتعلق بمصادر الأموال التي تجمعها والمستفيدين منها.

إضافة إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج. فقد أظهرت تلك النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات مجتمع الدراسة فيما يتعلق بالمحاور وذلك يُعزى إلى العمر، وسنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية، وتبين أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات مجتمع الدراسة فيما يتعلق بمحوري المعوقات التي تحد من فاعلية مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب، وسبل التغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب تعزى إلى المستوى التعليمي.

وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات مجتمع الدراسة فيما يتعلق بالمحاور تعزى إلى جهة العمل، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات مجتمع الدراسة فيما يتعلق بمحور مدى تكامل دور مؤسسة النقد العربي السعودي مع أدوار الجهات الأخرى بالمملكة المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب تعزى إلى المستوى التعليمي.

دراسة المرواني، (2011). بعنوان "التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب". هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة الظاهرة الإرهابية وبيان مفهومه وأسبابه، والجهود الدولية والعربية في مكافحة الإرهاب، وكذلك التعرف على واقع وحجم الإرهاب في المملكة العربية السعودية، وطبيعة تجربة المملكة في مكافحة الإرهاب.

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها:

1- عدم وجود اتفاق على تعريف شامل وموحد للإرهاب ترضى به كافة الدول.
2- أن معظم الحوادث الإرهابية التي وقعت في المملكة خلال (20) عاماً قادمة من خارج المملكة.
3- كشفت الدراسة عن أبرز ملامح تجربة المملكة ودورها في معالجة ومواجهة

جرائم الإرهاب.

4- أهمية الضربات الاستباقية في انحسار جرائم الإرهاب وتجفيف منابع الإرهاب في المملكة.

ركزت الدراسة على تجربة المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الإرهاب من خلال السياسة الشرعية والوطنية للمملكة، وكذلك الإجراءات الوقائية في مكافحة تمويل الإرهاب، والضربة الاستباقية للأمن السعودي ودورها في انحسار جرائم الإرهاب.

دراسة الموسى، (2011). بعنوان "جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف تمويل الإرهاب" من وجهة نظر المسئولين في الجهات ذات العلاقة بمدينة الرياض. هدفت الدراسة إلى التعرف على مجالات التعاون بين التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي في تجفيف تمويل الإرهاب، وأهم الإجراءات المتخذة لتلك الغاية. والمعوقات التي تحد من فاعلية إجراءات تجفيف تمويل الإرهاب، وسبل تفعيل إجراءات تجفيف ذلك التمويل، إضافة إلى التعرف على إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول محاور تلك الدراسة حسب متغيراتهم الشخصية والوظيفية.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

1- وجود تعاون حول مجالات التعاون بين التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي في تجفيف تمويل الإرهاب.

2- وجود تعاون حول تسعة مجالات من مجالات التعاون بين التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي في تجفيف تمويل الإرهاب، منها: سرعة القبض على العناصر المتورطة في تمويل الإرهاب، تسهيل تقديم المتهمين للعدالة، تعزيز قدرات المحققين في جرائم تمويل الإرهاب، تكامل المعلومات بين الجهات المسؤولة، التعرف على أطراف عمليات تمويل الإرهاب.

3- موافقة أفراد العينة على إجراءات التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي حول تجميد أموال المشتبه بتورطهم في تمويل الإرهاب، تنفيذ

المتطلبات الدولية الخاصة بسرية الأموال، تقديم المتهمين بتمويل الإرهاب للقضاء والقيام بالرقابة الدورية على الأعمال المصرفية ومتابعتها.

دراسة كاطع (2011) بعنوان "الجهود العربية لمكافحة جريمة الإرهاب"، هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الإرهاب من خلال مختلف الجهود والنصوص القانونية التي جرّمت هذه الظاهرة، وكذلك استعراض التطور التاريخي لهذه الجريمة وتتبعها في الأديان السماوية الثلاث لمعرفة مدى علاقة الإرهاب بالدين الحقيقي، كما هدفت إلى تحديد الإرهاب وبيان أشكاله وأساليبه وتميّزه عن أعمال المقاومة، إضافة إلى التعرف على السبل المناسبة لمنع جريمة الإرهاب، وبيان الجهود العربية التي بُذلت لمكافحته.

توصلت إلى العديد من النتائج أبرزها:

1- أن جريمة الإرهاب ضاربة الجذور في التاريخ البشري.

2- الإرهاب ظاهرة إجرامية لا تنتمي إلى دولة أو دين أو مذهب.

3- أن اختلاف المصالح والإيديولوجيات بين بلدان المجتمع الدولي أدى إلى عدم وجود تعريف محدد لهذه الجريمة.

4- إن وصول الدول العربية لاتفاقية مشتركة لمكافحة الإرهاب جاء تتويجاً للجهود الحثيثة التي بذلتها جميع الأطراف للوصول إلى تعريف مشترك لهذه الجريمة، ووضع آلية عربية تبنتها الدول العربية لمكافحة الإرهاب مع الأخذ بعين الاعتبار التفريق بين المقاومة والإرهاب.

دراسة المقبل (2010) بعنوان "جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب الدولي 2001-2009". هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الإرهاب الدولي، تطوره ودوافعه، وكذلك إبراز الجهود الدولية والعربية في التصدي للإرهاب، وتسليط الضوء على جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب الدولي في المجالات: الأمنية والاقتصادية والدينية والسياسية خلال أعوام الدراسة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن المملكة العربية السعودية بذلت جهوداً مكثفة في مكافحة ومواجهة الإرهاب الدولي، وتمثلت تلك الجهود بالتفاعل

السياسي، الإعلامي والأمني، والذي يظهر مدى إسهامها في مواجهة الإرهاب، نتيجة تعرض أراضيها إلى هجمات وأنشطة إرهابية متتالية، كما أظهرت النتائج أن قيادة المملكة العربية السعودية قد بذلت جهوداً كبيرة في المجالات السياسية والإعلامية والأمنية في مكافحة الإرهاب الدولي، وذلك لاستشعارها مدى مخاطر الإرهاب وتداعياته على المجتمع الدولي.

دراسة العراعرة (2010) بعنوان "أثر التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب". هدفت الدراسة إلى بيان أثر التعاون الدولي بين الدول والكيانات السياسية في مكافحة الإرهاب في السيطرة على مشكلة الإرهاب، وكذلك إذا ما كان الإرهاب الدولي يؤثر على بنية ومؤسسات النظام الدولي.

وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1- عدم وجود توافق حول أن زيادة التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب هو داخل الدول والكيانات السياسية، لم يقلل من انتشار الإرهاب الدولي بكافة مؤشراته.

2- وجود توافق حول أن التعاون الدولي لم يؤثر على بنية ومؤسسات النظام الدولي، بل أثر على سلوك الدول في النظام الدولي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً مع غلبة الاتجاه العسكري في مكافحة الإرهاب، وهو الأمر الذي لم يحقق حلاً للمشكلات التي خلقت الإرهاب.

دراسة عرفة (2009) بعنوان "تجفيف مصادر تمويل الإرهاب". هدفت إلى التعريف بمفهوم تمويل الإرهاب، ووسائله وأساليبه والجهود الدولية والوطنية لمكافحته، من خلال تتبع بعض التشريعات العربية والإجراءات التي اتخذتها بعض الدول العربية في هذا الصدد، وخاصة فيما يتعلق بإصدار قوانين تجرم تمويل الإرهاب، وكذلك اتخاذ إجراءات وقائية من خلال المصارف وتقييد أنشطة الجمعيات الخيرية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، وأهم تلك النتائج المتعلقة بالدراسة الحالية هي كما يلي:

1-أن تحديد طبيعة جريمة تمويل الإرهاب يكتنفه الغموض، إذ يمكن أن تندرج ضمن جرائم الإرهاب بصفة عامة، كما أنها في أحيان كثيرة ترتبط بالجرائم المنظمة عبر الوطنية كجرائم غسل الأموال.

2- لم تتبع قوانين الدول العربية منهجاً واحداً في تجريم عمليات تمويل الإرهاب، إذ يمكن أن تقسم إلى ثلاث مجموعات في هذا الشأن، الأولى: مجموعة الدول التي أصدرت قوانين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في آن واحد، والثانية تلك التي لديها قوانين لمكافحة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله بما فيها جرائم تمويل الإرهاب، والثالثة تضم الدول التي أصدرت قوانين لمعالجة أسباب تمويل الإرهاب.

3- نظراً لطبيعة جرائم تمويل الإرهاب أنها تتضمن عنصراً دولياً، فإن ذلك يشكّل صعوبة ملاحقة مرتكبيها، إذ يتطلب ذلك تعاوناً فعالاً بين الدول.

4- صعوبة مكافحة تمويل الإرهاب، نظراً لسرية أنشطة ممولوا الإرهاب.

5- أن تشكيل غالبية الدول العربية (14 دولة) لفريق عمل على المستوى العربي والإقليمي يُعدُّ خطوة مهمة نحو توحيد إجراءات مكافحة جرائم تمويل الإرهاب.

6- فاعلية قوانين بعض الدول العربية التي اعتبرت أن تمويل الإرهاب من الجرائم الموجبة لتسليم المجرمين والمطلوبين.

7- عدم وجود أدلة قاطعة على وجود صلة بين الجمعيات والأعمال الخيرية في تمويل الجرائم الإرهابية، حيث يجب التفريق بين الجمعيات الخيرية وتلك التي تدعي انتسابها للعمل الخيري.

8- أن للبنوك والمؤسسات المالية دوراً مهماً في مكافحة جرائم تمويل الإرهاب.

9- تتطلب مكافحة جرائم تمويل الإرهاب ضرورة نشر الوعي بماهية هذه الجرائم وأضرارها، من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

10- أن جرائم تمويل الإرهاب يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مكافحة الجرائم

الأخـرى ذات الصـلة وذات الطبيعـة الدوليـة، مثـل جـرائم الاتجـار بالمخـدرات، وجـرائم غسـل الأمـوال، وجـرائم الاحتيـال المصـرفي، وجـرائم الإرهاب، والسطو المسلح على البنوك...

11- نظـراً للتطـور التقنـي، فـإن هنـاك حاجـة لتـوافر قـوى بشـرية ذات مواصـفات وسـمات خاصـة مـن حيـث الإلمـام بالمعلومـات والقـدرة علـى التعامل مع الأجهزة التقنية الحديثة.

12- تتعـارض بعـض قـوانين مكافحـة الإرهـاب فـي بعـض الـدول مـع الخصوصية المصرفية.

13- أن الوسـائل الإلكترونيـة تلعـب دوراً هامـاً فـي تسـهيل عمليـات تمويـل الإرهاب.

14- أن للتحقيق في جرائم تمويل الإرهاب دوراً أساسياً في كشف الوسائل المستخدمة في تمويل العمليات الإرهابية.

دراسة عياد (2007) بعنوان "تمويل الإرهاب". هدفت الدراسة إلى بيان حجم الظاهرة الإرهابية والتعريف بالإرهاب من وجهة نظر المشرع العربي, وكذلك بيانه في التشريعات المقارنـة، كمـا بيّنـت حجـم الظـاهرة الإرهابيـة حسـب التقريـر الإحصـائي الأمريكـي للأعـوام 1971-1997م، وكـذلك توصـيات المنظمـة الدوليـة للشـرطة الجنائية (الانتربول).

تطرقت الدراسة إلى العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة من حيث أوجه الشبه والاختلاف بينهما والجهود الدولية لتعريف الجريمة المنظمة وبعض تعريفات التشريعات الوطنية.

أسهبت الدراسة في البحث عن تمويل الإعمال الإرهابية وجريمة غسيل الأموال كرافد رئيس في ذلك التمويل، حيث قامت بالتعريف بمفهوم غسيل الأموال ومخاطره وانعكاساته السلبية، وأسباب تلك الظاهرة، وجريمة غسيل الأموال أمام القضاء، وطرق غسيل الأموال وسبل مكافحته في البنوك، وكذلك الأثر الاقتصادي لغسيل الأموال وتبييضها.

أشارت الدراسة إلى الجهود الدولية القانونية والتنظيمية ودور البحث العلمي في مكافحة جريمة غسيل الأموال، والتمويل المالي للإرهاب والجهود الدولية لمكافحته، واستغلال المنظمات الربحية للتمويل المالي للإرهاب وطرق مكافحته.

كما وأشارت الدراسة إلى الجهود الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، ودور كل من: الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تلك الجهود، وبيان الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب. وعرضت الدراسة موجزاً للتقرير النهائي للمؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب المنعقد بالرياض، وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وبيان الأمين العام للأمم المتحدة لمواجهة الإرهاب عن طريق الشبكة العنكبوتية. إضافة إلى عرض قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2001/1373).

دراسة الغامدي (2002). بعنوان "أهمية المعلومات في مواجهة الإرهاب". والتي هدفت إلى التعرف على أهمية المعلومات في مواجهة الإرهاب والتعرف على مفهوم الإرهاب، ومنظماته وأشكاله وتنظيمها وتمويلها، ووسائله والجهود المبذولة دولياً وعربياً لمواجهته، فضلاً عن بيان مصادر ووسائل جمع المعلومات لمكافحة الإرهاب وأوجه الاستفادة من المعلومات في مكافحته. واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة لبعض القضايا التي تم ضبطها وأعلن عنها في بعض الدول.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- أن أهم أسس العمل الإرهابي بأنه عمل عدواني ومنظم وعمدي، ويفرز الخوف والذعر والفزع، ويتم بوسائل وحشية وهمجية.
2- أن أساليب التمويل تأخذ شكلين: تمويل ذاتي وتمويل حكومي.وتستخدم أساليب خطف الطائرات والاغتيالات واحتجاز الرهائن واختطاف الشخصيات الهامة.
3- الوعي بخطورة العمل الإرهابي من حيث إلحاق الأضرار بالشباب، وأنه يؤدي إلى تدهور الاقتصاد وعدم الشعور بالأمان، وانهيار المجتمع وفشله في تنفيذ الخطط، وفي اهتزاز القيم وانتشار الفوضى وعدم الاستقرار، كما يؤدي إلى عرقلة التنمية والتقدم، وهدم المنشآت والمؤسسات، وهو يسبب

نوعاً من التوتر في العلاقات مع الدول الأخرى، وتفكك المجتمع وانتشار الرذيلة. بالإضافة إلى تأكيدهم أن أقصى درجات الخطورة هو الإرهاب ويليه التطرف ثم العنف.

4- وجدت فروق ذو دلالة إحصائية بين مستويات العدوانية لصالح التحكم بالسلوك العدواني في محور مظاهر خطورة الإرهاب.

5- اقتصر تحقيق الفرضية بعدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو الإرهاب بين الجنسين في محور تعريف الإرهاب. وهذا يشير إلى وجود فرق بين الجنسين في نظرتهم نحو الإرهاب في الدرجة الكلية وفي محاور الدراسة الثلاث الأخرى: الأسباب، والخطورة والمعالجة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Oftedal,2015). بعنوان "تمويل خلايا الإرهاب الجهادي في أوروبا". هدفت الدراسة إلى بيان التمويل المالي لنحو (40) خلية إرهابية دبرت هجمات في غرب أوروبا للأعوام 1994-2014م، وكذلك بيان مصادر التمويل المالي الخاصة بتلك الخلايا، والتي تنوعت بين مصادر تمويل ذاتي ودعم خارجي. وأظهرت نتائج الدراسة أن (73%) من الخلايا الإرهابية محور الدراسة حصلت على تمويلها بطرق قانونية، وأن معظم ذلك الدعم المادي أتى إما من خلال المداخيل المادية أو المدخرات المالية لأعضاء تلك الخلايا، ثم تلى ذلك الدعم من خلال التجارة بطرق غير مشروعة من خلال تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة، بضائع أخرى والسلب والنهب.

كما أظهرت أن فقط (25%) من أعضاء الخلايا الإرهابية موضوع الدراسة تلقوا دعماً من شبكات إرهابية دولية. وأن تمويل معظم أعضاء تلك الخلايا كان تمويلاً ذاتياً، وأن (5%) تلقت أموالاً من جمعيات خيرية إسلامية.

كما بينت الدراسة أن المؤامرات الإرهابية راعت أن تكون تكلفة عملياتها الإرهابية غير مكلفة، بحيث أنها كانت أقل من (10.000) دولار أمريكي.

دراسة (Hett,2008)، بعنوان "العملات الرقمية وتمويل الإرهاب". قامت الدراسة

بتوضيح طبيعة العملات الرقمية ، وكيفية عملها، وكيفية قيام العمليات الإرهابية باستخدام التحويلات من خلال العملات الرقمية من أجل الحصول على قيم نقدية مادية في الولايات المتحدة الأمريكية أو البلدان الأخرى المستهدفة. كما ناقشت الدراسة التشريعات والنظم الهيكلية للمؤسسات المالية وأدوات تطبيق النظم الحاكمة للعملات الرقمية.

دراسة (**Krieger& Meierrieks, 2011**)، بعنوان "تمويل الإرهاب وغسيل الأموال". هدفت الدراسة إلى تحليل جذور ودوافع وتكلفة الأنشطة الإرهابية، لوضع ضوابط ضد تمويل الإرهاب، وكذلك التعرف على مصادر تمويل المنظمات الإرهابية من خلال قنوات سرية وغالباً ما تكون غير شرعية.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تلازم بين تمويل الإرهاب وجريمة غسل الأموال، وهذا يعود إلى بعض الفروق الأساسية بين الإرهاب والجريمة المنظمة، التي تقود إلى أن هناك مضامين مختلفة في شروط اختيار الضوابط المناسبة، وأن تمويل الإرهاب يحتاج إلى مؤسسات إرهابية، وكذلك أشكال التمويل المالي، والتفاعل مع مستوى ونوع النشاط الإرهابي، وأن هناك علاقة بين تمويل الإرهاب وغسيل الأموال،

التعقيب على الدراسات السابقة

من العرض السابق للدراسات ذات العلاقة بمشكلة الدراسة الحالية، يُلاحظ أنَّ كل دراسة من تلك الدراسات تلفت الانتباه إلى مشكلة أصبحت تؤرق الدول، ألا وهي مشكلة الإرهاب وتمويله. حيث ركزت **دراسة المرواني، (2014)**، على التجربة السعودية الناجحة في مكافحة تمويل الإرهاب إلكترونيا. كما ألقت **دراسة العناني (2012)**. الضوء على مشكلة الإرهاب كظاهرة والجهود الدولية لمنعها ومكافحتها ومواجهة مصادر تمويلها، وكذلك بيان دور جريمة الاختطاف كأحد مصادر تمويل الإرهاب. كما ركزت **دراسة آل رشيد (2012)** على السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج لبيان محددات الأمن في السياسة الخارجية السعودية ومصادر التهديد الأساسية. وقد جاءت **دراسة النفيعي، (2011)**، للبحث في دور مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب بغرض التعريف بالجهات

المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب وحدود مسئولياتها، مع التركيز على دور مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب. أما **دراسة المرواني، (2011) فإنها ركزت على** التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب وكذلك بيان طبيعة الظاهرة الإرهابية وبيان مفهومه وأسبابه، والجهود الدولية والعربية في مكافحة الإرهاب. وقد جاءت **دراسة كاطع (2011)** بهدف بيان الجهود العربية لمكافحة جريمة الإرهاب، من خلال التعرف على مفهوم الإرهاب قانونياً، وتحديد الإرهاب وبيان أشكاله وأساليبه وتميّزه عن أعمال المقاومة. أما **دراسة الموسى، (2011). فإنها ألقت الضوء على** جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب من خلال التعرف على مجالات التعاون بين التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، وجاءت **دراسة المقبل (2010)** لتركز على جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب الدولي للفترة 2001–2009، وإبراز الجهود الدولية والعربية ومنها جهود المملكة العربية السعودية في التصدي للإرهاب. أما **دراسة العراعرة (2010)** فقد أبرزت أثر التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وبيان أثر الإرهاب الدولي على بنية ومؤسسات النظام الدولي. وجاءت **دراسة عرفة (2009)** بهدف التركيز على تجفيف مصادر تمويل الإرهاب من خلال بيان مصادر وأساليب تمويل الإرهاب، وعوامل تسهيل تمويله. أما **دراسة عياد (2007)** فقد ركزت على بيان حجم الظاهرة الإرهابية والتعريف بالإرهاب من وجهة نظر المشرع العربي، وكذلك بيانه في التشريعات المقارنة. وقد جاءت **دراسة الغامدي (2002)** لإظهار أهمية المعلومات في مواجهة الإرهاب والجهود المبذولة دولياً وعربياً لمواجهته، فضلاً عن بيان مصادر ووسائل جمع المعلومات لمكافحة الإرهاب.

أما الدراسة الحالية، فإنها تتفق مع معظم الدراسات السابقة مثل دراسة **المرواني، (2014)**، من حيث أن معظمها تطرق إلى جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب وتمويله، إلا أن اختلاف دراسة المرواني عن الدراسة الحالية أن الأولى اقتصرت على تجربة المملكة العربية السعودية في مكافحة تمويل

الإرهاب إلكترونيا، بينما الدراسة الحالية كانت شاملة لجميع مجالات مكافحة الإرهاب وتمويله.

بالنسبة **لدراسة العناني (2012)، ودراسة كاطع (2011). ودراسة الغامدي (2002)**، فإنها تتفق مع الدراسة الحالية بأنها تلقي الضوء على مشكلة الإرهاب كظاهرة والجهود الدولية لمنعها ومكافحتها ومواجهة مصادر تمويلها، إلا أنها لم تتطرق إلى جهود المملكة العربية السعودية في هذا المضمار من خلال مؤسستي النقد السعودي والتحريات المالية. وبالنسبة **لدراسة آل رشيد (2012)**. فإنها تتفق مع الدراسة الحالية في أن الإرهاب مهدد خارجي للمملكة العربية السعودية، بينما أهملت الجانب الداخلي الذي اشتملت عليه الدراسة الحالية.

تعتبر دراسة **النفيعي (2011)**، من أقرب الدراسات للدراسة الحالية، حيث اتفقت مع الدراسة الحالية في البحث في دور مؤسسة النقد السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب، إلا أن الدراسة الحالية بحثت أيضاً دور التحريات المالية بالإضافة إلى مؤسسة النقد السعودي.

وقد جاءت **دراسة عياد (2007)** متفقة في بعض جوانبها مع الدراسة الحالية من حيث التعريف بالإرهاب، إلا أن الدراسة الحالية تختلف معها في أنها ركّزت على الجوانب الأمنية والرقابية المالية، ولم تلتفت للمفاهيم القانونية.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي اتبعتها الدراسة للإجابة عن أسئلة الدراسة، مما يحقق أهدافها، وذلك من خلال عرض المنهجية المستخدمة، وبيان أداة الدراسة وطريقة جمع البيانات الميدانية للتأكد من صدق الأداة وثباتها، والكيفية التي طبقت بها الدراسة ميدانياً، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

1.3 منهجية الدراسة

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛ فقد اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي باستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية. وتم الاعتماد لإعداد الإطار النظري للدراسة على إجراء مسح مكتبي والرجوع إلى المصادر والمراجع والإحصائيات الرسمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة يتكوّن من العاملين في التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي بإدارتها المختلفة والبالغ عددهم (3650) موظفاً.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية من المجتمع الإحصائي المستهدف، وذلك لضمان الحصول على نتائج سليمة وواضحة تحقق أهداف الدراسة من حيث تمثيل المجتمع في الجانب الذي تتناوله الدراسة، حيث تم توزيع أداة الدراسة من قبل الباحث على عينة قوامها (180) موظفاً، تم استرجاع (155) استبانة، وبعد إجراء عملية التدقيق للإستبانات المسترجعة، تبين أن (11) استبانه غير صالحة للتحليل، وبالتالي تم استثنائها من التحليل الإحصائي، وبذلك تكونت

عينة الدراسة النهائية من (144) مبحوث من العاملين في مؤسسة النقد العربي السعودي (77) موظفاً ومن التحريات المالية (67) موظفاً، والجدول (1) يوضح التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة الديمغرافية.

جدول (1)

التوزيع النسبي لمجتمع وعينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة الديمغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
المؤسسة	النقد العربي السعودي	77	%53.47
	التحريات المالية	67	%46.53
الخبرة	1-5 سنوات	24	%16.67
	6-10 سنوات	45	%31.25
	11-15 سنة	43	%29.86
	16 سنة فما فوق	32	%22.22
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	46	%31.94
	بكالوريوس	71	%49.31
	دراسات عليا	27	%18.75
الكلي		144	%100

3.3 أداة الدراسة

استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد تم تصميم استبانه خاصة لجمع بيانات الدراسة الميدانية من عينة الدراسة المستهدفة، وذلك بعد إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الإطار النظري للدراسات السابقة، ومراجعة العديد منها، الإضافة إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة وموضوعها وأهدافها مثل دراسة (النفيعي،2011). وقد تضمنت أداة الدراسة الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: يتضمن البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة، كالخبرة، المؤهل العلمي، المؤسسة (التحريات المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي).

الجزء الثاني: طبيعة التهديدات الإرهابية الداخلية والخارجية المحتملة التي تواجه المملكة العربية السعودية.

الجزء الثالث: مصادر تمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً.

الجزء الرابع: جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب وتمويله.

4.3 اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة

أ- الصدق الظاهري:

للتأكد من صحة صحيفة الاستبيان وصلاحيته للتطبيق وتحقيق أهداف الدراسة، عمدت الدراسة إلى إجراء الصدق الظاهري لأداة الدراسة وذلك من خلال عرض أداة الدراسة "الاستبيان" في صيغتها الأولية على (4) محكمين من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس من كلية العلوم الاجتماعية من أقسام علم الاجتماع والسياسة من ذوي الخبرة والاختصاص في جامعة مؤتة، ملحق رقم (ب)-، وذلك لأخذ آرائهم حول محتوى أداة الدراسة، ومدى استيفاء مجالاتها لعناصر موضوع الدراسة، ومدى كفاية الفقرات في كل مجال، وحاجة الفقرات المطروحة للتعديل أو الحذف، بالإضافة إلى مدى وضوح صياغة الفقرات، وكذلك مدى قدرة مجالات أداة الدراسة على الإجابة عن أسئلتها، وقد قام السادة المحكمين بإبداء أرائهم وملاحظاتهم من حيث مدى ملائمة سلم الإجابة على الفقرات، وكذلك إجراء ما يرونه مناسباً لتعديل الفقرات وصياغتها بطريقة أوضح، وعلى ضوء نتائج التحكيم، واتفاقهم على إجراء التعديلات اللازمة، استبقيت جميع فقرات الاستبيان والتي قد حصلت على اتفاق (80%) من عدد المحكمين، مع إجراء تعديل صياغة عدد من الفقرات التي أجمع أكثر من (25%) من المحكمين على ضرورة تعديلها. وفي ضوء ذلك أصبح عدد فقرات أداة الدراسة بشكلها النهائي (84) فقرة موزعة على مجالات الدراسة.

ب- صدق البناء (الاتساق الداخلي):

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم التحقق من الصدق البنائي لمجالات أداة الدراسة، حيث يتطلب التحقق من صدق البناء تطبيق أولي للاستبانة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة، وقد تكونت العينة الاستطلاعية من (25) مبحوث تم اختيارها من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، وقد طلب من أفراد العينة الاستطلاعية الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد استرجاعها تم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل الارتباط بين الفقرات في كل مجال والدرجة الكلية.

الصدق البنائي لفقرات القسم الأول: جهود مكافحة الإرهاب وتمويله المقترحة

جدول (2)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لقسم جهود مكافحة الإرهاب وتمويله المقترحة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.31	15	**0.755	29	**0.706
2	**0.34**	16	**0.793**	30	**0.675**
3	**0.26**	17	**0.752**	31	**0.754**
4	**0.27**	18	**0.752**	32	**0.676**
5	**0.27**	19	**0.728**	33	**0.721**
6	**0.304**	20	**0.733**	34	**0.675**
7	*0.194*	21	**0.643**	35	**0.674**
8	**0.266**	22	**0.706**	36	**0.689**
9	**0.220**	23	**0.697**	37	**0.776**
10	**0.717**	24	**0.696**	38	**0.689**
11	**0.690**	25	**0.688**	39	**0.744**
12	**0.699**	26	**0.609**	40	**0.680**
13	**0.682**	27	**0.692**	41	**0.647**
14	**0.768**	28	**0.645**	42	**0.580**

** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

يلاحظ من الجدول (2) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين فقرات القسم الأول من الجزء الثاني من أداة الدراسة والمتعلق بجهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب وتمويله المقترحة مع المجال ككل ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01). مما يشير إلى تحقق الصدق البنائي للمجال الأول.

الصدق البنائي لفقرات القسم الثاني: طبيعة التهديد المقترح

جدول (3)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لقسم طبيعة التهديدات الإرهابية الداخلية والخارجية المحتملة التي تواجهها المملكة العربية السعودية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.572**	8	**0.641**	15	**0.578**
2	**0.657**	9	**0.698**	16	**0.567**
3	**0.524**	10	**0.642**	17	**0.559**
4	**0.579**	11	**0.661**	18	**0.468**
5	**0.634**	12	**0.667**	19	**0.465**
6	**0.671**	13	**0.588**	20	**0.474**
7	**0.656**	14	**0.601**		

** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

يلاحظ من الجدول (3) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين فقرات المجال الأول في الجزء الثاني من أداة الدراسة والمتعلق بقياس طبيعة التهديدات الإرهابية الداخلية والخارجية المحتملة التي تواجهها المملكة العربية السعودية مع المجال ككل ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01). مما يشير إلى تحقق الصدق البنائي للمجال الثاني.

الصدق البنائي لفقرات المجال الثالث: مصادر تمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً

جدول (4)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لمصادر تمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.803	9	**0.869	17	**0.802
2	**0.821	10	**0.854	18	**0.778
3	**0.741	11	**0.854	19	**0.720
4	**0.785	12	**0.838	20	**0.739
5	**0.827	13	**0.836	21	**0.740
6	**0.814	14	**0.735	22	**0.762
7	**0.829	15	**0.818		
8	**0.818	16	**0.813		

** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

يلاحظ من الجدول (4) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين فقرات القسم الثالث من أداة الدراسة والمتعلق **بمصادر تمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً** مع الدرجة الكلية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01). مما يشير إلى تحقق الصدق البنائي للقسم الثالث.

2- ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل كرونباخ ألفا للوقوف على درجة ثبات الأداة ولكل مجال من مجالاتها، وجاءت النتائج بالشكل التالي:

جدول (5)

معاملات الثبات (كرونباخ الفا) لمجالات أداة الدراسة

القسم	عنوانه	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
1	جهود مكافحة الإرهاب وتمويله المقترحة	**42**	0.962
2	طبيعة التهديد المقترح	**15**	0.903
3	مصادر التمويل	**15**	0.973
الكلي	الثبات الكلي	**10**	0.966

تشير بيانات الجدول (5) أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لفقرات القسم الأول جهود مكافحة الإرهاب وتمويله المقترحة لجميع فقرات هذا البُعد بلغت (0.962)، وللقسم الثاني والمتعلق طبيعة التهديد المقترح لجميع فقرات هذا القسم بلغت (0.903)، وللقسم الثالث والمتعلق بمصادر التمويل لجميع فقرات هذا القسم بلغت (0.973)، أما الثبات الكلي للاستبانة فقد بلغ (0.966).

وبناءً على ما تقدم من نتائج الاختبارات السيكومترية، أمكن التأكد وبدرجة عالية من الثقة من الصدق البنائي والثبات وصدق المحكمين لأداة الدراسة، وأنه يتضح إمكانية تطبيق أداة الدراسة والاعتماد عليهما في الحصول على البيانات التي تحقق أهداف الدراسة، والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تصنيف إجابات فقرات مجالات أداة الدراسة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب درجة الموافقة على النحو التالي:

واعتمدت الدراسة تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا، وحددت بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب الأهمية على النحو التالي:

1. (موافق بشدة) ويمثل (5 درجات).
2. (موافق) ويمثل (4 درجات).
3. (محايد) ويمثل (3 درجات).
4. (غير موافق) ويمثل (درجتان).
5. (غير موافق بشده) ويمثل (درجة واحدة).

ولحساب طول خلايا المقياس الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) تم الاعتماد على الطرق التالية:

أ- تم حساب المدى لطول المقياس الخماسي: (4=1-5)

ب- تقسيم عدد فئات المقياس على المدى للحصول على طول الخلية الصحيح أي : (4÷5=0.80)

ج- إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) ولغاية الحد الأعلى للمقياس، كما يلي:

1) متوسط حسابي يتراوح بين (1 إلى 1.80) ويشير إلى " قليلة جداً ".
2) متوسط حسابي يتراوح بين (1.81 إلى 2.60) ويشير إلى قليلة.
3) متوسط حسابي يتراوح بين (2.61 إلى 3.40) ويشير إلى متوسطة.
4) متوسط حسابي يتراوح بين (3.41 إلى 4.20) ويشير إلى كبيرة.
5) متوسط حسابي يتراوح بين (4.21 إلى 5.00) ويشير إلى كبيرة جداً.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة للاتجاه العام للمجال إجمالاً سيتم التعامل معها لتفسير المتوسطات الحسابية على النحو التالي:

مرتفع	**متوسط**	**منخفض**
(3.68 -5)	(2.34-3.67)	(1- 2.33)

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للمجال إجمالاً أكثر من (3.68) فيكون مستوى الإجابة مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي

(3.56–2.34) فان مستوى الإجابة متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي (1– 2.33) فيكون مستوى الإجابة منخفضا.

وقد عالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V. 21، وللإجابة عن أسئلة الدراسة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1) مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية. ولمعرفة المتوسطات الحسابية، والمتوسط الحسابي العام لأبعاد الدراسة، لمعرفة مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات مجالات الدراسة، وتم حساب الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات استبانة الدراسة بهدف التعرف على مدى تشتت الإجابات، فكلما كانت قيمة الانحراف المعياري أقرب من الصفر دل ذلك على تركز الإجابات وانخفض تشتتها عن الوسط الحسابي.
2) معامل الارتباط بيرسون لإجراء اختبار الصدق البنائي لمجالات الدراسة. ولإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة.
3) استخدام معامل كرنباخ ألفا Cronbach Alpha، لقياس ثبات مجالات أداة الدراسة.
4) استخدام اختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية. وتم استخدامه للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء عينة الدراسة نحو مجالات الدراسة باختلاف المتغيرات المصنفة إلى مجموعتين.
5) استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية، وتم استخدامه للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء عينة الدراسة نحو مجالات الدراسة باختلاف المتغيرات المصنفة إلى ثلاث مجموعات أو أكثر.

6) أما في الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية تم الاعتماد على اختبار أقل الفروق الإحصائية LSD.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

تستعرض الدراسة في هذا الفصل النتائج الميدانية الخاصة بالإجابة عن أسئلة الدراسة، والمتعلقة بشكل رئيس بالتعرف على جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب داخلياً وخارجياً من وجهة نظر موظفي التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي، وفقا لما أظهرته نتائج المعالجات الإحصائية، وذلك على النحو التالي:

1.4 عرض النتائج

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً؟ من وجهة نظر موظفي التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي.

من أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو **طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً**، والجدول (6) يبين هذه النتائج.

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات عينة الدراسة نحو طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
46	تشكّل القدرات النووية الإيرانية خطراً إرهابياً محتملاً على أمن المملكة	3.83	1.11	1	مرتفع
47	يشكّل الحوثيون والمتحالفون معهم مصدر تهديد إرهابي لأمن المملكة	3.78	1.00	2	مرتفع
48	تشكّل إيران الخطر الإرهابي الأكبر على المملكة	3.76	1.07	3	مرتفع
49	يشكّل ما يُعرف بـ"تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش) مصدراً إرهابياً كبيراً لأمن المملكة	3.74	1.04	4	مرتفع

50	يشكّل ما يُسمى بـ"حزب الله" تهديداً إرهابياً ضد مصالح المملكة	3.73	0.96	5	مرتفع
52	يشكّل عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق مصدراً للخطر الإرهابي على المملكة	3.73	1.08	6	مرتفع
43	تعتبر الجماعات الإسلامية المتطرفة المصدر الرئيس للإرهاب في المملكة	3.73	1.08	7	مرتفع
54	يشكّل دعم إيران للحركات الإرهابية تهديداً مباشراً لأمن المملكة	3.71	1.10	8	مرتفع
55	تعتبر الحركات والتنظيمات التكفيرية الإرهابية خطراً داخلياً أكبر منه خارجياً	3.64	0.99	9	متوسط
56	تشكّل خلايا إيران في المملكة والمنطقة خطراً إرهابياً كبيراً على المملكة	3.60	1.11	10	متوسط
60	تساعد الجرائم الإلكترونية في زيادة قدرات الإرهابيين للقيام بأعمال إرهابية	3.58	1.18	11	متوسط
45	تشكّل جماعة القاعدة مصدراً إرهابياً كبيراً لتهديد أمن المملكة	3.57	1.02	12	متوسط
57	تزيد الحرب الأهلية في اليمن من مخاطر تعرض المملكة لتهديدات إرهابية	3.54	1.13	13	متوسط
58	يشكّل التحالف الإسلامي العسكري قوة ردع لمواجهة التهديدات الإرهابية ضد المملكة	3.52	1.00	14	متوسط
59	تزيد جرائم تجارة المخدرات من مخاطر التهديد الإرهابي	3.50	1.01	15	متوسط
61	تساهم جرائم تقليد وتزييف العملات من مخاطر التهديد الإرهابي لأمن المملكة	3.47	1.14	16	متوسط
62	يزيد خطاب التحريض الديني من مخاطر التهديد الإرهابي ضد المملكة	3.37	1.17	17	متوسط
53	تزيد الحرب في سوريا من مخاطر التهديد الإرهابي للمملكة	3.24	1.15	18	متوسط
51	تساهم الحرب على اليمن في زيادة المخاطر الإرهابية على المملكة	3.22	1.33	19	متوسط
44	يرجع سبب معظم العمليات الإرهابية إلى مواقف المملكة تجاه القضايا العربية والإسلامية	3.22	1.25	20	متوسط
	الكلي	3.57	0.65		متوسط

من خلال النتائج المبينة في الجدول (6) يتضح ما يلي:

1. جاء المستوى الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً متوسطاً، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.57) بانحراف معياري (0.65) وتعكس هذه النتيجة دور متوسط وقريب من المرتفع لطبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً.
2. حققت 8 فقرات على تقديرات مرتفعة وهي ذوات الأرقام (46، 47، 48، 49، 50، 52، 43، 54) على التوالي حسب طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً، وتراوحت قيم الأوساط الحسابية لإجابات عينة الدراسة على هذه الفقرات بين (3.83−3.71)، وقد أشارت أهم هذه الفقرات على أن أهم التهديدات التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية تتمثل في القدرات النووية الإيرانية، والحوثيون، وما يعرف باسم (داعش)، وحزب الله، والجماعات الإسلامية المتطرفة.
3. حققت باقي الفقرات على تقديرات متوسطة وتراوحت أوساطها الحسابية بين (3.64−3.22)، وقد أشارت أهم هذه الفقرات على أن دعم إيران للخلايا الإرهابية يشكل خطراً، بالإضافة إلى الجرائم الالكترونية، وتجارة المخدارات، وتزايد الأوضاع سوءً في سوريا واليمن، وجرائم تزييف العملات، ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة ومتوسطة وأنه لا يوجد أي فقرة حصلت على تقديرات منخفضة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً؟ من وجهة نظر موظفي التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي.

من أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو **مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً**، والجدول (7) يبين هذه النتائج.

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات عينة الدراسة نحو مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
71	تشكّل إيران مصدراً رئيساً لتمويل للجماعات الإرهابية داخل المملكة	3.83	1.03	1	مرتفع
72	يعتبر ما يُسمى بـ"حزب الله" ممولاً هاماً للإرهاب داخل المملكة	3.81	1.13	2	مرتفع
74	يشكّل تدريب أعضاء الحركات الإرهابية أهم عنصر تمويل للإرهابيين	3.75	1.09	3	مرتفع
73	يعتبر التمويل أهم عوامل استمرار الحركات الإرهابية	3.70	1.11	4	مرتفع
76	توجد علاقة وثيقة بين تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة	3.70	1.10	4	مرتفع
75	تعتبر الجريمة الإرهابية مصدراً هاماً لتمويل الإرهاب	3.67	0.99	5	متوسط
79	يعتمد الإرهابيين بشكل كبير على الجرائم الإلكترونية في تمويل أعمالهم	3.66	1.08	6	متوسط
80	يعتبر تجنيد أعضاء جدد للمنظمات الإرهابية عاملاً هاماً في تمويل الإرهاب	3.65	1.17	7	متوسط
81	يساهم تمويل إيران للحوثيين في زيادة تهديد أمن المملكة	3.65	1.00	7	متوسط
83	تعتبر إيران الممول الأول لحركة الحوثي الإرهابية	3.63	1.14	8	متوسط
84	تعتبر إيران أهم ممول لحركة حزب الله الإرهابية في المنطقة	3.60	1.09	9	متوسط
63	تعتبر جرائم غسل الأموال مصدر رئيس لتمويل للإرهاب	3.58	1.14	10	متوسط
67	يعتبر التمويل المالي أبرز مصدر لتمويل الإرهاب	3.58	1.01	10	متوسط
66	تشكّل جرائم الاتجار بالمخدرات مصدر تمويل للإرهاب	3.58	1.07	10	متوسط
64	تعتبر جرائم السطو المسلح مصدر هاماً لتمويل رئيس للإرهاب	3.58	1.19	10	متوسط
65	تساهم الفدية من جرائم الاختطاف في تمويل الإرهاب	3.57	1.13	11	متوسط
68	يعتبر التمويل بالأسلحة أخطر مصدر لتمويل الإرهاب	3.56	1.13	12	متوسط
70	يعتبر انضمام أعضاء جدد للمنظمات الإرهابية الخطر الإرهابي الأكبر لتمويل الإرهاب	3.53	1.14	13	متوسط
69	تساعد الحرب في سوريا على خلق بيئة آمنة لتمويل الجماعات الإرهابية	3.53	1.10	13	متوسط

77	يشكّل التمويل المباشر بالأموال النقدية والعينية للإرهابيين من بعض الدول مصدراً رئيساً لدعم الإرهابيين	3.51	1.12	14	متوسط
78	يعتبر التمويل المباشر للإرهابيين بالأموال النقدية والعينية من بعض الأفراد والجماعات والمؤسسات الخطر الأكبر لتهديد أمن المملكة	3.43	1.05	15	متوسط
82	يعتبر تقليد وتزييف العملات الورقية مصدراً هاماً لتمويل الإرهاب	3.36	1.11	16	متوسط
	الكلي	3.61	0.88		متوسط

من خلال النتائج المبينة في الجدول (7) يتضح ما يلي:

1. جاء المستوى الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً متوسطاً، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.61) بانحراف معياري (0.88) وتعكس هذه النتيجة دور متوسط لمصادر تمويل الإرهاب التي تهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً.

4. حققت 5 فقرات تقديرات مرتفعة وهي (71، 72، 74، 73، 76) على التوالي كأعلى مصادر لتمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً، وتراوحت قيم الأوساط الحسابية لإجابات عينة الدراسة على هذه الفقرات بين (3.83–3.70)، وقد أشارت أهم هذه الفقرات على أن إيران وحزب الله المصدر الأول والداعم والممول للإرهاب.

5. حققت باقي الفقرات وعددها (17) فقرات على تقديرات متوسطة وتراوحت أوساطها الحسابية بين (3.67–3.36)، وقد أشارت أهم هذه الفقرات على أثر الجرائم الالكترونية في تمويل الإرهاب، وان إيران تدعم الحوثيين بالسلاح والمال، بالإضافة إلى جرائم غسل الأموال وتزييف العملات وتجارة المخدرات داعم رئيسي للإرهاب. ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة ومتوسطة وأنه لا يوجد أي فقرة حصلت على تقديرات منخفضة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً؟ من وجهة نظر موظفي التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي.

من أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو **مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً**، والجدول (8) يبين هذه النتائج.

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات عينة الدراسة نحو مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
4	تساعد تشديد الرقابة على صحة الأوراق الثبوتية في تخفيف دعم وتمويل الجماعات الإرهابية	4.25	0.74	1	مرتفع
3	يساهم تشديد الرقابة على مصادر الأموال المحولة في تقليل التمويل الإرهابي	4.22	0.75	2	مرتفع
2	يحدُّ تشديد الرقابة على الأموال المودعة والمسحوبة في البنوك من فاعلية تمويل الإرهاب	4.18	0.68	3	مرتفع
14	يزيد دور المملكة في الدفاع عن قضايا الأمة من تعرضها للهجمات الإرهابية	4.17	0.78	4	مرتفع
42	يؤدي برنامج المناصحة دوراً هاماً في قطع التمويل عن الإرهابيين	4.17	0.70	4	مرتفع
5	يزيد وضع الخطط والإجراءات الوقائية من كفاءة العاملين في مؤسسة النقد العربي السعودي والتحريات المالية في مكافحة تمويل الإرهاب	4.16	0.71	5	مرتفع
8	يزيد إدخال التقنيات الحديثة وتطوير البرامج المتخصصة في أداء العاملين في مؤسسة النقد العربي السعودي والتحريات المالية لمواجهة تمويل الإرهاب	4.16	0.82	5	مرتفع
9	يساهم توفير الإمكانات المادية والفنية في زيادة كفاءة العاملين في مؤسسة النقد العربي السعودي والتحريات المالية لمواجهة تمويل الإرهاب	4.13	0.78	6	مرتفع

6	يساهم التعاون المشترك بين العاملين في مؤسسة النقد العربي السعودي والتحريات المالية من فعالية مكافحة تمويل الإرهاب	4.09	0.79	7	مرتفع
10	يساهم ضعف الرقابة على عمل الهيئات والجمعيات الخيرية في احتمالات أن يصبح بعضها مصدراً لتمويل الجماعات الإرهابية	3.97	1.04	8	مرتفع
11	يساهم زيادة الوعي لدى المواطن في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية	3.92	0.99	9	مرتفع
15	تساعد الحملات الأمنية الاستباقية الوقائية في التخفيف من تعرض المملكة لهجمات إرهابية	3.90	0.98	10	مرتفع
16	يساهم حزم الإجراءات العقابية ضد من يقومون بتمويل الجرائم الإرهابية في ردعهم	3.89	0.98	11	مرتفع
18	تكفي التشريعات والقوانين العقابية المتبعة في المملكة من أجل ردع ممولي الإرهاب	3.89	0.91	11	مرتفع
21	يساهم زيادة تبادل المعلومات الأمنية في مكافحة تمويل الإرهاب	3.88	1.01	12	مرتفع
23	تعتبر التحريات الأمنية والمالية والمصرفية عاملاً مهماً في مكافحة الإرهاب ومموليه	3.88	0.89	12	مرتفع
22	يساعد انضمام المملكة للاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية والخليجية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله في ردع الإرهابيين ومموليهم	3.87	0.99	13	مرتفع
20	تحتاج التشريعات والقوانين فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب إلى إعادة هيكلة	3.87	1.01	13	مرتفع
19	يعتبر زيادة التعاون بين الأجهزة الرقابية المالية والمصرفية المختلفة عاملاً هاماً في مكافحة تمويل الإرهاب	3.86	1.04	14	مرتفع
28	تعتبر جهود المملكة العربية السعودية الداخلية كافية في محاربة تمويل الإرهاب	3.85	1.05	15	مرتفع
27	تساعد مواكبة التطورات التقنية والأمنية في مكافحة الإرهاب ومموليه في التقليل من الجرائم الإرهابية	3.84	1.03	16	مرتفع
26	تشديد الرقابة على الحسابات التي تتلقى مبالغ كبيرة لم يسبق لها أن تلقتها من قبل.	3.83	1.00	17	مرتفع
24	تشديد الرقابة على التحويلات النقدية الكبيرة ومتابعتها يساعد في التخفيف من جرائم تمويل الإرهاب	3.83	1.12	17	مرتفع

25	تشديد الرقابة على حسابات العملاء في المصارف ممن يتم إيداع مبالغ كبيرة في حساباتهم من أكثر من عميل.	3.82	0.99	18	مرتفع
29	تعتبر جهود المملكة العربية السعودية الخارجية كافية في محاربة تمويل الإرهاب	3.82	1.05	18	مرتفع
30	يساهم تشديد الرقابة الحكومية على الجمعيات والمؤسسات الخيرية عاملاً هاماً في قطع التمويل عن الإرهابيين	3.81	1.02	19	مرتفع
31	يساهم تشديد الرقابة الحكومية على نوعية الخطاب الديني في زيادة الوعي بمخاطر العمل الإرهابي	3.81	0.95	19	مرتفع
1	يزيد إشراك موظفي الأجهزة الرقابية في دورات داخلية وخارجية من كفاءتهم في مكافحة الإرهاب ومموليه	3.81	1.02	19	مرتفع
39	تزيد مشاركة المملكة في التحالفات الدولية من قدرتها على مكافحة الإرهاب ومصادر تمويله	3.78	1.07	20	مرتفع
40	يشكّل تقليد وتزوير العملات النقدية الورقية مصدراً هاماً في تمويل الإرهاب	3.78	0.99	20	مرتفع
38	يعتبر دور مؤسسات المجتمع المدني رديفاً مهماً في مكافحة الإرهاب ومموليه	3.76	1.00	21	مرتفع
32	تساعد برامج التوعية الدينية في محاربة الفكر المتطرف وتمويله	3.76	1.00	21	مرتفع
33	يساهم نشر ثقافة التسامح والتعايش في التقليل من خطر الفكر المتطرف	3.76	1.10	21	مرتفع
34	يساعد تطوير برامج الرقابة المالية والمصرفية في تقليل خطر تمويل الإرهاب	3.73	1.01	22	مرتفع
36	يعزز الجهد الإعلامي الحكومي والخاص في التخفيف من التهديد الإرهابي	3.72	1.01	23	مرتفع
35	تساعد البرامج الإرشادية والتوعوية في زيادة وعي المواطن بخطر الإرهاب وتمويله	3.72	1.03	23	مرتفع
37	يساعد تطوير برامج التوعية الإعلامية في مكافحة الإرهاب وتمويله	3.72	1.09	23	مرتفع
41	يساهم تعزيز الوحدة الوطنية في دعم جهود المملكة لمحاربة الإرهاب وتمويله	3.69	1.19	24	مرتفع

7	يرفع إشراك العاملين في مؤسسة النقد العربي السعودي والتحريات المالية في دورات تدريبية متخصصة من كفاءة العاملين في مكافحة تمويل الإرهاب	3.64	0.97	25	متوسط
17	يساهم سن تشريعات وقوانين جديدة فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب في التقليل من تعرض المملكة لهجمات إرهابية	3.60	0.96	26	متوسط
12	تزيد عدم كفاية التشريعات الضابطة لمكافحة تمويل الإرهاب في زيادة العمليات الإرهابية	3.59	1.04	27	متوسط
13	يعتبر التقليل من استقدام العمالة الوافدة من المناطق التي تشهد صراعات في المنطقة عاملاً هاماً في تخفيف الهجمات الإرهابية ضد المملكة	3.53	1.02	28	متوسط
	الكلي	3.88	0.60		مرتفع

من خلال النتائج المبينة في الجدول (8) يتضح ما يلي:

2. جاء المستوى الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً مرتفعاً، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.88) بانحراف معياري (0.60) وتعكس هذه النتيجة دور مرتفع للجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب داخلياً وخارجياً.
6. حققت 38 فقرة تقديرات مرتفعة حسب الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً، وتراوحت قيم الأوساط الحسابية لإجابات عينة الدراسة على هذه الفقرات بين (4.25-3.69)، وقد أشارت أهم هذه الفقرات على أن تشديد الرقابة يسهم في تجفيف الإرهاب من خلال وضع الخطط العلاجية، وإدخال التقنيات الحديثة، وتوعية المواطن السعودي، والتعاون مع الدول الشقيقة.
7. حققت باقي الفقرات وعددها (4) فقرات على تقديرات متوسطة وتراوحت أوساطها الحسابية بين (3.64-3.53)، وقد أشارت أهم هذه الفقرات على ضرورة تدريب العاملين في التحريات المالية ومؤسسة النقد العربية بدورات متخصصة ومتطورة،

وسن التشريعات التي تحد من تمويل الإرهاب وتحاربه، ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة ومتوسطة وأنه لا يوجد أي فقرة حصلت على تقديرات منخفضة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب وطبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب قيمة معامل الارتباط بين **جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب وطبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية** ، والجدول التالي يبين النتائج:

جدول(9)

قيم معاملات الارتباط بين مستوى جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب وطبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية

المقياس	طبيعة التهديدات الإرهابية	
	الارتباط	الدلالة
الجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب	**0.651	0.00

**ذات دلالة إحصائية عند($\alpha \leq 0.01$) .

تظهر نتائج الجدول (9) وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين مستوى جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب وطبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي (0.651) وهي معنوية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.01$)، وهذا يعني أن الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية تسهم في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب وطبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً "تعزى لمتغيرات (الخبرة، والمؤهل العلمي، المؤسسة (جهة العمل))؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار "ت" (T-test) للعينات المستقلة واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، حيث تم استخدام اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test) للكشف عن الفروق باختلاف المتغيرات المصنفة لمجموعتين فقط والتي تضمنت متغير "جهة العمل "، بينما استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق باختلاف المتغيرات المصنفة لثلاثة مجموعات أو أكثر والتي تضمنت متغيرات "الخبرة، والمؤهل العلمي"، وتم استخدام اختبار أقل الفروق الاحصائية LSD لتحديد مصادر الفروق. في حال وجودها، وبالشكل التالي:

1-**الفروق باختلاف متغير جهة العمل**

للكشف عن الفروق باختلاف متغير جهة العمل تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (10) يوضح النتائج:

الجدول (10)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير جهة العمل

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
جهة العمل	مؤسسة النقد العربي السعودي	77	3.53	0.63	**142**	**0.835**	**0.407**
	التحريات المالية	67	3.62	0.67			

* **دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة** (0.05).

من خلال النتائج في الجدول (10) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو طبيعة التهديدات الإرهابية التي

يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير جهة العمل ، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.835)، وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2-**الفروق حسب متغير الخبرة**

للكشف عن الفروق باختلاف متغير الخبرة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، حيث تم أولاً حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير الخبرة.

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير الخبرة

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخبرة	1-5	24	3.59	0.51
	6-10 سنوات	45	3.53	0.69
	11-15 سنة	43	3.50	0.77
	16 سنة فما فوق	32	3.73	0.48

يتضح من الجدول (11) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير الخبرة ، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (11).

جدول (12)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير الخبرة

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
	بين المجموعات	1.045	3	0.348		
الخبرة	خلال المجموعات	59.960	140	0.428	*0.813	**0.488**
	المجموع	61.005	143			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير الخبرة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.813) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

3-الفروق حسب متغير المؤهل العلمي

للكشف عن الفروق باختلاف متغير المؤهل العلمي تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، حيث تم أولاً حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير المؤهل العلمي.

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ثانوية عامة	46	3.34	0.71
المؤهل العلمي	بكالوريوس	71	3.65	0.60
	دراسات عليا	27	3.76	0.58

يتضح من الجدول (13) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير المؤهل العلمي، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (14).

جدول (14)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير المؤهل العلمي

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
	بين المجموعات	3.919	2	1.960		
المؤهل العلمي	**خلال المجموعات**	57.085	141	0.405	*4.840	**0.009**
	المجموع	61.005	143			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة** (0.05).

يتضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو **طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير** المؤهل العلمي حيث بلغت قيمة (F)

المحسوبة (0.813) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار أقل الفروق الإحصائية (LSD) للمقارنة البعدية، في الجدول رقم (15).

جدول (15)

نتائج اختبار (**LSD**) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة مستوى طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير المؤهل العلمي

(المؤهل العلمي)	**المتوسط الحسابي**	**ثانوية عامة**	**بكالوريوس**	**دراسات عليا**
		الفرق بين المتوسطات الحسابية		
ثانوية عامة	3.34	–	*-0.31	*-0.42
بكالوريوس	3.65	–	–	-0.11
دراسات عليا	3.76	–	–	–

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج في الجدول (15) وجود فروق دالة إحصائيا بين المتوسطات ولصالح أفراد عينة الدراسة من المؤهل العلمي دراسات عليا وبكالوريوس الذين كان متوسط إجاباتهم نحو **طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً** أعلى من أفراد عينة الدراسة من فئة المؤهل العلمي (ثانوية عامة)، وقد بلغ الفرق بين المتوسطات (0.42) و(0.31) وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05**) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً " تعزى لمتغيرات (الخبرة، والمؤهل العلمي، جهة العمل)؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار "ت" (T-test) للعينات المستقلة واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، حيث تم استخدام اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test) للكشف عن الفروق باختلاف المتغيرات المصنفة لمجموعتين فقط والتي تضمنت متغير "جهة العمل "، بينما

استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق باختلاف المتغيرات المصنفة لثلاثة مجموعات أو أكثر والتي تضمنت متغيرات "الخبرة، والمؤهل العلمي"، وتم استخدام اختبار أقل الفروق الاحصائية LSD لتحديد مصادر الفروق. في حال وجودها، وبالشكل التالي:

1-الفروق باختلاف متغير جهة العمل

للكشف عن الفروق باختلاف متغير جهة العمل تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (16) يوضح النتائج:

الجدول (16)

نتائج اختبار (ت) (**t-test**) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير جهة العمل

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
جهة العمل	مؤسسة النقد العربي"	**77**	**3.53**	**0.78**	142	**1.262**	0.**072**
	التحريات المالية	**67**	**3.71**	**0.96**			

* **دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة** (0.05).

من خلال النتائج في الجدول (16) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو **مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً** ، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.262)، وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2-الفروق حسب متغير الخبرة

للكشف عن الفروق باختلاف متغير الخبرة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، حيث تم أولاً حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو **مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً** باختلاف متغير

الخبرة.

جدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير الخبرة

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخبرة	5-1	24	3.95	0.34
	6-10 سنوات	45	3.38	1.09
	11-15 سنة	43	3.42	0.88
	16 سنة فما فوق	32	3.96	0.59

يتضح من الجدول (17) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو **مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً** باختلاف متغير الخبرة ، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (18).

جدول (18)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير الخبرة

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الخبرة	بين المجموعات	10.779	3	3.593		
	خلال المجموعات	99.183	140	0.708	*5.072	**0.002**
	المجموع	109.963	143			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد

عينة الدراسة نحو **مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير** الخبرة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.072) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار أقل الفروق الإحصائية (LSD) للمقارنة البعدية، في الجدول رقم (19).

جدول (19)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة حول مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير الخبرة

الخبرة	المتوسط الحسابي	1–5 سنوات	6–10 سنوات	11–15 سنة	16 سنة فما فوق
		الفرق بين المتوسطات الحسابية			
1–5 سنوات	3.95	–	*0.569	*0.529	-0.017
6–10 سنوات	3.38	–	-	−0.039	*-0.587
11–15 سنة	3.42	–	–	–	*-0.547
16 سنة فما فوق	3.96	–	-	-	-

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج في الجدول (19) وجود فروق دالة إحصائيا بين المتوسطات ولصالح أفراد عينة الدراسة من متغير الخبرة (1–5 سنوات، 6–10 سنوات، 16 سنة فما فوق) الذين كان متوسط إجاباتهم نحو **مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً** أعلى من أفراد عينة الدراسة من فئة الخبرة (11–15 سنة)، وقد بلغ الفرق بين المتوسطات (0.569) و(0.529) و(0.547) وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

3–**الفروق حسب متغير المؤهل العلمي**

للكشف عن الفروق باختلاف متغير المؤهل العلمي تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، حيث تم أولاً حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف

متغير المؤهل العلمي.

جدول (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ثانوية عامة	46	3.50	0.99
المؤهل العلمي	بكالوريوس	71	3.58	0.91
	دراسات عليا	27	3.89	0.37

يتضح من الجدول (20) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير المؤهل العلمي، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (21).

جدول (21)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير المؤهل العلمي

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
	بين المجموعات	2.699	2	1.350		
المؤهل العلمي	**خلال المجموعات**	107.263	141	0.761	**1.774**	**0.173**
	المجموع	109.963	143			

يتضح من النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية

السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير المؤهل العلمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.774) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

النتائج المتعلقة بالسؤال السابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً " تعزى لمتغيرات (الخبرة، والمؤهل العلمي، جهة العمل)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار "ت" (T-test) للعينات المستقلة واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، حيث تم استخدام اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test) للكشف عن الفروق باختلاف المتغيرات المصنفة لمجموعتين فقط والتي تضمنت متغير "جهة العمل "، بينما استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق باختلاف المتغيرات المصنفة لثلاثة مجموعات أو أكثر والتي تضمنت متغيرات "الخبرة، والمؤهل العلمي"، وتم استخدام اختبار أقل الفروق الاحصائية LSD لتحديد مصادر الفروق. في حال وجودها، وبالشكل التالي:

1-الفروق باختلاف متغير جهة العمل

للكشف عن الفروق باختلاف متغير جهة العمل تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (22) يوضح النتائج:

الجدول (22)

نتائج اختبار (ت) (**t-test**) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً باختلاف متغير جهة العمل

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
جهة العمل	مؤسسة النقد العربي "	**77**	**3.83**	**0.53**	142	4.720	0.031
	التحريات المالية	**67**	**3.94**	**0.66**			

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة** (0.05).

من خلال النتائج في الجدول (22) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.720)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وجاءت هذه الفروق لصالح المتوسط الحسابي الأعلى وهم فئة (التحريات المالية).

2-**الفروق حسب متغير الخبرة**

للكشف عن الفروق باختلاف متغير الخبرة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، حيث تم أولاً حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً باختلاف متغير الخبرة.

جدول (23)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً باختلاف متغير الخبرة

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخبرة	1-5 سنوات	24	3.99	0.32
	6-10 سنوات	45	3.85	0.62
	11-15 سنة	43	3.77	0.78
	16 سنة فما فوق	32	3.99	0.37

يتضح من الجدول (23) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو **مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً** باختلاف متغير الخبرة، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل

التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (24).

جدول (24)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو **مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً** باختلاف متغير الخبرة

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
	بين المجموعات	1.271	3	0.424		
الخبرة	**خلال المجموعات**	49.772	140	0.356	1.191	**0.315**
	المجموع	51.043	143			

* **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة** (0.05).

يتضح من النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو **مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً باختلاف متغير** الخبرة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.191) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

3-**الفروق حسب متغير المؤهل العلمي**

للكشف عن الفروق باختلاف متغير المؤهل العلمي تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، حيث تم أولاً حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو **مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً** باختلاف متغير المؤهل العلمي.

جدول (25)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ثانوية عامة	46	3.72	0.68
المؤهل العلمي	بكالوريوس	71	3.92	0.52
	دراسات عليا	27	4.04	0.57

يتضح من الجدول (25) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو **مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً** باختلاف متغير المؤهل العلمي، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (26).

جدول (26)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو **مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً** باختلاف متغير المؤهل العلمي

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	الدلالة الإحصائية
	بين المجموعات	1.876	2	0.938		
المؤهل العلمي	**خلال المجموعات**	49.167	141	0.349	**2.690**	**0.071**
	المجموع	51.043	143			

يتضح من النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات

أفراد عينة الدراسة نحو **مستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً** باختلاف متغير المؤهل العلمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.690) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

2.4 مناقشة النتائج

هدفت الدراسة بشكل عام إلى التعرف على جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب داخلياً وخارجياً من وجهة نظر موظفي التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي، وكذلك التعرف على طبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً، إضافة إلى التعرف على الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يتهددها داخلياً وخارجياً، والفروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر موظفي التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي تجاه جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب داخلياً وخارجياً تُعزى إلى متغير (الخبرة، المؤهل العلمي، المؤسسة (التحريات المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي). وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أوضحت النتائج فيما يتعلق بطبيعة التهديدات الإرهابية التي يتعرض لها أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً ما يلي:

أ- وجود مستوى تهديد بدرجة مرتفعة بالنسبة للمخاطر الإرهابية المحتملة على أمن المملكة العربية السعودية خارجياً حيث شكّلت القدرات النووية الإيرانية أكبر تلك المخاطر على أمن المملكة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا الخطر 3.83، ثم جاء خطر جماعة الحوثيون والمتحالفون معهم بنسبة متوسط حسابي بلغ 3.78، وأن الخطر الخارجي الأكبر على المملكة تشكّله إيران بمتوسط حسابي قدره 3.76، إضافة إلى خطر ما يُسمى بـ"تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش) من تهديد إرهابي بمتوسط

الحسابي لهذا الخطر بلغ 3.74، وشكّل كل من خطر حزب الله اللبناني، حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق، خطر الجماعات الإسلامية المتطرفة كمصدر رئيساً للإرهاب في المملكة نسبة متوسط حسابي متساوية قدرها 3.73، وأظهرت النتائج أن دعم إيران للحركات الإرهابية يمثل تهديداً مباشراً لأمن المملكة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا الخطر 3.71.

ب- جاءت الحركات والتنظيمات التكفيرية الإرهابية كخطر إرهابي داخلي أكبر منه خارجياً بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.64، ثم تلاها اعتبار أن خلايا إيران في المملكة والمنطقة خطراً إرهابياً كبيراً على المملكة بنسبة بلغت 3.60، وكذلك الحركات الإرهابية متمثلة في جماعة القاعدة 3.57 والحرب الأهلية في اليمن جميعها مصادر إرهابية تهدد أمن المملكة بمتوسط حسابي بلغ 3.54.

ج-جاءت الجرائم الإلكترونية وجرائم تجارة المخدرات وجرائم تقليد وتزييف العملات، وخطاب التحريض الديني، والحرب في سوريا، ووالحرب في اليمن، جميعها بدرجة متوسطة، وأقل تهديداً على أمن المملكة، كما أظهرت النتائج أن التحالف الإسلامي العسكري قوة ردع لمواجهة التهديدات الإرهابية ضد المملكة بمتوسط حسابي قدره 3.52، وعزت النتائج سبب معظم العمليات الإرهابية يعود إلى مواقف المملكة تجاه القضايا العربية والإسلامية حسب المتوسط الحسابي البالغ 3.22.

2- فيما يتعلق بمصادر تمويل الإرهاب الذي يهدد أمن المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً، أظهرت النتائج ما يلي:

أ- أن مصدر التمويل الرئيس للجماعات الإرهابية داخل المملكة هو إيران بدرجة مرتفعة وبأعلى بمتوسط حسابي قدره 3.76، ثم تلتها حركة حزب الله الإرهابية كممول هاماً للإرهاب داخل المملكة، وأن تدريب أعضاء الحركة الإرهابية يعتبر أهم عناصر تمويل الإرهابيين، وأن التمويل أهم

عامل لاستمرار الحركات الإرهابية، إضافة إلى وجود علاقة بين تمويل الإرهاب بمتوسط حيث جاءت جميعها بدرجة مرتفعة.

ب- بيّنت النتائج أن الجريمة الإرهابية مصدراً هاماً لتمويل الإرهاب، وأن الإرهابيين يعتمدون بشكل كبير على الجرائم الإلكترونية في تمويل أعمالهم بدرجة متوسطة، حيث بلغت المتوسطات الحسابية لتلك الفقرات على التوالي: 3.67، 3.66، وأظهرت النتائج أن تجنيد أعضاء جدد للمنظمات الإرهابية عاملاً هاماً في تمويل الإرهاب، وأن تمويل إيران للحوثيين في اليمن يزيد من تهديد أمن المملكة وذلك بمتوسط حسابي متساو قدره 3.65. وأن إيران هي الممول الأول للحوثيين في اليمن بمتوسط بلغ 3.63، وأنها كذلك أهم ممول لحزب الله في لبنان حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.60.

ج-أن المصادر الداخلية لتمويل الإرهاب هي جرائم غسل الأموال، إضافة إلى التمويل المالي وجرائم الاتجار بالمخدرات، وجرائم السطو المسلح، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها جميعاً 3.58، تلتها الفدية من جرائم الاختطاف، ثم التمويل بالأسلحة كأخطر مصدر لتمويل الإرهاب، واعتبار انضمام أعضاء جدد للمنظمات الإرهابية الخطر الإرهابي الأكبر لتمويل الإرهاب، والحرب في سوريا كمساعد على خلق بيئة آمنة لتمويل الجماعات الإرهابية بنفس الدرجة. وأظهرت النتائج كذلك أن التمويل المباشر بالأموال النقدية والعينية للإرهابيين من بعض الدول يشكّل مصدراً رئيساً لدعم الإرهابيين، ويعتبر التمويل المباشر للإرهابيين بالأموال النقدية والعينية من بعض الأفراد والجماعات والمؤسسات الخطر الأكبر لتهديد أمن المملكة، وتقليد وتزييف العملات الورقية، جاءت جميعها بدرجة متوسطة وبمتوسطات حسابية بلغت على التوالي:3.51، 3.43، 3.36.

3-بالنسبة لمستوى الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل

تجفيف مصادر تمويل الإرهاب الذي يهددها داخلياً وخارجياً، أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

د- أن جهود المملكة العربية السعودية الداخلية كافية في محاربة تمويل الإرهاب وبدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.85.

هـ- فيما يتعلق بالإجراءات الرقابية على المصارف والتحويلات المالية. فقد أظهرت النتائج الحاجة إلى تشديد الرقابة على صحة الأوراق الثبوتية في تخفيف دعم وتمويل الجماعات الإرهابية، في الترتيب الأول وبدرجة مرتفعة بلغ متوسطها الحسابي 4.25، تلاها بنفس الدرجة أهمية تشديد الرقابة على مصادر الأموال المحولة، والحاجة إلى تشديد الرقابة على الأموال المودعة والمسحوبة في البنوك، من أجل المساعدة في تخفيف دعم تمويل الجماعات الإرهابية، كما بيّنت النتائج أن تشديد الرقابة على التحويلات النقدية الكبيرة ومتابعتها يساعد في التخفيف من جرائم تمويل الإرهاب، وكذلك ضرورة تشديد الرقابة على الحسابات التي تتلقى مبالغ كبيرة لم يسبق لها أن تلقتها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكلتيهما 3.83، تلاها تشديد الرقابة على حسابات العملاء في المصارف ممن يتم إيداع مبالغ كبيرة في حساباتهم من أكثر من عميل بمتوسط حسابي 3.82.

و- أما فيما يتعلق بالجهود التي تتعلق بمؤسسة النقد العربي السعودي والتحريات المالية. فقد بيّنت النتائج بدرجة مرتفعة أن وضع الخطط والإجراءات الوقائية تزيد من كفاءة العاملين في مؤسسة النقد العربي السعودي والتحريات المالية في مكافحة تمويل الإرهاب كأعلى متوسط حسابي، إذ بلغ 4.16، ثم بيّنت أهمية إدخال التقنيات الحديثة وتطوير البرامج المتخصصة في زيادة كفاءة أداء العاملين في مؤسسة النقد العربي السعودي والتحريات المالية لمواجهة تمويل الإرهاب بمتوسط حسابي قدره 4.16، وأن توفير الإمكانات المادية والفنية تساهم في رفع كفاءة العاملين، وأن التعاون المشترك بين العاملين في كلا المؤسستين يساهم

بدرجة مرتفعة في مكافحة الإرهاب وممموليه وبمتوسط حسابي معدله 4.09، كما أظهرت أن تعتبر التحريات الأمنية والمالية والمصرفية عاملاً مهماً في مكافحة الإرهاب وممموليه جاءت أهميته في الترتيب الثاني عشر وبمتوسط حسابي قدره 3.88.فيما بيّنت النتائج أن زيادة التعاون بين الأجهزة الرقابية المالية والمصرفية المختلفة عاملاً هاماً في مكافحة تمويل الإرهاب جاء بدرجة مرتفعة وأقل من سابقيه حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.86، وأن مواكبة التطورات التقنية والأمنية في مكافحة الإرهاب ومموليه تساعد في التقليل من الجرائم الإرهابية بدرجة مرتفعة وبمتوسط قدره 3.84، إضافة إلى أن إشراك موظفي الأجهزة الرقابية في دورات تدريبية متخصصة داخلية وخارجية يزيد من كفائتهم في مكافحة الإرهاب ومموليه، وبدرجة مرتفعة بلغ متوسطها الحسابي3.81. وبالنسبة لإشراك العاملين في مؤسسة النقد العربي السعودي والتحريات المالية في دورات تدريبية متخصصة فقد أظهرت النتائج أنها ترفع من كفاءة العاملين في مكافحة تمويل الإرهاب وبدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.64.

ز-أما بالنسبة للدور الحكومي الأمني والإعلامي والتوعوي الفكري والديني ودور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية. فقد بيّنت النتائج بدرجة مرتفعة أن لبرنامج المناصحة دوراً هاما وبدرجة مرتفعة في قطع التمويل عن الإرهابيين، حيث بلغ المتوسط الحسابي قدره 4.17، وأن ضعف الرقابة على عمل الهيئات والجمعيات الخيرية يزيد في احتمالات أن يصبح بعضها مصدراً لتمويل الجماعات الإرهابية، كذلك بيّنت النتائج أن زيادة الوعي لدى المواطن، والحملات الأمنية الاستباقية الوقائية، وحزم الإجراءات العقابية ضد من يقومون بتمويل الجرائم الإرهابية، وزيادة تبادل المعلومات الأمنية جميعها تساهم في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية، وأن تشديد الرقابة الحكومية على الجمعيات

والمؤسسات الخيرية عاملاً هاماً في قطع التمويل عن الإرهابيين، وتشديد الرقابة الحكومية على نوعية الخطاب الديني في زيادة الوعي بمخاطر العمل الإرهابي بمتوسط حسابي مقداره 3.81، وحول دور مؤسسات المجتمع المدني كرديف مهم في مكافحة الإرهاب وممولي، ودور برامج التوعية الدينية في محاربة الفكر المتطرف وتمويله، ومساهمة نشر ثقافة التسامح والتعايش في التقليل من خطر الفكر المتطرف. فقد أظهرت درجة مرتفعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها جميعاً 3.76، أما البرامج الإرشادية والتوعوية في زيادة وعي المواطن بخطر الإرهاب وتمويله، وتطوير برامج التوعية الإعلامية في مكافحة الإرهاب وتمويله. وأن الجهد الإعلامي الحكومي والخاص في التخفيف من التهديد الإرهابي. فقد جاءت جميعها بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ 3.72. تلاها بنفس الدرجة أن تعزيز الوحدة الوطنية يساهم في دعم جهود المملكة لمحاربة الإرهاب وتمويله بمتوسط حسابي بلغ 3.69.

ح-حول الجهود الدولية التي تبذلها المملكة من أجل مكافحة الإرهابي وتمويله. فقد أظهرت نتائج الدراسة أن انضمام المملكة للاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية والخليجية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله يساعد في ردع الإرهابيين ومموليهم بدرجة مرتفعة ومتوسط حسابي قدره 3.87، وبنفس الدرجة بيّنت النتائج أن جهود المملكة العربية السعودية الخارجية كافية في محاربة تمويل الإرهاب بمتوسط حسابي بلغ 3.82، وتلاها أن مشاركة المملكة في التحالفات الدولية تزيد من قدرتها على مكافحة الإرهاب ومصادر تمويله حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.78.

ط-جاءت نتيجة أن دور المملكة في الدفاع عن قضايا الأمة يزيد من تعرضها للهجمات الإرهابية بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي قدره4.17.

ي- وبالنسبة لدور التشريعات الداخلية، تكفي التشريعات والقوانين العقابية المتبعة في المملكة من أجل ردع ممولي الإرهاب بدرجة مرتفعة، حيث

بلغ المتوسط الحسابي 3.89، كما أظهرت نتائج الدراسة بدرجة مرتفعة أيضاً أن التشريعات والقوانين فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب تحتاج إلى إعادة هيكلة، إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.87. وجاء سن تشريعات وقوانين جديدة فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب في نتائج الدراسة ليظهر أنها تساهم في التقليل من تعرض المملكة لهجمات إرهابية3.60، تلاها أن عدم كفاية التشريعات الضابطة لمكافحة تمويل الإرهاب تزيد من العمليات الإرهابية بمتوسط حسابي مقداره 3.59، وجاءت كلتاهما بدرجة متوسطة.

3.4 التوصيات

1- الدعوة إلى تضافر الجهود الدولية والإقليمية من أجل التركيز على مكافحة الدول الراعية للإرهاب، وبخاصة خطر إيران وأذرعها في المنطقة، والعمل على عزلها سياسياً واقتصادياً.
2- ضرورة التعاون الإقليمي والدولي على كافة المستويات (أمنية، تقنية، إعلامية ...) من أجل تشديد الرقابة على الحركات الإرهابية والأفراد الذين لهم صلة بالإرهاب وتمويلهم.
3- ضرورة تطوير التشريعات والقوانين من أجل تشديد الرقابة على المصارف فيما يتعلق بالتأكد من صحة الأوراق الثبوتية عند تحويل الأموال للحد من تمويل الإرهابيين.
4- الحاجة إلى مواكبة التطور التقني في كافة المجالات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله.
5- الاستمرار في رعاية برنامج المناصحة، لما له من دور هام في مكافحة الفكر المتطرف.
6- تشديد الرقابة الحكومية على عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الابشري، محمد الأمين، (2007)، **الفساد والجريمة المنظمة**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

أبو عجيلة، أبو بكر المبروك بشير، (2010)، **أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط (2001–2008)**، جامعة الخرطوم، السودان.

أبو هنيه، أبو رمان؛ حسن، محمد (2015)، **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية**، مؤسسة فريدريش أيبرت. عمان. الأردن.

أحمد، فؤاد عبدالمنعم، (2006). **السياسة الشرعية ودورها في تطوير العدالة الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب**. أعمال ندوة تطوير أنظمة العدالة الجنائية الخاصة بمكافحة الإرهاب خلال الفترة 30–2006/5/31. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. المملكة العربية السعودية.

آل رشيد، حمد محمد، (2012). **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر. الجزائر.

آل هادي، علي حسين، (2016). **التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب**، الإدارة العامة للتحريات والبحث الجنائي. المملكة العربية السعودية.

الأمانة العامة، (2010)، **الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب** بتاريخ 2010/12/21م، الشبكة القانونية، إدارة الشؤون القانونية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

بدرخان، عبد الوهاب، (2015)، عاصفة الحزم، وحاجة إيران إلى مراجعة عميقة، **صحيفة الحياة**، 2015/4/2.

بوالماين، نجيب، (2008)، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية: دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية**. جامعة منتوري قسنطينة، رسالة دكتوراة منشورة، الجزائر.

بوس، ماري، (2009)، **مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا: نحو إحياء علاقات تاريخية،** "في الخليج في عام2008–2009، مركز الخليج للأبحاث. دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

بوساق، محمد المدني، (2015)، **تجارب مكافحة الإرهاب، (جهود المملكة العربية السعودية أنموذجاً)،** ورقة عمل، المؤتمر الإسلامي العالمي حول مكافحة الإرهاب الذي نظمته الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي بتاريخ 25شباط 2015م، الرياض، المملكة العربية السعودية.

بوشيك، كريستوفر، (2008)، **الإستراتيجية السعودية الليّنة في مكافحة الإرهاب: الوقاية وإعادة التأهيل والنقاهة،** أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد97، أيلول 2008م،واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

التل، احمد يوسف، (2000)، **الإرهاب في العالمين العربي والغربي،** ط 2، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الأردن.

جمعة، أحمد، (2017). **هل تلتزم "عواصم الإرهاب" بقرارات "قمة الرياض" وتطرد الإرهابيين؟.. الرئيس الأمريكي يكشف عن توقيع اتفاق ملزم للدول بملاحقة المتطرفين وتجفيف منابع التمويل.. السعودية: لن نتساهل في محاكمة أي شخص يمول الإرهاب، بتاريخ الأحد، 21 مايو 2017م**، متوفر عبر: http://www.youm7.com/story/2017/5/21

حامد، فيصل حسن، (2015). التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية. **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب،** المجلد 31، العدد (63). الرياض. المملكة العربية السعودية.

حجازي، عبد الفتاح بيومي، (2004). **الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت،** دار الكتب القانونية. القاهرة. مصر.

حرس الحدود، (2013)، إحباط محاولة تهريب طن وثلاثمائة كيلوغرام من الحشيش، بتاريخ 2013/5/29. متوفر عبر :www.moi.gov.sa

الحزمي، عواض محمد عويض (2003)، **العلاقة بين مفهوم الذات والسلوك العدواني لدى الأطفال الصم،** رسالة ماجستير منشورة، أكاديمية نايف العربية

للعلوم الأمنية، الرياض. المملكة العربية السعودية.

الحقباني، بندر عبد الله، (٢٠٠٩)، **فاعلية التحريات المالية في مكافحة تمويل الإرهاب،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، المملكة العربية السعودية.

الحمادي، خالد، (2017). **تحالف الحوثي صالح: من التأسيس إلى بداية الانهيار مع تدشين مرحلة "كسر العظم"**، بتاريخ 26 آب 2017، متوفر عبر:
http://www.alquds.co.uk/?p=779360

الخليج أونلاين، (2017). **القمة الخليجية الأمريكية تتوج بمذكرة لمراقبة تمويل الإرهاب،** متوفر عبر:
http://alkhaleejonline.net/articles/1495357361587627900/

الدسوقي، أيمن إبراهيم، (2015). **معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي،** جامعة القاهرة. مصر.

الدعرمي، عبدالعزيز عثمان، (2006). **فاعلية إدارة التحريات والبحث الجنائي بالأمن العام في مكافحة جرائم غسل الأموال.** دراسة ميدانية على العاملين بالبحث الجنائي في مدينة الرياض. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، المملكة العربية السعودية.

دياب، فايزه، (2015)، **من هم كوادر حزب الله الـ12 الذين وضعتهم السعودية على لائحة الإرهاب؟،** متوفر عبر: www.janoubia.com/2015/11/26

ديوان المساءلة، (2013)، **مكافحة الإرهاب،** تقرير لطالبيه من الكونجرس الأمريكي حول إستراتيجية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون مع المملكة العربية السعودية ومساعدتها على مكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب، 9 أيلول 2009. الولايات المتحدة الأمريكية.

الرشيد، عبدالله، (2015). الجماعات والتنظيمات الإرهابية التي تستهدف السعودية، مجلة العرب الدولية، لندن. متوفر عبر:
http://arb.majalla.com/2014/03/article55250260/

الزيادي، حمود، (2014). باحث وخبير في الشؤون الأمنية ومكافحة الإرهاب،

صحيفة الوسط، العدد4380، الخميس 4 أيلول 2014م.

السكينة، موقع الإلكتروني،2016، متوفر عبر:
http://www.assakina.com/news/news1/84147.html#ixzz446kxdlPD

السهيمي، عبيد، (2016). **صحيفة الشرق الأوسط**، "داعش" يستهدف السعودية بمعدل عملية إرهابية كل 12 يوماً. العدد 13670. تاريخ 2 أيار 2016م.

سي أن أن، (2017). **نتائج** "**إعلان الرياض**". متوفر عبر:- https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/05/21/riyadh-declaration-2017-full-text

السيد، عادل حسن علي، (2012)، **تمويل الإرهاب (المصادر-الأساليب)**، دورة تدريبية حول مواجهة عمليات الاختطاف المرتبطة بتمويل الإرهاب خلال الفترة 6-2012/10/10. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، المملكة العربية السعودية.

شريف، حسين، (1997). **الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرناً**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر.

شميلة، عبد السلام أحمد عمر، (2006). **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.

الشهراني، سعد علي، (2010/ب)، تمويل الإرهاب. **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد 24، العدد49، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الشهراني، عبده عبدالله عبدالرحمن، (2010/أ)، **الإرهاب ومحاولة ربطه بالدين**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. المملكة العربية السعودية.

الشهري، فايز عبد الله، (2007). **التطرف الالكتروني "رؤية تحليلية لاستخدامات شبكة الانترنت في تجنيد الاتباع**"، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر تقنية المعلومات والامن الوطني المنعقد في الرياض في الفترة من 1: 4 /2007/12م. المملكة العربية السعودية.

صالح، جبار علي، (2010). الجهود العربية لمكافحة الإرهاب. **مجلة الدراسات**

الدولية، العدد46, جامعة بغداد. بغداد. العراق.

الصالح، محمد أحمد، (2007). **جريمة غسل الأموال بين الشريعة والنظم الوضعية.** ط1. مكتبة الملك فهد الوطنية. المملكة العربية السعودية.

صحيفة الشرق الأوسط، (2010)، السعودية في مكافحة الإرهاب.. استفادت منها الدول خارجياً، 18 شباط، العدد 11405. لندن. المملكة المتحدة

صحيفة الشرق الأوسط، (2016)، لقاء مع لواء تركي، السبت الموافق 27 شباط 2016م، رقم العدد 13605. لندن. المملكة المتحدة.

صحيفة اللواء، (2016)، جهود المملكة في مكافحة الإرهاب نموذج يُحتذى في التصدّي للفئات الضالة، الخميس,17 أيلول، مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة أسّس لمفهوم تغيير الفكر المنحرف، الثلاثاء, 2 شباط، متوفر عبر: http://www.aliwaa.com/Article.aspx?ArticleId=259831

صحيفة الوطن السعودية، (2016). **الإرهاب الإلكتروني يستهدف 17 مليون سعودي**، العدد4974، تاريخ 2015/4/20.

الصغير، جميل عبدالباقي، (2008)، **مدى كفاية نصوص قانون العقوبات والإجراءات الجنائية لمواجهة الإرهاب عبر الإنترنت**، بحوث ندوة الإنترنت والإرهاب المنعقدة بتعاون جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية مع جامعة عين شمس، للفترة من 15-2008/11/19م. القاهرة، مصر.

الضيدان، الحميدي محمد (2003)، **تقدير الذات وعلاقته بالسلوك العدواني لدى طلبة المرحلة المتوسطة**، رسالة ماجستير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

طالب، ليند، (2011). **غسل الأموال وعلاقته بمكافحة الإرهاب**، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

الطراونة، محمد إبراهيم، (2008)، **مكافحة تمويل الإرهاب، الأردن نموذجاً**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الطويان، خالد صالح، (2015)، **تجارب مكافحة الإرهاب، (جهود المملكة العربية**

السعودية أنموذجاً)، ورقة عمل، المؤتمر الإسلامي العالمي حول مكافحة الإرهاب الذي نظمته الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي بتاريخ 25شباط 2015م، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الطيب ، حسن أبشر،(2006). **أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي في التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. المملكة العربية السعودية

عبد الغني، محمد أحمد، (2008)، **دور المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب دولة وعلماء**. المكتبة العربية.

عبد القادر، أشرف عبدالعزيز، (2015). المخاوف الخليجية من الاتفاق النووي مع إيران، **التقرير السياسي**. المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، العدد (15)، 19 نيسان. الكويت.

العراعرة، راكز محمود، (2010)، **أثر التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك. الأردن.

عرفة، محمد السيد، (2009). **تجفيف مصادر تمويل الإرهاب**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1. الرياض، السعودية.

العطر، السلمي؛ عبدالعزيز حسن، من يستهدف السعودية برفع تهريب المتفجرات 5 أضعاف خلال عام؟. صحيفة مكة الإلكترونية، بتاريخ 2016/7/8. متوفر عبر: www.makkahnewspaper.com/article/152075

العناني، ابراهيم محمد، (2012). **الإرهاب: الظاهرة والجهود الدولية لمنعها ومكافحتها ومواجهة مصادر تمويلها بما فيها الاختطاف**، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية حول مواجهة عمليات الاختطاف المرتبطة بتمويل الإرهاب للفترة 6-2012/10/10، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، السعودية.

عوين، زينب أحمد، (2017)، **جريمة تمويل الإرهاب عن طريق غسيل الأموال**، جامعة النهرين. الجمهورية العربية العراقية.

عياد، سامي علي حامد، (2007)، **تمويل الإرهاب**، دار الفكر الجامعي. الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

عيد، محمد فتحي، (2005). **الإرهاب والمخدرات**، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. المملكة العربية السعودية.

غاردنز، فرانك، (2015)، أزمة اليمن: لماذا شنت دول الخليج حربا على الحوثيين؟، قناة بي بي سي، مقال بتاريخ 3 أيار 2015. متوفر عبر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/05/150503_yemen_war_crisis

الغامدي، علي سعيد.(2002). **أهمية المعلومات في مواجهة الإرهاب**. رسالة ماجستير في العلوم الشرطية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية/ الرياض.

الغنيم، محمد، (2016). تقرير منشور في صحيفة الرياض، العدد 3115، متوفر عبر:
http://www.assakina.com/news/news1/80682.html#ixzz446mRo0Y6

الفسفوس، عدنان أحمد، (2006)، الدليل الإرشادي لمواجهة السلوك العدواني لدى طلبة المدارس، متوفر عبر: www.minshawi.com

فهمي، ضياء، (2017)، **الجبير يكشف سبب حملة الاعتقالات بالسعودية.. ويؤكد: إيران في حالة هيجان**. متوفر عبر: www.arabyoum.com/ksa/991308

فهمي، عبد القادر، (1990)، **الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية**، بيت الحكمة للطباعة. الموصل، العراق.

قناة بي بي سي، (2009)، الطيران السعودي يقصف الحوثيين، متوفر عبر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2009/11/091105_wb_yemen_saudi_tc2.shtml

قناة الجزيرة، (2014)، تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، متوفر عبر:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/12/16/

قناة الجزيرة، (2016)، برنامج وثائقي بعنوان "تفجيرات في الخليج"، متوفر عبر:
www.aljazeera.net/programs/al-jazeeraspecialprograms/2016/3/5/-

قيراط، محمد مسعود، (2012). الإرهاب، دراسة مقارنة في البرامج الوطنية

واستراتيجيات مكافحته، مقاربة إعلامية. الرياض. المملكة العربية السعودية.

كاطع، غسان صبري، (2011)، **الجهود العربية لمكافحة جريمة الإرهاب**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1. عمان، الأردن.

الكتبي، ابتسام، (2014). كلمة افتتاحية، قُدمت في ملتقى أبو ظبي الإستراتيجي 18-20 تشرين الأول 2014، مركز الإمارات للسياسات. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة.

كشك، أشرف محمد، (2016)، **الدور الإيراني في عدم استقرار منطقة الخليج العربي مملكة البحرين نموذجاً**، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة. المنامة. مملكة البحرين.

كوردسمان، عبيد؛ أنتوني، نواف، (2014). **الأمن الداخلي السعودي: تقييم المخاطر، الإرهاب وتحديات الدوائر الأمنية والتطورات**. تقارير خاصة، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية. واشنطن. الولايات المتحدة الأمريكية.

صحيفة الرياض، 2013، انطلاق المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في الرياض اليوم بمشاركة 49 دولة ومركزاً وشخصيات دولية متخصصة، العدد 16308 بتاريخ 6 ربيع الاخر 1434هـ-16 شباط 2013م.

متولي، محمد، (2006). **التخطيط الاستراتيجي في مكافحة جرائم الإرهاب الدولي**. دراسة مقارنة، لجنة التأليف والتعريب والنشر، مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت، الكويت.

مجيد، سوسن شاكر، (2012)، **العدوان، مفهومه، نظرياته، أشكاله، والفروق بين الجنسين**، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 3702، 19 نيسان.

محمد، إسماعيل علي، (2005). مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية. الدوحة، قطر.

مرسي، مصطفى عبدالعزيز، (2016). عاصفة الحزم.. ضرورتها، أهدافها، آفاقها، وتداعياتها، **مجلة شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. العدد رقم (170).

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (2015)، اليمن بعد "الحزم" نحو الاستقرار والأمن. نيسان، العدد (26).الإمارات العربية المتحدة.

مركز المسبار، (2007). **القاعدة في جزيرة العرب**، منشورات مركز المسبار للدراسات والبحوث. الإمارات العربية المتحدة.

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (2017). **احتمالات قائمة: مخاطر انتشار تمويل الإرهاب منخفض التكلفة في المنطقة.** الثلاثاء, 18 يوليه, 2017، متوفر عبر :-https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3006

المرواني، نايف محمد، (2011)، **التصدي للفكر الإرهابي والحد من تجنيد الشباب، التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب**، قسم الندوات واللقاءات العلمية، مركز البحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المرواني، نايف محمد، (2014)، تمويل الإرهاب إلكترونيا: التحديات وطرق المواجهة (التجربة السعودية)، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد29، العدد58.

المقبل، صالح عبدالله، (2010)، **جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب الدولي 2001-2009**، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة. الأردن.

مهنا ومعروف، محمد نصر، خلدون،(1980) . **تسوية النزاعات الدولية :مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط.** دار غريب للطباعة. القاهرة. مصر.

مؤسسة النقد العربي السعودي، (2009). **التقرير السنوي الخامس والأربعون، أحدث التطورات الاقتصادية.**

الموسى، محمد عبدالله، (2011)، **جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف تمويل الإرهاب**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. المملكة العربية السعودية.

مومن، محمد، (2014). **جريمة تمويل الإرهاب في القانون المغربي**، الملتقى الدولي حول التحديات الأمنية للدول المغاربية (الرهانات والتحديات)، جامعة القاضي. مراكش، المغرب.

نزال، حسبان شكري خليل، (2010)، **النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجاً**. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت. فلسطين.

نظمي، رانيا محمد، (2009). **جهود علماء المملكة العربية السعودية لمكافحة الإرهاب، مؤتمر الإرهاب بين تطرف الفكر وفكر التطرف**. جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية.

النفيعي، فايز رابح، (2011). **دور مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب**. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. المملكة العربية السعودية.

النيص، كمال، (2012)، ظاهرة الارهاب، المفهوم و الاسباب والدوافع، الحوار المتمدن، العدد (3419)، متوفر عبر:

266268http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=

هيئة السوق المالية، 2013، إعلان عن تعديل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، متوفر عبر: cma.org.sa/market/news

الهباس، خالد بن نايف، (2015). **عاصفة الحزم، حرب الضرورة**، صحيفة الحياة، العدد (2105)، بتاريخ 2015/4/21.

هيغهامر، توماس، (2013). **الجهاد في السعودية: قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب**. ترجمة أمين الأيوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت. لبنان.

وزارة الداخلية، (2013)، بيان حول مكافحة تهريب وترويج المخدرات، تاريخ 2013/5/29. متوفر عبر: www.moi.gov.sa

وكالة الأنباء السعودية، (2017)، القمة الخليجية الأمريكية تبحث مكافحة الإرهاب وتدخلات إيران بالمنطقة، متوفر عبر: /www.spa.gov.sa

وكالة الأنباء السعودية، (2018)، الخارجية الأمريكية تثمن جهود المملكة في مكافحة الإرهاب، تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي عن حالة الإرهاب في العالم. متوفر عبر: /www.spa.gov.sa

ثانياً المراجع الأجنبية:

Abdul-Ghaffar, Muhammad, (2012). **Regional and International Strategy for Gulf Security: A Perspective on the Driving Forces of Strategic Conflict and the Regional Response**. Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies. Manamah, Bahrain

Bacevich, Andrew J. , (2017). **America's War for the Greater Middle East: A Military History,** published by Random House Trade, USA.

Bandura, A., & Huston, ALETHA C.(1961). **Identification as a process of incidental learning**. J. abnorm. soc. Psychol, 63.

Buzan, Barry, (1982). People, **States, and Fear : The National Security Problem in International Relations**. Wheatsheaf Books. London, UK.

Cordesman, Anthony, (2014). **Moving Toward Unity: Making Effective Use of Arab Gulf Forces and Resources**. Country Report August: Saudi Arabia.

Cordesman, Anthony, (2008). **Security Challenges and Threats in the Gulf: A Net Assessment, Iran Weakling or Hegemon**, in: Arabian Gulf Security: Internal and External Challenges.USA

Corey, G. (2005). **Theory and practice in Counseling and fsychoth erapy**, Thomson, Books/ cole, USA.

Edwards, B., and John, D. M. (2007). "**Resources and Social Movement Mobilization**," In The Blackwell Companion to Social Movements, ed. David Snow, Sarah Soule, and Hanspeter Kriesi. Malden: Blackwell Publishing.

El-Dessouki, Ayman, (2013). Conflictual Intergovernmental Relations in Iraq, **Al-Nahda**, vol. 14, no. 2, April.

Fitzgerald, Volpy. (2004). Global Financial, Information, Ccmpliance Incentives and Terrorist Funding, **Journal of Political Economy**, 20:2, June.

Glaser, Daniel L. (2016). **The Evolution of Terrorism Financing: Disrupting the Islamic State. the Assistant Secretary for Terrorist Financing in the Treasury Department's Office of Terrorism and Financial Intelligence**. latest address in The Washington Institute's long-running Stein Counterterrorism Lecture Series. October 13,2016. Washington. USA.

Harre, R. & Lamp, P., R. (1986). **Developmental and Educational Psychology.** Basil Black well. Oxford: UK.

Hett, William, (2008). DIGITAL CURRENCIES AND THE FINANCING OF TERRORISM. **Richmond Journal of Law**

& Technology, Volume XV, Issue 2. USA.

IHS Jane’s, (2012). **Strategic Weapon System, Iran**,» Sentinel Security Assessment (The Gulf States).

Krieger, Tim & Meierrieks, Daniel, (2011). **Terrorist Financing and Money Laundering**. University of Paderborn, K42, H56, D74. Germany.

Newson, L., Richerson, P. J., & Boyd, R. (2007). **Cultural Evolution and the Shaping of Cultural Diversity**. In S. Kitayama, & D. Cohen (Eds.), Handbook of Cultural Diversity: 454-476. Guilford Press, New York. USA.

Nye, R. D. (2000). **Three psychologies, Perspectives from freud, skinner, and Rogers**. (6th Ed). pacific Grove, Books/ Cole.

Oftedal, Emilie, (2015), **The financing of jihadi terrorist cells in Europe**. Norwegian Defence Research Establishment (FFI) 6 January, FFI-rapport 2014/02234. Norway.

Steinbach, John, (2009). **The Israeli Nuclear Weapons Program, in: Nuclear Energy in the Gulf**. The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi. UAE.

Walts, Kenneth N.(1965). **Man The State And War**. New York: Columbian University Press.

ملحق (أ)

استبانه الدراسة



جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

استبانه الدراسة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الطالب بدراسة بعنوان: "جهود المملكة العربية السعودية في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب داخلياً وخارجياً من وجهة نظر العاملين في التحريات المالية ومؤسسة النقد العربي خلال الفترة 2017/2012 كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص علم الجريمة. راجياً التكرم بالإجابة عن الأسئلة بدقة، علماً بأن الإجابات الواردة إلينا من طرفكم سيتم التعامل معها بسرية تامة، وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. شاكراً لكم جهودكم وتعاونكم في الإجابة عن أسئلة الاستبانة.

ومتمنياً دوام الأمن والاستقرار

الطالب: مصلح محمد العازمي

جامعة مؤتة

أولاً: البيانات الشخصية:

1- الخبرة 1-5 سنوات ☐ 6-10 سنوات ☐

11-15 سنة ☐ 16 سنة فما فوق ☐

2- المؤهل العلمي ثانوية عامة ☐ دراسات عليا ☐ بكالوريوس ☐

3- المؤسسة التحريات المالية ☐ مؤسسة النقد العربي السعودي ☐

الاستبانة الأولى

ثانياً: فيما يلي مجموعة من الفقرات حول جهود مكافحة الإرهاب وتمويله، أرجو وضع إشارة ✓ إزاء الإجابة التي تمثل وجهة نظرك.

م	جهود مكافحة الإرهاب وتمويله المقترحة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يزيد إشراك موظفي الأجهزة الرقابية في دورات داخلية وخارجية من كفاءتهم في مكافحة الإرهاب ومموليه					
2.	يحدُّ تشديد الرقابة على الأموال المودعة والمسحوبة في البنوك من فاعلية تمويل الإرهاب					
3.	يساهم تشديد الرقابة على مصادر الأموال المحولة في تقليل تمويل الإرهاب					
4.	يساعد تشديد الرقابة على صحة الأوراق الثبوتية في تخفيف دعم وتمويل الجماعات الإرهابية					
5.	يزيد وضع الخطط والإجراءات الوقائية من كفاءة العاملين في مؤسسة النقد العربي السعودي والتحريات المالية في مكافحة تمويل الإرهاب					
6.	يساهم التعاون المشترك بين العاملين في مؤسسة النقد العربي السعودي والتحريات المالية من فعالية مكافحة تمويل الإرهاب					
7.	يزيد إدخال التقنيات الحديثة وتطوير البرامج المتخصصة في أداء العاملين في مؤسسة النقد العربي السعودي والتحريات المالية لمواجهة تمويل الإرهاب					
8.	يساهم توفير الإمكانات المادية والفنية من كفاءة					

م	جهود مكافحة الإرهاب وتمويله المقترحة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	العاملين في مؤسسة النقد العربي السعودي والتحريات المالية لمواجهة تمويل الإرهاب					
9.	يساهم ضعف الرقابة على عمل الهيئات والجمعيات الخيرية في احتمالات أن يصبح بعضها مصدراً لتمويل الجماعات الإرهابية					
10.	تساهم زيادة الوعي لدى المواطن في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية					
11.	تزيد عدم كفاية التشريعات الضابطة لمكافحة تمويل الإرهاب في زيادة العمليات الإرهابية					
12.	يعتبر التقليل من استقدام العمالة الوافدة من المناطق التي تشهد صراعات في المنطقة عاملاً هاماً في تخفيف الهجمات الإرهابية ضد المملكة					
13.	يزيد دور المملكة في الدفاع عن قضايا الأمة من تعرضها للهجمات الإرهابية					
14.	تساعد الحملات الأمنية الاستباقية الوقائية في التخفيف من تعرض المملكة للهجمات الإرهابية					
15.	يساهم حزم الإجراءات العقابية ضد من يقومون بتمويل الجرائم الإرهابية في ردعهم					
16.	يساهم سن تشريعات وقوانين جديدة فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب في التقليل من تعرض المملكة لهجمات إرهابية					
17.	تكفي التشريعات والقوانين العقابية المتبعة في المملكة					

م	جهود مكافحة الإرهاب وتمويله المقترحة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	لردع ممولي الإرهاب					
.18	تعتبر زيادة التعاون بين الأجهزة الرقابية المالية والمصرفية المختلفة عاملاً هاماً في مكافحة تمويل الإرهاب					
.19	تحتاج التشريعات والقوانين فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب إلى إعادة هيكلة					
.20	تساهم زيادة تبادل المعلومات الأمنية في مكافحة تمويل الإرهاب					
.21	يساعد انضمام المملكة للاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية والخليجية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله في ردع الإرهابيين ومموليهم					
.22	تعتبر التحريات الأمنية والمالية والمصرفية عاملاً مهماً في مكافحة الإرهاب ومموليه					
.23	تشديد الرقابة على التحويلات النقدية الكبيرة ومتابعتها يساعد في التخفيف من جرائم تمويل الإرهاب					
.24	تشديد الرقابة على حسابات العملاء في المصارف ممن يتم إيداع مبالغ كبيرة في حساباتهم من أكثر من عميل.					
.25	تشديد الرقابة على الحسابات التي تتلقى مبالغ كبيرة لم يسبق لها أن تلقتها من قبل في التخفيف من جرائم تمويل الإرهاب.					
.26	تعتبر جهود المملكة العربية السعودية الداخلية كافية					

م	جهود مكافحة الإرهاب وتمويله المقترحة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	في محاربة تمويل الإرهاب					
27.	تعتبر جهود المملكة العربية السعودية الخارجية كافية في محاربة تمويل الإرهاب					
28.	يساهم تشديد الرقابة الحكومية على الجمعيات والمؤسسات الخيرية عاملاً هاماً في قطع التمويل عن الإرهابيين					
29.	يساهم تشديد الرقابة الحكومية على نوعية الخطاب الديني في زيادة الوعي بمخاطر العمل الإرهابي					
30.	تساعد برامج التوعية الدينية في محاربة الفكر المتطرف وتمويله					
31.	يساهم نشر ثقافة التسامح والتعايش في التقليل من خطر الفكر المتطرف					
32.	تساعد البرامج الإرشادية والتوعوية في زيادة وعي المواطن بخطر الإرهاب وتمويله					
33.	يعزز الجهد الإعلامي الحكومي والخاص في التخفيف من التهديد الإرهابي					
34.	يساعد تطوير برامج التوعية الإعلامية في مكافحة الإرهاب وتمويله					
35.	يعتبر دور مؤسسات المجتمع المدني رديفاً مهماً في مكافحة الإرهاب ومموليه					
36.	تزيد مشاركة المملكة في التحالفات الدولية من قدرتها على مكافحة الإرهاب ومصادر تمويله					

م	جهود مكافحة الإرهاب وتمويله المقترحة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
37.	يشكّل تقليد وتزوير العملات النقدية الورقية مصدراً هاماً من مصادر تمويل الإرهاب					
38.	يساهم تعزيز الوحدة الوطنية في دعم جهود المملكة لمحاربة الإرهاب وتمويله					
39.	يؤدي برنامج المناصحة دوراً هاماً في قطع التمويل عن الإرهابيين					

الاستبانة الثانية

ثانياً: فيما يلي مجموعة من الفقرات حول طبيعة التهديدات الإرهابية الداخلية والخارجية المحتملة التي تواجهها المملكة العربية السعودية، أرجو وضع إشارة ✓ إزاء الإجابة التي تمثل وجهة نظرك.

م	طبيعة التهديد المقترح	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
40.	تعتبر الجماعات الإسلامية المتطرفة المصدر الرئيس للإرهاب في المملكة					
41.	يرجع سبب معظم العمليات الإرهابية إلى مواقف المملكة تجاه القضايا العربية والإسلامية					
42.	تشكّل جماعة القاعدة مصدراً إرهابياً كبيراً لتهديد أمن المملكة					
43.	تشكّل القدرات النووية الإيرانية خطراً إرهابياً محتملاً على أمن المملكة					
44.	يشكّل الحوثيون والمتحالفون معهم مصدر تهديد إرهابي لأمن المملكة					
45.	تشكّل إيران الخطر الإرهابي الأكبر على المملكة					
46.	يشكّل ما يُعرف بـ"تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش) مصدراً إرهابياً كبيراً لأمن المملكة					
47.	يشكّل ما يُسمى بـ"حزب الله" تهديداً إرهابياً ضد مصالح المملكة					
48.	تساهم الحرب على اليمن في زيادة المخاطر الإرهابية على المملكة					
49.	يشكّل عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق					

م	طبيعة التهديد المقترح	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	مصدراً للخطر الإرهابي على المملكة					
50.	تزيد الحرب في سوريا من مخاطر التهديد الإرهابي للمملكة					
51.	يشكّل دعم إيران للحركات الإرهابية تهديداً مباشراً لأمن المملكة					
52.	تعتبر الحركات والتنظيمات التكفيرية الإرهابية خطراً داخلياً أكبر منه خارجياً					
53.	تشكّل خلايا إيران في المملكة والمنطقة خطراً إرهابياً كبيراً على المملكة					
54.	تزيد الحرب الأهلية في اليمن من مخاطر تعرض المملكة لتهديدات إرهابية					
55.	يشكّل التحالف الإسلامي العسكري قوة ردع لمواجهة التهديدات الإرهابية ضد المملكة					
56.	تساعد الجرائم الإلكترونية في زيادة قدرات الإرهابيين للقيام بأعمال إرهابية					
57.	يزيد خطاب التحريض الديني من مخاطر التهديد الإرهابي ضد المملكة					

الاستبانة الثالثة

ثانياً: فيما يلي مجموعة من الفقرات حول مصادر تمويل الإرهاب المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً، أرجو وضع إشارة ✓ إزاء الإجابة التي تمثل وجهة نظرك

م	مصدر التمويل المقترح	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
58.	تعتبر جرائم غسل الأموال مصدر رئيس لتمويل للإرهاب					
59.	تعتبر جرائم السطو المسلح مصدر هاماً لتمويل رئيس للإرهاب					
60.	تساهم الفدية من جرائم الاختطاف في تمويل الإرهاب					
61.	يعتبر التمويل المالي أبرز مصدر لتمويل الإرهاب					
62.	يعتبر التمويل بالأسلحة أخطر مصدر لتمويل الإرهاب					
63.	تساعد الحرب في سوريا على خلق بيئة آمنة لتمويل الجماعات الإرهابية					
64.	يعتبر انضمام أعضاء جدد للمنظمات الإرهابية الخطر الإرهابي الأكبر لتمويل الإرهاب					
65.	تشكّل إيران مصدراً رئيساً لتمويل للجماعات الإرهابية داخل المملكة					
66.	يعتبر ما يُسمى بـ"حزب الله" ممولاً هاماً للإرهاب داخل المملكة					
67.	يعتبر التمويل أهم عوامل استمرار الحركات					

م	مصدر التمويل المقترح	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	الإرهابية					
68.	يشكّل التدريب على القيام بالعمليات الإرهابية للأفراد والجماعات والحركات الإرهابية عنصراً هاماً في تمويل الإرهابيين.					
69.	توجد علاقة وثيقة بين تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة					
70.	يشكّل التمويل المباشر بالأموال النقدية والعينية للإرهابيين من بعض الدول مصدراً رئيساً لدعم الإرهابيين					
71.	يعتبر التمويل المباشر للإرهابيين بالأموال النقدية والعينية من بعض الأفراد والجماعات والمؤسسات الخطر الأكبر لتهديد أمن المملكة					
72.	يعتمد الإرهابيين بشكل كبير على الجرائم الإلكترونية في تمويل أعمالهم					
73.	يعتبر تجنيد أعضاء جدد للمنظمات الإرهابية عاملاً هاماً في تمويل الإرهاب					
74.	تعتبر إيران الممول الأول لحركة الحوثي الإرهابية					
75.	تعتبر إيران أهم ممول لحركة حزب الله الإرهابية في المنطقة					

شاكراً ومقدراً حسن تعاونكم

ملحق (ب)

قائمة بأسماء المحكمين

قائمة بأسماء المحكمين

	الاسم	الوظيفة	مكان العمل
.1	د. رافع الخريشا	كلية العلوم الاجتماعية	جامعة مؤتة
.2	د. زيد الشمايلة	كلية العلوم الاجتماعية	جامعة مؤتة
.3	د. ولاء الصرايرة	كلية العلوم الاجتماعية	جامعة مؤتة
.4	د. علاء المجالي	كلية العلوم الاجتماعية	جامعة مؤتة

المعلومات الشخصية

الاسم: مصلح محمد العازمي

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: علم الجريمة

العنوان: المملكة العربية السعودية.